جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

أثر علاقة الحوثيين مع إيران على استقرار اليمن خلال الفترة (2011 - 2014)

إعداد الطالب

يوسف عادل الحلو

إشراف

الأُستاذ الدكتور مازن "احمد صدقي" العقيلي

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلاقات الدولية/ قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2015

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب يوسف عادل الحلو الموسومة بـ:

اثر علاقة الحوثيين مع ايران على استقرار اليمن خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٤

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية**.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. مازن أحمد العقيلي		06/05/2015	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان		06/05/2015	عضواً
د. صداح أحمد الحباشنة		06/05/2015	عضواً
د. حمزة اسماعيل ابو شريعة		06/05/2015	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور

جامعة مؤتة ★ كلية الدراسات العليا ★

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون : ٩٩-٠٣/٢٣٧٢٣٨٠
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى من بكى شوقاً إلينا، إلى النبي العربي الأمي سيد الخلق وخير الأنام

" أبا القاسم" سيدنا محمد "عليه الصلاة والسلام"

إلى من أناروا دربي بدعائهم وزينوا حياتي برضاهم أحياءً وأموات

" أمي و أبي "

أسأل الله أن يتغمدكم بواسع رحمته وأن تكون الجنة داركم

إلى زوجتي الغالية التي وقفت إلى جانبي وإلى فلذات كبدي بناتي

دَانية، تَسنيم، لُجين

يوسف الحلو

الشكر والتقدير

فالشكر لله أولاً، سابغ النِعم ودافع النِقم والحمد لله أولاً وآخراً
الذي مَنّ عليّ بإتمام هذه الدراسة، ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري العميق وإمتناني وتقديري لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور مازن "احمد صدقي" العقيلي، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الدراسة، وواكبها منذ أن كانت فِكرةً، وما أبداهُ من آراء قيمة وتوجيهات سديدة حتى إكتملت على ما هي عليه، فجزاه الله عني خير الجزاء
والشكر موصول إلى رئاسة جامعة مؤتة بكافة كوادرها التعليمية والإدارية التي هيأت لي كافة الظروف والمعلومات لإتمام هذه الدراسة، والشكر لكل من ساهم في إنجاح هذه الرسالة
لكل هؤلاء خالص شكري وتقديري وإمتناني

والله ولي التوفيق

يوسف الحلو

فهرس المحتويات

المُلخص

أثر علاقة الحوثيين مع إيران على استقرار اليمن خلال الفترة 2011 - 2014

يوسف عادل الحلو

جامعة مؤتة، 2015

تهدف هذه الدراسة في البحث بعلاقة الحوثيين في اليمن مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومدى تأثير هذه العلاقة على الحياة السياسية والاستقرار في اليمن وبالذات بعد الربيع العربي منذ العام 2011 إلى نهاية عام 2014.

وتناولت هذه الدراسة أبعاد هذه العلاقة سواءً كانت أبعاداً سياسية، اقتصادية، عسكرية، اجتماعية أو عَقَدِية.

اعتمدت هذه الدراسة على تساؤل رئيس وهو:

هل علاقة الحوثيين بالنظام السياسي الإيراني أدى إلى تقوية نفوذهم ودورهم في العملية السياسية؟ ونتج عن ذلك حالة عدم الاستقرار والفوضى التي عايشها اليمن أثناء فترة هذه الدراسة؟

تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لفهم طبيعة هذه العلاقة وخصوصيتها ومدى تأثيرها على الأوضاع السياسية في اليمن أثناء فترة الدراسة.

لقد توصلت الدراسة إلى نتيجةٍ بأن هناك دعماً من النظام السياسي الإيراني إلى الحوثيين بهدف خلق حالة من عدم الاستقرار في اليمن، مما ساهم في دور إيراني واضح في اليمن.

ولقد انعكس ذلك على التمدد وتنفيذ المشروع الإيراني في منطقة الخليج العربي باعتبار اليمن نقطة انطلاق لهذا المشروع.

Abstract

The Impact of Huthis relationship with Iran on the stability of Yemen (during the period 2011- 2014)

Yousef Adel Al-Helo
Mutah University, 2015

This study aims to search the Houthi's in Yemen relationship with the Islamic Republic of Iran, and the extent of the effect of this relationship on the political life and Alasstaqrar in Yemen, particularly after the Arab Springsince the year 2011 to the end of 2014.

This study examined the dimensions of this relationship, whether political, economic, military, social or nodal dimensions.

This study relied on a key question:

Is Huthi's relationship Iranian political system led to the strengthening of their influence and their role in the political process? As a result, the case of instability and chaos that Aaischha Yemen during the study period this؟

It was employed descriptive and analytical approach to understanding the nature of this relationship and privacy and its impact on the political situation in Yemen during the study period.

The study came to the conclusion that there is support from the Iranian political system to suit the Houthi's to create a non-Astaqrarvi Yemen, which contributed to a clear Iranian role in Yemen.

I have reflected on the Iranian expansion and Implementatio of the Iranian project in the Gulf region as Yemen is the starting point for this project .

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

يقوم النظام السياسي في الجمهورية اليمنية على أساس التعددية السياسية والحزبية، ويقر الدستور والقوانين النافذة تداول السلطة والمشاركة فيها سلمياً عن طريق الانتخابات العامة المباشرة، كما يُخَولُ الشعب سلطته التي منحها له الدستور بشكل غير مباشر إلى الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المُنتخبة.

بإعلان الوحدة اليمنية في أيار 1990م، أدركت بعض الدول ومنها إيران أهمية هذا التحول الكبير في المشهد السياسي اليمني، فعملت على إعادة علاقتها وبقوة خلال تلك المرحلة، وهي المرحلة التي أنتجت اختراقات إيرانية عديدة للحالة المذهبية في اليمن، فعملت على تشكيل خلايا تدعوا إلى التشيع الإثني عشري، وحاولت التقرب مع الحالة الشيعية الزيدية، من خلال عدد من الأنشطة كدعوة عدد من ممثليها لزيارة طهران، تحت عناوين عدة كالمشاركة باحتفالية الثورة الإسلامية ومؤتمرات الصحوة الإسلامية وغيرها.

في الفترة بين 1994م وحتى 2004م، كانت العلاقة اليمنية الإيرانية على مستوى جيد، وتمكن الإيرانيون خلالها من التبشير المذهبي بشكل كبير، بواسطة كوادر شيعية عراقية ممن كانوا مُقيمين في اليمن تحت ذريعة النزوح جَراء الحصار الأُممي المضروب على العراق حينها.

لكن التطور الخطير في مَسار العلاقة الإيرانية اليمنية، هو ذلك التحول المُصاحب لقيام الثورة الشبابية السِلمية في شباط 2011م، حيث ظهر جَلياً مدى حقيقة التوغل الإيراني في الحالة المذهبية داخل اليمن، والاعتماد عليها في تمركز نفوذها شمالاً، وبتحالفات سياسية جنوباً (البكيري، 2013).

وقد ظهر جلياً المشروع الإيراني بتحالفاته الجديدة خارج إطار النمط المألوف مع الأقليات الشيعية، فقد امتدت خيوط إيران وتحالفاتها مع عدد من

الشخصيات السياسية والقيادات الاجتماعية في عدد من المناطق اليمنية وبخاصة في محافظات جنوب اليمن السُنية، وهذا كان واضحاً من خلال علاقتها مع نائب (الرئيس السابق علي سالم البيض)، المُقيم حالياً في بيروت حيث موقع محطته الفضائية "عدن لايف"، التي تَبثُ بدعمٍ إيراني من الضاحية الجنوبية.

ويدرك المتابعون لمسار عملية الصراع الأميركي- الإيراني في الشرق الأوسط حقيقة أن هذا الصراع لا يخرج عن كَونه صراع نفوذ ومصالح، وليس صراعاً فكرياً عقائدياً، بحسب ما يفضل الإيرانيون تقديمه من خلال شعاراتهم التضليلية للشارع البسيط، كالشعار الذي ترفعه جماعة الحوثي في اليمن "الموت لأميركا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام"، وعلى الرغم من هذه الظروف إلا ان الساحة السياسية في اليمن تشهد حالة من الاستنفار المستمر، والصراع السياسي بين جماعة الحوثيين والنظام السياسي اليمني وباقي مؤسسات الدولة، وما زالت مرشحة للتصعيد فى ظل حالة التوتر الأمني والشعبي غير المسبوق (البكيري، 2013).

لقد طرح الرئيس اليمنى عبد ربه منصور هادى مبادرة لنزع فتيل التوتر الناجم عن توسع إعتصامات المحتجين الحوثيين وحصارهم المسلح للعاصمة صنعاء، والتي تضمنت تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، وتخفيض أسعار الوقود واتخاذ جملة من الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في محاولة لإيجاد حل للأزمة، إلا أن هذه المبادرة لم تُقابل إلا برفض من الحوثيين، ويبدو أن تأثيرات التدخل الإيراني في اليمن أصبحت تتسع لتشمل الساحة الإقليمية، ذلك أن هذا التدخل يرتبط بالمُخططات الطائفية لإيران، واهتمامها بالسيطرة على الممرات المائية الحيوية، وتطويق دول الخليج العربية ولا سِيَما السعودية على حدودها الجنوبية، لذا يبدو الدعم الإيراني للمعارضة اليمنية محاولة لتصدير مذهبها العقائدي عبر التقارب الظاهري مع المذهب الزيدي، وعلاقتها بأتباع هذا المذهب الذي أخذ أشكالاً متعددة اقتصادية، سياسية، عسكرية، وثقافية (مجلة البوابة، 2014).

2.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة في البحث بأثر علاقة الحوثيين مع إيران على استقرار اليمن بعد العام 2011م، وكيف كان للامتداد الإيراني أثرٌ واضح في إيجاد حالة من عدم الاستقرار في اليمن ومن خلال الحوثيين، أو ما يسمى بحزب "أنصار الله" الذي أصبح له الوجود الفعلي وخاصة بعد انتهاء حكم علي عبدالله صالح لليمن بعد ثورة شباب اليمن، ومن خلال هذه الدراسة سيتم التعرف على الأهداف التالية:

1. التعرف على أثر علاقة الحوثيين مع إيران على استقرار اليمن بعد العام 2011م.
2. معرفة سبب زيادة تقدم وتوسع الحوثيين في أراضي اليمن والوصول الى صنعاء.
3. التعرف على طبيعة الدعم الإيراني(المالي والعسكري) للحوثيين في اليمن.

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تناول أثر علاقة الحوثيين مع إيران على استقرار اليمن بعد العام2011م حيث أن الدعم الإيراني للحوثيين سيؤثر على أمن اليمن واستقراره وتهديد وحدته الوطنية ونشر الفوضى والفتنة الطائفية وصولاً لإعادة تقسيمه، ولعل وجود الحوثيين يعتبر من أخطر التحديات التي تواجه النظام السياسي اليمني على صعيد الأمن الوطني والقومي، لذلك فإن عدم الاستقرار في اليمن سيؤدي الى تقسيمها وإضعاف قدراتها ونسيجها الاجتماعي.

4.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة البحث في معرفة مدى الأثر الذي أحدثه علاقة الحوثيين مع إيران على النظام السياسي في اليمن، حيث يُعاني اليمن من حالة عدم استقرار نتيجه للتمدد الحوثي فلم تتمكن الدولة اليمنية من فرض سيادتها على جميع أقاليمها، وجاءت هذه المعاناة بسب العجز والضعف الذي يعاني منه النظام السياسي العربي بسبب غياب التعاون الأمني والاقتصادي وغياب التنسيق الكامل، وتهميش دور

جامعة الدول العربية في احتواء الصراعات الداخلية، كل هذه الظروف ساعدت إيران على تثبيت وجودها في العراق أولاً ثم لبنان واليمن أخيراً، جاء ذلك من خلال تصدير الفكر العقائدي الشيعي والعمل على نشر أهداف ومفاهيم الثورة العقائدية لدول الجوار، وهذا ما جعل اليمن يئِنُ تحت وطأة التهديد والانقسام الداخلي وعلى المستوى السياسي، وحالة عدم الاستقرار نتيجة لدعم إيران للتمدد الحوثي الذي أثر على مكونات وثوابت المجتمع اليمني.

5.1 منهجية الدراسة

سيتم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فمن خـــلال هذا المنهج سيتم تحديد طبيعة علاقات الحوثيين مع النظام الإيراني باعتبار الحوثيين الامتداد العقائدي والمذهبي وأداة الضغط العسكري للنظام الإيراني داخل اليمن، في ظل غياب الدور للدولة اليمنية وانهيار وتفكك الهياكل المؤسسية داخل النظام، وفي مرحلة واقع سياسي عربي عاجز عن اتخاذ أي قرار يصب في مصـــلحة احتـــواء الأزمة، التي يُعاني منها النظام اليمني وفقاً لتوجهات السياسة الخارجية العربية فـــي علاقاتها الدولية.

كما أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي كون هذا المـــنهج يتصـــف بالمقدرة على البحث والتمحيص، كما أنه يُعنى في دراسة المسرح السياسي للدولة من حيث الموقع الجغرافي والتضاريس ومركز الدولة والأقسام السياســـية ويتنـــاول دور مؤسسات المجتمع المدني (التركيبة القبليـــة، الأحـــزاب السياســـية، والتمثيـــل النيابي)، ولهذا أستخدم الباحث إلى جانب المنهج الوصفي المنهج التاريخي والـــذي يهدف إلى استرجاع أحداث الماضي وتحليلها وربطها بأحداث الحاضر.

6.1 أسئلة الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيسي وهو:

هل كانت علاقة الحوثيين مع إيران سبباً في عدم استقرار اليمن بعد العام 2011م؟

ويتمخض عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي على النحو التالي:

1. هل توجد رسالة طائفية تريد إيران بثها في اليمن ؟
2. هل يعتبر اليمن تربة خصبة لانتشار الفكر الشيعي في اليمن؟
3. ما هو نوع الدعم الذي قدمته إيران للحوثيين في اليمن ؟
4. هل النظام السياسي الحاكم والذي يقوم على أساس القبلية يعتبر نظاماً هشاً وضعيفاً ؟
5. هل توجد أيادي خفية داخل اليمن تساعد الحوثيين على التوسع والانتشار؟

7.1 حدود الدراسة

1- **الحدود المكانية:** ركزت الدراسة على أرض الجمهورية اليمنية، تقع اليمن في جنوب شبه الجزيرة العربية في الجنوب الغربي من قارة آسيا، يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر (طقّوش،2009).

2- **الحدود الزمانية:** حُددت الفترة الزمانية مطلع عام 2011م ولغاية 2014م، وفي هذه الفترة كانت بداية بروز ثورات الربيع العربي، وباعتبار اليمن جزء من المنظومة العربية فقد تأثر بموجة الربيع العربي، وبروز شباب الثورة اليمني كمحرك لثورة يمنية أجبرت الرئيس اليمني –السابق- علي عبدالله صالح التنحي عن منصبه.

3- **متغيرات الدراسة:**

* **المتغير المستقل/** يتمثل في النظام السياسي اليمني بكل مؤسساته والبناء الهيكلي للسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني والمُكَون الاجتماعي بمختلف فئاته.

* **المتغير التابع/** ويتمثل بالحركة الحوثية وما تُمثله هذه الحركة من أفكار وعقيدة على نسيج المجتمع اليمني، وعلى المستوى السياسي والاجتماعي والعسكري وأثر هذه الحركة على استقرار النظام السياسي اليمني.

8.1 تعريف المفاهيم

*** الحوثيين:**

حركة شيعية في اليمن إنشقت عن المذهب الزيدي، تسير على نمط -حزب الله- في لبنان دينياً وسياسياً، ويعتنق الحوثيين أفكار الشيعة الرافضة، والحوثية نسبة إلى زعيم التمرد الأول حسين بدر الدين الحوثي، الذي أشعل فتيل الصراع بين أنصاره والحكومة اليمنية، وقد أسمَوا أنفسهم "تنظيم الشباب المؤمن".

*** النفوذ الإيراني في اليمن:**

يعني بأن أذرع إيران موجودة في اليمن وتساعدها على ذلك الحركة الحوثية، حيث تلعب هذه الحركة العامل الأبرز في تمدد إيران وتوسعها في اليمن، بالمقابل تعمل إيران على تقوية واقع الحركة إعلامياً وسياسياً وتسليحياً، وإمدادها بشتى أنواع الأسلحة أو عبر الدعم المالي المباشر لشراء السلاح من الأسواق اليمنية (العود ،1998).

*** عدم الاستقرار:**

تُعرّف بأنها حالة تصيب النظام بإنهيار الإطار المؤسسي وحلول العنف مكان الخضوع للسلطة بهدف تغيير أشخاص أو سياسيات، أو الوصول إلى السلطة من خلال أعمال تتخطى الطرق الشرعية للتغيير السياسي (قاسم،2009).

*** قبائل اليمن:**

هي القبائل القاطنة ضمن حدود الجمهورية اليمنية، ومع عدم وجود إحصائيات رسمية تتعلق بالقبائل اليمنية، لكن تشير بعض الدراسات إلى أن القبائل تشكل حوالي 85% من تعداد السكان البالغ 25,408,288 (شباط ،2013)، وحسب بعض الإحصائيات فإنه يتواجد ما يقارب 200 قبيلة في اليمن وبعضها أحصى أكثر من 400 قبيلة، ويعتبر اليمن من أكثر بلدان العالم العربي من ناحية نفوذ زعماء القبائل وتغلغلهم في مفاصل الدولة (القصر والديوان، 2009).

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النَظري

اعتمدت هذه الدراسة على نظريتي النظم والقوة، فنظرية النظم تهتم بشكل واضح بتحليل السلوك الدولي، وعلى اعتبار أن المجتمع الدولي عبارة عن منظومة مكتملة ولا يمكن تجزئتها، أما نظرية القوة فتُعتبر من النظريات التي تُستخدم في السياسة الدولية باعتبار أن لكل دول العالم مصالح تلتقي، ومن أجل الحصول على هذه المصالح تقوم الدول باستخدام القوة بعيداً عن المعايير الأخلاقية.

أولا: نظرية النُظم

جاءت نظرية النُظم كرد فعل لإخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في التوصل إلى إطار علمي مقبول لتحليل السلوك الدولي.

وتتكون نظرية النُظم من فرضيات أساسية تتمثل في أن النظام الدولي في حقيقته وحدة عضوية حية، ومتحركة وتتمتع بالقابلية المستمرة للتطور والتغير سواء في ما يتعلق بالسمات الأساسية المميزة للنظام أو بهيكله التنظيمي ونمط أدائه.

يؤكد العالم "ديفيد إيستون" الذي ترتبط نظرية النظم باسمه، أن فكرة النظم كإطار تحليلي بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقيه، ومن ثم فهي تمثل بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية، هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه إيستون لا يعدو كونه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، وتبدأ هذه الدائرة الديناميكية بمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الراجعة بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات (المنوفي، 1987).

لقد أقام ايستون إطاره التحليلي للنظام السياسي على مجموعة من الافتراضات التي تقوم بدورها على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بمجموعة من

المُتغيرات السياسية الهامة، والتي توضح الخصائص الرئيسية للنظام السياسي، لعل أهمها:

1- العملية السياسية عملية آلية ديناميكية: يفترض اقتراب التحليل النظمي أن التفاعلات السياسية بين مكونات النظام المختلفة وبعضها البعض من ناحية، وبينها وبين معطيات البيئة المحيطة تتم بصورة آلية ديناميكية. هذه الآلية والديناميكية تحكم عملية تحليل النظام السياسي وتُوجهها، بعبارة أخرى يُبرز إقتراب تحليل النُظم كما قدمه إيستون الطابع الديناميكي الحَركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام بأنظمته الفرعية والبيئية بأنظمتها المختلفة (المنوفي، 1987).

2- أن التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي تتم استجابة لتأثيرات البيئة: وأن النظام السياسي بطبيعته كنظام اجتماعي قد تم تحليله بعيداً عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى كمشكلة بيئية، وأن ما يجعل تحديد هذه البيئة بمختلف مكوناتها أمراً هاماً حيوياً هو الافتراض الذي ينظر إلى الحياة السياسية على أنها تُشكل نظاماً مفتوحاً عُرضة للتأثر بالبيئة المحيطة، وإن كان النظام السياسي هو الآخر يؤثر فيها بدوره، وطالما أن الحياة السياسية تُفهم على أنها نظام مفتوح فإن المطالب كما يراها إيستون، تقدم لنا أحد المفاتيح الرئيسية لفهم الطرق التي من خلالها تؤثر البيئة الكلية على عمليات النظام وعلى مخرجاته.

3- يقوم النظام بمجموعة من الوظائف لا بد منها لاستمراره: وهو ما يعطي قيمة للدراسة التحليلية للحياة السياسية كنظام سلوكي، كما ينظر اقتراب تحليل النُظم إلى التساؤل الذي يثور حول استمرار الأنظمة السياسية في عالم يتضمن عناصر التغير، كما يتضمن عناصر الاستقرار (هلال، 1975).

4- يقول إيستون إن محاولة الإجابة على هذا التساؤل كشفت ما أسماه "دورة حياة الأنظمة السياسية": والتي تتبلور حول مجموعة من الوظائف الهامة

والحيوية والتي بدونها لا يستطيع أي نظام سياسي أن يستمر وأن يحافظ على بقائه.

5- البيئة تفرض على النظام ضُغوطاً: على الرغم من أن البيئة بمختلف جوانبها تمثل مشكلة تحليلية خطيرة، إلا أن إيستون أكد على أنه يمكن إلى حد كبير تبسيط الأمور فيما يتعلق بتحليل أثر البيئة إذا ما تم تركيز الاهتمام حول مجموعة من المُدخلات التي يمكن استخدامها كمؤشرات تُلخص المؤثرات الأكثر أهمية من حيث مدى إسهامها في إيجاد التوتر، والضغوط التي تَعبر الحدود من البيئة إلى داخل النظام السياسي وذلك من خلال التركيز على مدخلين رئيسيين هُما المَطالب و التأييد.

6- النظام السياسي نظام تكيفي: يعتقد إيستون أن القدرة الحقيقية لبعض الأنظمة على الاستقرار والبقاء رغم الضغوط والتوترات غير العادية التي تتعرض لها من بيئاتها يحمل على الإعتقاد في الحقيقية أن هذه الأنظمة تمتلك بالضرورة مُقدرات للإستجابة في مواجهة هذه الضغوط والتوترات، وعليه فهو يفترض أن النظام السياسي هو نظام تكيفي ويقوم في الواقع بأكثر من مجرد رد الفعل بصورة سلبية للتأثيرات البيئية (هلال، 1975).

ثانيا: نظرية القُوة

ترتبط نظرية القوة باسم العالِم (هانز مورغانثو) وهو محلل واقعي، لأنه قدم تصوراً عن أُسس خدمات القوة دُونما الأخذ بأهدافها البعيدة أو القريبة، وأن للقوةِ دوراً مِحورياً في السياسة الدولية، يقول مورغانثو أن "السياسة الدولية وتصرفات الدول عموماً هي صراع على القوة بغض النظر عن الهدف المرسوم لها"، وأن القوة بمفهومها السياسي هي "القدرة على التأثير في سلوك الآخرين."

ويعتبر مورغانثو " أن القوة السياسية هي تلك العلاقة القائمة بين من يُمارسها وبين من تُمارس عليهم، إلا أنها تتخذ الطابع النفسي، وهى تُعطي للأول سيطرة على بعض ما يقوم به الآخر من تصرفات عن طريق النفوذ الذي يملكهُ على عقولهم، وقد تُترجم هذه العلاقة السلوكية بأسلوب الإقناع أو التهديد أو الأمر أو بامتزاجها معاً".

وكذلك أن "رغبة الدول القومية في الحصول على مصادر أوليه أو السيطرة على الممرات البحرية، أو إحداث تغيير في الخرائط السياسية، فإنها سوف تُسيطر على سلوك الدول الأخرى من خلال التأثير في سلوكها الخارجي" (هلال، 1975).

ويُفسر مورغانثو تحليله للقوة ومسارات استخدامها، بأنه لا توجد علاقة بين الأخلاق التي يتمتع بها صانع القرار الوطني عموماً قائداً أو حاكماً، وبين ما تُقدمهُ أحداث التاريخ، والسلوك السياسي للدول القومية عبر العصور المختلفة، والقرن العشرين ليس إستثناءً، ولا يؤمن بأن التعليم أو الإصلاح أو الأخلاق أو أي نظاماً دولياً معيناً يستطيع ردع الدول من البحث والعمل على" مظهر مصلحتها الشخصية" وزيادة قوتها، وأن مطلب القوة القومية للدولة هو "مطلب عقلاني وحتمي"، وهذا المطلب السرمدي والأبدي سوف يقود إلى الحروب والنزاعات. وبتعبيره: " الأمم تسعى إلى تحقيق مصالحها من خلال استعمال وتنمية القوة، كمتغير واضح للسلوك الدولي المعاصر"(ربيع ، 1978).

ووفقاً لتحليل مورغانثو فإن السياسات الخارجية لمعظم الدول عبارة عن ملامح عمليه تحاول من خلالها تخفيض قدرة الدول الأخرى وزيادة قوتها، وليس في الظروف العادية فقط، ولكن حتى في الحالات الإنسانية، وبتعبير مورغانثو " كل وحدة دولية، ومن خلال طموحاتها، تعمل على الإطاحة بنظام الأمر الواقع والذي يقود مرة أخرى إلى ضرورة إعادة تعريف مفهوم توازن القوى بين الدول"، فالسعي نحو الحصول على مكامن القوة بالنسبة للدول هو أمر سلوكي "طبيعي ومنطقي يؤدى إلى تفعيل المصلحة المشتركة للنظام الدولي" مثلما يفعل نظام توازن القوى (هلال، 1975).

2.2 الدراسات السابقة

دراسة (عمر عائض ناجي،2012 م) عن أثر النزاعات على الاستقرار والتنمية في اليمن للفترة (1990-2000م)، رسالة ماجستير للباحث عمر عائض ناجي المعلم، جامعة إفريقيا العالمية السودان. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تحليل عددٍ من الأبعاد النظرية والتحليلية للظاهرة محل الدراسة، مع البدء مما انتهت

إليه هذه الدراسة من نتائج في إطار التراكم المعرفي للعلم.وكانت نتاج الدراسة تتلخص في الخلافات والصراعات داخل اليمن، سواء كان مصدرها الاختلافات الدينية، أو العرقية، أو الجهوية، أو الصراع من أجل السلطة فكانت ظاهرة الاستقرار نتاج تراكم حضاري من خلال (تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية، وثقافية). وهذه الدراسة شملت فترة زمنية محدودة من فترة البحث (1990 - 2000م) إضافة إلى أنها تناولت اثر النزاعات على الاستقرار كظاهرة ولم تتناول أثر الحوثيين على استقرار اليمن.

دراسة (محمد سفيان عبده قحطان، 2012م) بعنوان " ظاهرة عدم الاستقرار السياسي دراسة تطبيقية على اليمن (82-94) رسالة ماجستير للباحث محمد سفيان عبده قحطان جامعة الخرطوم وهذه الدراسة شملت فترة زمنية محدودة من فترة البحث، إضافة إلى أنها تناولت عدم الاستقرار كظاهرة، ولم تتناول اثر الحوثيين على استقرار اليمن رغم حداثتها إلا أن الدراسة تمت بداية حراك الربيع العربي ولم يظهر نجم الحوثيين بشكل واضح. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في تحليل عدد من الأبعاد النظرية والتحليلية للظاهرة محل الدراسة.

دراسة (علي الصادق صادر 2010م) بعنوان " ماذا تعرف عن الحوثيين " هذه الدراسة تهدف الى التعرف على جماعة الحوثيين وعلى عقيدتها وارتباطاتها الخارجية وغيرها من المعلومات المتعلقة بجماعة الحوثي.

دراسة (المركز العربي للدراسات الإنسانية،2008م) بعنوان "الحوثية في اليمن في ظل الأطماع المذهبية والتحولات الدولية" مجموعة من الباحثين من مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث عام 2008 المركز العربي للدراسات الإنسانية بصنعاء دراسة تُسلط الضوء على حركة من هذه الحركات الشيعية المسلحة، والحديث عن اليمن من حيث التاريخ والجغرافيا الطائفية، وعن المنطقة العربية ودوامات الصراع الداخلية والتآمر الخارجي، وعن الحوثية نشأتها ومسارها.

دراسة(عادل علي نعمان الأحمدي،2006م) بعنوان "الزهر والحجر، التمرد الشيعي في اليمن وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد"، " الزهر والحجر" صادر عن مركز نشوان الحميري، وتتناول الدراسة فتنة التمرد الحوثية التي شهدتها

بعض المناطق من محافظة صعدة في الفترة حزيران 2004/ شباط 2006، إحدى المحاولات الرامية إلى إستجلاء الحقيقة، وتوسيع دائرة الرؤية حولها والدراسة لا تتحدث عن أزمة طارئة أو فتنة مُبهمة، كما يراد تصويرها، بل عن معضلة لها جذور ولديها تطلعات ورؤى وحسابات على جانب من الخطورة والتعقيد، الدراسة تمت عام2006م وهي بداية التلميح السياسي لظهور الحوثيين أو ما يطلق عليهم أنصار الله، ولم تكن لهم أي توجهات سياسية ظاهره في تلك الفتره.

دراسة(عبدالخالق علي السمدة، 2004م) بعنوان "التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية (1990-2004م) "رسالة ماجستير للباحث عبدالخالق داحش علي السمدة جامعة أم درمان وتناولت هذه الدراسة تأثير التعددية الحزبية على الاستقرار السياسي في الفترة التي تلت إعلان الوحدة حتى عام 2004م إلا أن هذه الدراسة إقتصرت على دور التعددية الحزبية كأحد محددات عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية.

هذه الدراسة تتحدث بشكل مفصل عن الثورة الشبابية اليمنية منذ عـــام 2011م التي جائت لمحاربة الفساد الذي تمارسة السلطة الحاكمة في اليمن ولكن السفينه لـــم تسير بإسم الثوره والشباب فقد إمتطى قبطان الثوره جماعة الحوثيين بدعم كبير من إيران حاملين شعارات عاطفية تدعي الموت لأمريكيا والموت لإســـرائيل والنصـــر للإسلام حتى وصلوا إلى عمق النظام السياسي وبدعم خاص من الـــرئيس الســـابق على عبدالله صالح.

ما يميز هذه الدراسة (**أثرعلاقة الحوثيين مع إيران على استقرار اليمن**) هـــو تركيزها على طبيعة العلاقة ذات الجذور التاريخية والعقائدية التي تربط الحـــوثيين مع إيران وكيف تطورت ونمت هذه العلاقة وفقاً لمخطط مرسوم بإحكام على مـــر سنوات للوصول بالحركة الشيعية الى قوة سياسية وعسكرية نافذة ومـــؤثرة علـــى التحكم بمفاصل الدولة ومركز صنع القرار، وكذلك في تسليطها الضوء على أهـــم نتائج هذه العلاقة وبخاصة خلال الفترة من عام 2011 إلى العـــام 2014م والتـــي إنتهت بسيطرة الحوثيين على مفاصل الدولة اليمنية بقوة السلاح، وكيف أدى ذلـــك الى تفكك الهياكل المؤسسية للدولة اليمنية، وأدخلت اليمن نحو مستقبل مجهول.

الفصل الثالث

النظام السياسي اليمني

1.3 طبيعة النظام السياسي اليمني منذ الوحدة /1990م

مقدمة: فى الثاني والعشرين من أيار1990م، أُعلن عن قيام الجمهورية اليمنية وارتكز النظام السياسي اليمنى وفقاً لدستور "دولة الوحدة" على عِدة مبادئ أكد عليها الدستور منها ما يلي:

1- السيادة الشعبية، فقد نص الدستور على أن "الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الإستفتاء والإنتخابات العامة كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة.

2- فصل السلطات مع التعاون فيما بينها، فقد أخذ الدستور بمبدأ الفصل المرن بين السلطات العامة الثلاث، كما أكد على وجود علاقة رقابية وتعاونية متبادلة فيما بينها، وخاصة بين كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية. والواقع أن مبدأ الفصل بين السلطات، وهو أحد الأسس والمبادئ الرئيسية التى إرتكز إليها الدستور اليمنى، ويعتبر من الخصائص الأساسية المميزة للحكومات الديمقراطية حيث يمنح السلطات المختلفة الحق الشرعى فى ممارسة كل منها المهام المنوطة بها، إلا أن الأنظمة الديمقراطية الحديثة تعتمد بالإضافة إلى مبدأ فصل السلطات على مبدأ "الحد والموازنة" الذى يسمح بتدخل السلطات الثلاث فى مهام بعضها البعض وذلك ضمن الحدود التى تكفى لمراقبة كل منها للأخرى، وذلك طبقاً لطبيعة النظام وشكل الحكومة (الظاهري، 1997).

1.1.3 النظام السياسي في اليمن

مر النظام السياسي اليمني عقب قيام إعلان الوحدة، بخمس فترات مختلفة نذكرها على النحو التالي:

الفترة الأولى: وتبدأ منذ أول يوم لإعلان تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في 22 أيار1990م، وتنتهي هذه الفترة في 27 نيسان1993م وذلك بعد إجراء إنتخابات نيابية وإعادة تشكيل هيئات السلطة العليا بموجب نتائج تلك الإنتخابات بعد أن كانت هذه السلطات تُشَكَلْ وفقاً لإتفاقية الوحدة وعلى أساس فترة إنتقالية.

الفترة الثانية: فترة الإئتلاف الثلاثي في الحكم بين المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الإشتراكي اليمني وقد جاءت تلك الفترة كنتيجة لإنتخابات 27 نيسان 1993م البرلمانية، وانتهت بمغامرة قيادة الحزب الإشتراكي في محاولة العودة إلى الإنفصال والسعي لذلك عن طريق الحرب وقد إنتهت المحاولة بفشل دُعاة الإنفصال وإنتصار الشعب اليمني في حماية وتثبيت وحدته الوطنيه، وبذلك مَثَّل يوم 7 تموز 1994م منعطفاً تاريخياً في إزالة مخاطر الإنفصال والتجزئة والإنتقال إلى فترة جديدة من البناء والتنمية في ظل اليمن الموحد.

الفترة الثالثة: تميزت بإئتلاف بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، وبإجراء التعديلات الدستورية التي تضمنت تغيير شكل رئاسة الدولة والتحول من مجلس الرئاسة إلى رئيس جمهورية، ولقد تميزت هذه المرحلة بإصلاح ما أفسدته حرب الإنفصال وتدعيم روابط الوطن في أوساط المجتمع وتعزيز هيكلة مؤسسات الدولة في إطار اليمن الموحد بالإضافة إلى تنامي عدد مؤسسات المجتمع المدني، واستمرت هذه الفترة إلى 27 نيسان 1997م (الظاهرى، 1997).

الفترة الرابعة: بدأت بعد إنتخابات 27 نيسان 1997م وحصول المؤتمر على الأغلبية المريحة وتشكيلة الحكومة بمفرده وذلك تحقيقاً لإرادة الناخب اليمني وقد إتسمت هذه الفترة بتعميق الطابع الديمقراطي للنظام السياسي وإدخال إصلاحات دستورية مثلت خطوة متقدمة في تعزيز الحياة الديمقراطية في البلاد.

الفترة الخامسة: تميزت هذه الفترة بإجراء أول إنتخابات رئاسية مباشرة سنة 1999م فاز فيها مرشح الإجماع الوطني الرئيس -السابق- علي عبد الله صالح للفترة الرئاسية 1999-2006م، كما شهدت هذه الفترة إقرار قانون السلطة المحلية.

وتم إجراء إنتخابات السلطة المحلية والإستفتاء على التعديلات الدستورية، وإنشاء مجلس الشورى، وتمديد فترة رئيس الجمهورية لتصبح سبع سنوات، وتمديد

فترة مجلس النواب لتصبح ست سنوات، وقد أعطت هذه الخطوات دفعة إضافية أخرى على طريق تعزيز الطابع الديمقراطي في البلاد (الظاهرى، 1997).

الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها نظام الحكم في اليمن:

يقوم نظام الحكم في اليمن على مبدأ الفصل بين السلطات والتعاون فيما بينها والمراجعة القضائية بإعتبار أن المحكمة العليا للجمهورية اليمنية هي أعلى هيئة قضائية إختصاصها الرقابة على دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات، ومن حقها إعلان بطلان القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات المتعارضة مع الدستور، كما أن نظام الحكم يجيز تعديل الدستور حيث أن الشعب الذي وافق على الدستور وأقره يمكن أن يعدله بالطرق المشروعة قانوناً عن طريق نواب الشعب في البرلمان لكي يظل معبرا عن واقع الشعب وتوقعاته ومُسايراً لمنطق العصر ومقتضيات تطور المجتمع.

الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي وحـــدة لا تتجزأ، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والأمة الإسلاميـــة، والإســـلام ديـــن الدولة، كما أن اللغـــة العربيـــة هي لغتهـــا الرسميـــة ويعتمـــد النظـــام السياســـي ونظام الحكم على الشريعـــة الإسلاميـــة باعتبارها مصـــدر جميـــع التشريعات.

والشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقه غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحليـــة المنتخبـــة (الظاهرى، 1997).

ويقوم النظام السياسي للجمهورية على التـــعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سِلمياً، وهناك قانون للأحزاب الذي بدوره ينظم الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي للأحزاب ومختلف القوى السياسية، واليمن باعتبارها دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة فإنها تعمل بميثـــاق الأمم المتـــحـــدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثـــاق جـــامعة الدول العربيـــة وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصـــورة عامـــة (الظاهرى، 1997).

2.1.3 الإقتصاد الوطني اليمني

لا يختلف الاقتصاد اليمني عن واقع الاقتصاديات العربية، حيث يعتمد على الواردات وذلك فاليمن تُعاني من شُح الموارد الاقتصادية، وأن وجدت الموارد فهناك صعوبة تحويليها أو استثمارها، فاليمن يُدرج من ضمن أفقر البلدان في العالم (الناتج القومي الإجمالي للفرد لا يتجاوز 260 دولارا شهريا)، هذا البلد المُثقل بالديون يعتمد على المساعدات الدولية، وعلى المساعدات المقدمة من دول الجوار النفطية الغنية وكذلك تحويلات المغتربين في الخارج، ويقوم الإقتصاد الوطني في اليمن على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحــقق مصلحة الفرد والمجتمع، وبما يعزز الاستقلال الوطني، باعتماد المبادئ التالية: (العمران، 2014).

أ- العدالة الاجتماعية الإسلامية في العلاقات الاقتصادية الهادفة إلى تنميـــة الإنتاج وتطويره وتحقيق التكافل والتوازن الاجتماعي وتكافؤ الفرص ورفع مستوى معيشة المجتمع.

ب- التنافس المشروع بين القطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط، وتحقيق المعاملة المتساوية والعادلة بين جميع القطاعات.

ج- حماية واحترام الملكية الخاصة فلا تمس إلا للضرورة ولمصلحة عامة وبتعويض عادل وفقاً للقانون.

الثروات الطبيعية بجــميع أنواعها ومصادر الطاقة الموجــودة فـــي بـــاطن الأرض أو فوقها أو في المياه الإقليمية أو الامتداد القـــاري والمنطقـــة الاقتصـــادية الخـــالصة مُلك للدولة، وهي التـــي تكفل استغلالها للمصلحـــة العامـــة (العمـــران، 2014).

وتقوم السيـــاسة الاقتصادية للدولة على أساس التخطيط الاقتصادي العالمي وبما يكفل الاستثمار الأمثل لكافـــة الموارد وتنمية وتطوير قدرات كل القطاعات الاقتصادية في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي إطار الخطة العامة للدولة بما يخدم المصلحة العامة والاقتصاد الوطني.

كما ترعى الدولة حرية التجارة الخارجية والاستثمار، وذلك بما يخدم الاقتصاد الوطني وتُصدِر التشريعات التي تكفل حماية المنتجين والمستهلكين وتوفير

السلع الأساسية للمواطنين، ومنع الاحتكار وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة على الاستثمار في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقـــاً للقانـــون. فالدولة:

1) تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتُصْدِر القوانين لتحقيق ذلك، ويقوم المجتمع اليمني على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العَدل والحُرية والمساواة وفقــاً للقانـــون.
2) تنظر الدولة إلى الأُسرة على أنها أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويُحافظ القانون على كيانها ويقوي أواصرها.
3) تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإنجازات الأدبيـــة والفنية والثقافية المُتَفِقةُ مع روح وأهداف الدستور كما توفر الوسائل المحققة لذلك، وتقدم الدولة كل مساعدة لتطور العلوم والفنون، كما تشجع الاختراعات العلمية والفنية والإبداع الفني وتحمي نتائجها (العمران، 2014).

لقد شهد الاقتصاد اليمني العديد من الصدمات التي شكلت تهديداً كبيراً له بعد عام 2011م نتيجة هروب رؤوس الأموال وتراجع النشـــاط التجـــاري والصـــناعي وتدهور القطاع الاستثماري في بلد مزقته الانتماءات والولاءات الضيقة بعيداً عـــن الوطن الأم مما أدى إلى إضعاف الاقتصاد بشكل عام وإنهاك ميزانياتـــه الســـنوية بشكل كبير.

وفي شباط من العام الماضي 2014م أيضاً أظهر تقرير للبنك المركزي اليمني أن دخل البلاد من صادرات النفط تراجع 37% عن عام 2013م ما يعادل 1.67 مليار دولار، في حين أنفقت الحكومة 2.2 مليار دولار على واردات الوقود لتغطية النقص.

أما الإحصاءات الحكومية فتشير إلى أن الوضع الأمني المتدهور أدى الى خسائر في الاقتصاد والموازنة العامة حيث قدرت هذه الخسائر بنحو 7 مليارات دولار وقد أرجع الخبراء ذلك للاعتداءات المستمرة على البُنى التحتية والمرافق الحيوية مثل خطوط أنابيب النفط الرئيسة وشبكات الكهرباء، بين عامي 2012 و2014م، كما أصابت الخسائر شركات القطاع الخاص، إلا أن المؤشرات الخطيرة جاءت من قبل

البنك الدولي الذي تؤكد الأرقام الصادرة عنه أن أكثر من 54% من سكان اليمن هم فقراء، في حين يواجه 45% منهم صعوبة في الحصول على المياه والغذاء (العمران، 2014).

اليوم اليمن البلد الذي يُصنَف بأنه الأفقر في منطقة الجزيرة العربية وإقتصاده يسير في نفق مظلم سيكون السبب في تدمير لمقدراته الاقتصادية بشكل يصعب معالجته، والمُتتَبع لواقع الاقتصاد اليمني يُدرك تماماً أنه على المِحك في ظل الأزمات وغياب الاستقرار الأمني الذي يعانيه، وهو ما شكل عائقاً حقيقياً أمام أي تقدم للحركة الاقتصادية والتنمية، إضافة إلى أن البيئة الاقتصادية في اليمن تشكل عاملاً طارداً للإستثمارات الأجنبية والمحلية، كما أدت هذه الأزمة إلى تراجع المانحين عن تقديم المساعدات والإيفاء بالتعهدات في ظل ضبابية الوضع الأمني والسياسي في البلاد وكان آخرها إعلان البنك الدولي تجميد عملياته في البلاد والبالغة قيمتها 900 مليون دولار (العمران، 2014).

تُشير آخر دراسة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن شُح التمويلات الخارجية سيتسبب في إستمرار تأثر ما يزيد على 10,5 مليون مواطن يمني بإنعدام الأمن الغذائي، وسيصاب نحو850 ألف طفل تحت سن الخامسة بسوء التغذية الحاد، وأكثر من 8,4 مليون فقير من الرعاية الصحية الأساسية ونحو 13 مليونا آخرين من مياه الشرب، وخدمات الصرف الصحي.

واليمن من أضعف الدول النامية اقتصادياً ويُعد اقتصاده الأضعف في شبه الجزيرة العربية، وتُشكِل المساعدات والمعونات الدولية مصدراً أساسياً لرفد الاقتصاد اليمني رغم توافر الموارد الطبيعية إلا أن غياب الاستثمارات وانتشار الفساد حال أن تستفيد البلاد من هذه الثروات.

فالاقتصاد اليمني يعاني منذ زمن من سوء توزيع بالثروة وهو ما أَسهم في تراجع مستوى المعيشة لدى الأفراد وانتشار الفقر والبطالة ناهيك عن المجاعات المنتشرة في مناطق متفرقة على امتداد البلاد، وعلى الرغم من أن اليمن لا يعد مُنتجا كبيراً للنفط، إلا أن قطاع الطاقة يشكل نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 70% من إيرادات الحكومة، و90% من صادرات البلاد (العمران، 2014).

ولدى اليمن احتياطات نفطية مؤكدة تبلغ نحو ثلاثة مليارات برميل، بحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، وتشكل حصة صادرات الخام التي تحصل عليها الحكومة من تقاسم الإنتاج مع الشركات الأجنبية نحو70% من موارد الموازنة و63% من إجمالي صادرات البلاد ونحو 30% من الناتج المحلي، ويبلغ سعر النفط المطلوب لتعادل المصروفات والإيرادات في الميزانية هو 215 دولارا بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2013م، وهو معدل مرتفع جداً ومن غير الممكن تصوره، وتمثل الاستثمارات الخليجية الحكومية والخاصة 70% من إجمالي الاستثمارات المدارة في اليمن، وفي مقدمتها الاستثمارات السعودية والمقدرة بين ثلاثة وأربعة مليارات دولار.

وتدهورت الأوضاع الاقتصادية في اليمن نتيجة الأوضاع الأمنية وغياب المِنح الخارجية التي يتوقع أن تشهد انخفاضاً أكبر وخصوصاً من دول الجوار الخليجي التي تشكل أكثر من نصف مجمل المعونات الخارجية، إضافةً لكل ما ذُكر فإن مستقبل الاقتصاد اليمني سيواجه مشاكل فالاضطرابات في المنطقة المحيطة والتدخلات الإقليمية أثرت على واقع الاقتصاد في اليمن، وما يزيد الأوضاع تعقيداً هو التخوف من تأثر مضيق باب المندب، وهو ممر مائي يصل البحر الأحمر بالمحيط الهندي ويعد مَنفذاً أساسياً لقناة السويس وممراً مُهماً لشتى دول العالم، وهو الأمر الذي قد يلهب المنطقة بصراع طويل وربما يتطور إلى مستوى المواجهة العسكرية (العمران، 2014).

3.1.3 الواقع الاجتماعي اليمني

يُحـــدد القانون شروط الخدمـــة العامة وحقوق وواجبات القائميـــن بها، فالعمل حق وضرورة لتطوير المجتمع، ولكل مواطن الحق فـــي ممارســـة العمل الذي يخـــتاره لنفسه في حدود القانون، ولا يجـــوز فرض أي عمل جَبراً على المواطنين إلا بمقتضى القانون وأداء الخـــدمة العامـــة تكون مقابل أجـــر عادل، ويُنظم القانون العمل النقابـــي والمهني والعلاقة بين العمال وأصحـــاب العمـــل.

تحمي الدولة الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب، وتساوي بين الرجال والنساء فلهن من الحقوق وعليـــهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينـــص عليـــه القانـــون.

التعليم والصحـــة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع وتقدُمه ويُسهم المجتمع مع الدولـــة فـــي توفيرهـــا، كما تكفل الدولة بالتضامن مع المجتمع تَحَمُلْ الأعباء الناجمة عن الكوارث الطبيعيـــة والـــمِحن العامـــة.

كما أن حماية وصيانة الآثار والمنشآت التاريخية، مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع وكل عبث بها أو عدوان عليها يعتبر تخريباً وعدواناً على المجتمع، ويعاقب كل من ينتهكها أو يبيعهـــا وفقـــاً للقانـــون، كما أن حماية البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع معاً، وهي واجب ديني ووطني على كل مواطن.

الدولة هي التي تُنشئ القوات المسلحة والشرطة والأمن وأية قوات أخرى، وهي مُلك الشعب كله، ومهمتها حماية الدولة وسلامة أراضيها وأمنها، ولا يجوز لأي هيئة أو فرد أو جماعة أو تنظيم أو حزب سياسي إنشاء قوات أو تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية لأي غرض كان وتحت أي مسمى، ويبين القانون شروط الخدمة والترقيـــة في القوات المسلحة والشرطـــة والأمن (أبو طالب،1994).

وتُنظَم التعبئة العامة بقانون، ويعلنها رئيس الجمهورية بعد موافقـــة مجلـــس النواب، وهناك مجـــلس يسمى (مجلس الدفاع الوطني) يتولى رئيس الجمهورية رئاسته، يَخـــتص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين الجمهورية وسلامتها ويبين القانون طريقة تكوينه ويحدد اختصاصاته ومهامـــه الأخـــرى.

الشرطة هيئة مدنية نظامية تؤدي واجبها لخدمة الشعب وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن وتعمل على حفظ النظام والأمن العام، والآداب العامة، وتنفيذ ما تصدره إليها السلطة القضائية من أوامر، كما تتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات ويُحظر تسخير القوات المسلحة والأمن والشرطة وأية قوات أخرى لصالح حزب أو فرد أو جماعة، ويجب صيانتها عن كل أشكال التفرقة الحزبيـــة والعنصرية والطائفية والمناطِقية والقبلية وذلك ضماناً لحيادها وقيامها بمهامها

الوطنية على الوجه الأمثل، كما يُحظر الانتماء والنشاط الحزبي فيهـــا وفقـــاً للقانون.

المواطنـــون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبـــات العامـــة، و لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والتعبير عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون، وللمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء، ويُنظم القانون الأحكام المتعلقة بممارسة هذا الحق، كما ينظم القانون الجنسية اليمنية، ولا يجوز إسقاطها عن يمني إطلاقاً كما لا يجوز سحبها ممن أكتسبها إلا وفقاً للقانون (أبو طالب، 1994).

2.3 تقسيم السلطة في اليمن

1.2.3 السلطة التشريعية (مجلس النواب)

يُعتبر مجلس النواب السلطة التشريعية للدولة وهو الذي يقرر القوانين ويُقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة. كما يمارس الرقابة على أعمال الهيئة التنفيذية على الوجه المبيـــن فـــي الدستـــور، ويتألف مجلس النواب من ثلاثمائة 301 عضو، يُنتخبون بطريق الاقتراع السري العام الحـــر المباشر المتساوي، وتقسم الجمهورية إلى دوائر إنتخابية متساوية من حيث العدد السكانـــي مع التجـــاوز عن نسبة (5%) زيادةً أو نقصاناً ويُنتخب عن كل دائرة عضـــواً واحـــداً (الدستور اليمني: 2004م ، المادة 62).

إن مدة مجلس النواب ست سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويدعو رئيس الجمهورية الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوماً على الأقل، فإذا تعذر ذلك لظروف قاهرة ظل المجلس قائماً ويباشر سلطاته الدستورية حتى تزول هذه الظروف ثم يتم انتخاب المجلس الجديد، ومقر مجلس النواب العاصمة صنعاء، وتحدد اللائحـــة الداخلية الحالات والظروف التي يجوز فيها للمجلس عقد اجتماعاته خارج العاصمة (ثامر،2011).

جلسات مجلس النواب علنية ويجوز إنعقاده في جلسات سرية بناء على طلب رئيسه أو رئيس الجمهورية أو الحكومة أو عشرين عضواً من أعضائه على الأقل ثم يقرر المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجرى في جلسات علنية أو سرية (الدستور اليمني: 2004م ، المادة 62).

ويَعقد مجلس النواب دورتين عاديتين في السنة، كما يجوز دعوته لدورات إنعقاد غير عادية وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس مواعيد الدورات العادية ومدتها، ويُدعى في حالات الضرورة لدورات انعقاد غير عادية بقرار من رئيس الجمهورية أو بقرار من هيئة رئاسة المجلس بناء على رغبتها، أو بطلب خطي من ثلث أعضاء المجلس.

ولا يجوز فض دورة الانعقاد خلال الربع الأخير من السنة قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة، وعضو مجلس النواب يُمثل الشعب بكامله ويرعى المصلحة العامة ولا يقيد نيابته قيد أو شرط، بالنسبة للانعكاسات التي أحدثتها التعديلات الدستورية الأخيرة فرغم أن إنشاء مجلس الشورى قد إنتزع من مجلس النواب بعض الاختصاصات على المستوى التشريعي والقانوني إلا أنه من الناحية العملية لم يؤثر على أدائِه ولم يقلل من فعاليته، نظراً لما يعتريه هذا الأخير من معوقات مختلفة رافقت مسيرة عمله، وربما كان سيشكل عامل إعاقة فعلاً لو كان مجلس النواب مجلساً قوياً وفاعلاً ويمارس كافة صلاحياته ومهامه بإرادة كاملة، ويمارس صلاحياته الرقابية على الحكومة بفعالية كبيرة، كما أن سيطرة الحزب الحاكم على مجلس النواب قد ساهم إلى حد كبير في وجود التوافق والانسجام بين مجلس النواب والشورى وجسد رؤية الحكومة في كل سياستها وبرامجها، ولو تغيرت تركيبة المجلس النيابي مُستقبلاً فإنها بلا شك ستُحدث نوعاً من التصادم والاختلاف، وسيحدث نزاع دستوري وسياسي كبير خاصة إذا ما استطاعت المعارضة أن تسيطر على البرلمان (ثامر،2011).

ومما لاشك فيه أن وجود مجلس الشورى في صورته الحالية قد كان له العديد من الإيجابيات، أهمها إسهامه في التمهيد لتحويل السلطة التشريعية في اليمن ذات الغرفة الواحدة إلى نظام الغرفتين البرلمانيتين الذي سيزيد من فرص المشاركة

السياسية وفعالية السلطة التشريعية، فقد أُنشأ كنسخة مطابقة لمجلس النواب من حيث الهيكلية والبنية الإدارية والتنظيمية، كما اكتسب خبرة في مجال التشريع، وأعطي أعضائه نفس الإمتيازات المُعطاة لمجلس النواب، وحَظِيَ بمكانة سياسية هامة، وهو ما كان يتم الحوار بشأنه على الساحة السياسية اليمنية عبر ما طرحه رئيس الجمهورية من مبادرة لإجراء تعديلات دستورية جديدة تتضمن تعديل عدد من النصوص الدستورية الخاصة بتحويل مجلس الشورى إلى غرفة برلمانية ثانية يندرج تحت ما يسمّى بمجلس الأمة المكون من مجلسي النواب والشورى، ونوقشت هذه المبادرة من كافة القوى الناشطة على الساحة اليمنية من أحزاب وتنظيمات سياسية ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والإتحادات والنقابات والجمعيات الناشطة على الساحة اليمنية بهدف إثرائِها بالنقاش والحوار ودعمها بالعديد من المقترحات قبل عرضها على مجلس النواب التي يتوقع أن يتم الإستفتاء عليها مع الإنتخابات البرلمانية القادمة التي ستجرى في 27 نيسان 2009م (ثامر،2011).

إن التعديلات الدستورية المرتقبة أصبحت مطلباً وضرورة لإصلاح ما يمكن إصلاحه على الأقل من الناحية التشريعية والقانونية، رغم أن هذا لن يغير من الواقع شي ما لم توجد إرادة سياسية جادة في الإصلاح والتغيير تعمل على تفعيل سلطات الدولة المختلفة.

في حين سيترتب على هذه التعديلات في حال إقرارها تغييراً نوعياً في أداء مؤسسات النظام السياسي، وتثري الحياة السياسية بمزيد من المشاركة السياسية، كما ستزيد من فعالية السلطة التشريعية في مراقبة الحكومة للقيام بمهامها على أكمل وجه. فاليمن اليوم لم يعد يحتمل أي أزمات سياسية مستقبلية، لكنه في الوقت نفسه يحتاج إلى إصلاحات إقتصادية كبيرة نظراً لحجم التحديات الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد اليمني المتواضع أصلاً، وإلا فإنه سيكون مُقبلٌ على مستقبل صعب في ضوء الاحتقانات السياسية الداخلية التي يعيشها من وقت لآخر (ثامر،2011).

2.2.3 السلطة التنفيذية

يُمارس السلطة التنفيذية نيابةً عن الشعب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور.

1- رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، يتم انتخابه وفقاً للدستور، ويكون لرئيس الجمهورية نائباً يُعَينه الرئيس، ويتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب في انتخابات تنافسية، ويُعتبر رئيساً للجمهورية من يحصل على الأغلبية المُطلقة من ضمن الذين شاركوا في الانتخابات، وإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبية تُعاد الانتخاب بنفس الإجراءات السابقة للمرشحين الذين حصلا على أكثر عدد من أصوات الناخبين اللذين أدلوا بأصواتهم (الجرادي ،2011).

و يعمل رئيس الجمهورية على تجسيد إرادة الشعب واحترام الدستور والقانون وحماية الوحدة الوطنية ومبادئ وأهداف الثورة اليمنية، والالتزام بالتداول السلمي للسلطة، والإشراف على المهام السيادية المتعلقة بالدفاع عن الجمهورية، وتلك المرتبطة بالسياسة الخارجية للدولة، ويُمارس صلاحياته على الوجه المبين في الدستور، ومدة رئيس الجمهورية سبع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أدائه اليمين الدستورية ولا يجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين.

حيث يُنشأ بقرار من رئيس الجمهورية مجلس شُورى من ذوي الخبرات والكفاءات والشخصيات الاجتماعية لتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي والاستفادة من الكفاءات والخبرات الوطنية، ولتسهيل القيام بمهامه يُمارس مجلس الشورى صلاحياته الدستورية التالية:

أ- تقديم الدراسات والمقترحات التي تساعد الدولة على رسم إستراتيجياتها التنموية وتُسهم في حشد الجهود الشعبية من أجل ترسيخ النهج الديمقراطي وتقديم الاقتراحات التي تساعد على تفعيل مؤسسات الدولة وتسهم في حل المشاكل الاجتماعية وتعميق الوحدة الوطنية.

ب- إبداء الرأي والمشورة في المواضيع الأساسية التي يرى رئيس الجمهورية عرضها على المجلس.

ج- تقديم الرأي والمشورة بما يُسهم في رسم الإستراتيجية الوطنية والقومية للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية لتحقيق أهدافها علي المستويين الوطني والقومي.

د- إبداء الرأي والمشورة في السياسيات والخطط والبرامج المتعلقة بالإصلاح الإداري وتحديث أجهزة الدولة وتحسين الأداء.

هـ- الاشتراك مع مجلس النواب بتزكية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية والمصادقة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالدفاع والتحالف والصلح والسلم والحدود والتشاور فيما يرى رئيس الجمهورية عرضه من قضايا على الاجتماع المشترك.

و- رعاية الصحافة ومنظمات المجتمع المدني ودراسة أوضاعها وتطويرها وتعزيز دورها.

ح- تقييم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتقييم تنفيذ برامج الاستثمار السنوية.

ط- استعراض تقارير جهاز الرقابة والمحاسبة ورفع تقرير بشأنها إلي رئيس الجمهورية (الجرادي ،2011).

2- **مجلس الوزراء**

مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدارية العُليا للدولة ويتبعها بدون استثناء جميع الإدارات والأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة، وتتكون الحكومة من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، ويؤلفون جميعاً مجلس الوزراء، ويُحدد القانون الأُسس العامة لتنظيم الوزارات وأجهزة الدولة المختلفة، و يختار رئيس الوزراء أعضاء وزارته بالتشاور مع رئيس الجمهورية، ويَطلب الثقة بالحكومة على ضوء برنامج يتقدم به إلى مجلس النواب، كما أن رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام رئيس الجمهورية ومجلس النواب مسئولية جماعية عن أعمال الحكومة (الجرادي ،2011).

3- أجهزة السلطة المحلية

تُقسِّم أراضي الجمهورية اليمنية إلى وحدات إدارية، يبين القانون عددها وحــدودها وتقسيماتها والأسس والمعايير العلمية التي يقوم عليها التقسيم الإداري، كما يبين القانون طريقة ترشيح وانتخاب واختيار وتعيين رؤسائها، ويحدد اختصاصاتهم، واختصاصات رؤســاء المصالــح فيهــا (ناجي،2008).

تتمتع الوحدات الإدارية بالشخصية الاعتبارية ويكون لهــا مجــالس محليــة منتخبة إنتخاباً حُراً مباشراً أو متساوياً على مستوى المحافظة والمديرية، وتمــارس مهامها وصلاحياتها في حدود الوحدة الإدارية، وتتولى إقتراح البــرامج والخطــط والموازنات الاستثمارية للوحدة الإدارية، كما تقوم بالإشراف والرقابة و المحاســبة لأجهزة السلطة المحلية وفقاً للقانون. ويحدد القانون طريقــة الترشــيح والانتخــاب للمجالس المحلية ونظام عملها ومواردها المالية وحقوق وواجبات أعضائها ودورها في تنفيذ الخطط و البرامج التنموية وجميع الأحكام الأخرى المتصــلة بهــا وذلــك بمراعاة إعتمــاد مبــدأ اللامركزيــة الإداريــة والماليــة كأســاس لنظــام الإدارة المحليــة، كل الوحدات الإدارية والمجالس المحلية تُعتبر جزءً لا يتجزأ من ســلطة الدولــة، ويكون المحافظــون محاسبين ومسئولين أمام رئيس الجمهورية ومجلــس الوزراء وقراراتهمــا ملزمــة لهم ويجب عليهم تنفيذها في كل الحالات، ويــحــدد القانــون طريقــة الرقابــة على أعمــال المجالس المحليــة، و تقوم الدولة بتشجيع ورعاية هيئات التطوير التعاوني على مستوى الوحدات الإدارية باعتبارهــــا مــن أهــم وسائــل التنميــة المحليــة (القحطاني، 1993).

3.2.3 السلطة القضائية

القضاء سلطة مستقلة قضائياً ومالياً وإدارياً والنيابة العامة هيئة من هيئاته، وتتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم، والقضاة مُستقِلون لا سُلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية جهة وبأية صورة التدخل في القضايا أو في شأن من شؤون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يُعاقب عليها القانون، ولا تسقط الدعــوى فيهــا بالتقــادم.

والقضاء وحدة متكاملة، ويرتب القانون الجهات القضائية ودرجاتها ويحدد إختصاصاتها، كما يحدد الشروط الواجب توفرها فيمن يتولى القضاء وشروط وإجراءات تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم والضمانات الأخرى الخاصة بهم ولا يجوز إنشاء محاكم استثنائية بأي حال من الأحوال، وهناك مجلس للقضاء الأعلى ينظمـــه القانون ويبين اختصاصاته وطريقة ترشيح وتعيين أعضائـــــه، ويعمل على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة من حيث التعيين و الترقية والفصل والعزل وفقاً للقانون، ويتولى المجلس دراسة وإقرار مشروع موازنة القضـــاء، تمهيـــداً لإدراجهـــا رقماً واحـــداً في الموازنة العامـــة للدولـــة (أبو طالب، 1994).

للجمهورية اليمنية محكمة عُليا هي أعلى هيئـــة قضائيـــة، ويحدد القانون كيفية تشكيلها ويبين إختصاصاتها والإجراءات التي تتبع أمامهـــا، وتُمارس الواجبات التالية:

أ- الفصل في الدعاوى والدفوع المتعلقة بعدم دستورية القوانين واللوائـــح والأنظمـــة والقـــرارات.

ب- الفصـــل في تنـــــازع الاختصـــــاص بيـــن جهـــات القضـــاء.

ج- التحقيق وإبداء الرأي في صحـــة الطعون المُحالة إليها من مجلس النواب المتعلقة بصحـــة عضوية أي من أعضائه.

د- الفصل في الطعون في الأحكام النهائية وذلك في القضايا المدنيـــة والتـــجـــارية والجنائيـــة والأحـــوال الشخصيـــة والمنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية وفقاً للقانون.

هـــ- مُحـــاكمة رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء ونوابهم وفقاً للقانون.

جلسات المحاكم علنيـــة إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والآداب وفـــي جـــميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية (القحطاني، 1993).

3.3 الحكم ومؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب، القبيلة)

1.3.3 القبيلة

ثَمة من يَرى إستناداً لعوامل ومتغيرات كثيرة أن الشعب اليمني مجتمع قبلي وأن القبيلة كانت ولا تزال من أكثر مكونات المجتمع تأثيراً وتميزت بقدرتها على البقاء والتطور والتكيف مع المتغيرات كما أسهمت في تماسك المجتمع وحفظ هويته وموروثه الحضاري على مدى قرون، ويشير هؤلاء إلى أن القبيلة اليمنية شَكلت كياناً تَميز بالكثير من الرسوخ والأعراف والقيم والضوابط والقدرة التنظيمية أهَلتها للبقاء والنماء وجعلتها عاملاً مؤثراً، كما أثبتت القبيلة في التاريخ السياسي الحديث تفوقها على منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

وتاريخياً كانت القبيلة اليمنية جزءاً من الدولة ولعبت الدور الأقوى في التاريخ اليمني الحديث والمعاصر وهي اليوم تشارك سياسياً في صنع القرار السياسي وتؤثر فيه بشكل مباشر من دون الوصول إلى قمة السلطة، كذلك لعبت دوراً محورياً في التعاطي مع قضايا تكويناتها وتحقيق متطلبات أفرادها وتفوقت في العقود الأخيرة على الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني التي بدت ضعيفة عن ممارسة دورها (الجرادي، 2011).

يؤكد عضو البرلمان اليمني وأستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء (الدكتور فضل أبو غانم) أن القبيلة في اليمن كانت ولا تزال لها دور هام ومؤثر في المجتمع اليمني وفي النسيج السياسي للدولة، ويشير إلى أن هناك تعايشاً بين القبيلة والدولة في اليمن جعلهما يشكلان ترجمة منطقية لمعادلة الكل في واحد كما أن الجماعات القبلية الفاعلة والمؤثرة تواجدت بقوة في العمل الحزبي والسياسي منذ ثورة عام 1962م كما شهدت السنوات الأخيرة تطوراً في العلاقات بين القبيلة والدولة وأصبح رموز القبائل يشغلون العديد من المناصب الحكومية ويتم إستشارتهم في إدارة شؤون البلاد بل وأصبح التواصل بين سلطة الحكم ورجال القبائل من ضرورات العمل الوطني، قياساً بذلك يرى البعض أن القبيلة والدولة في اليمن لم تتلاقيا إلا كصيغة توافق غير متكافئة وأن التعايش بين القبيلة والدولة كان تعايشاً لتقاسم النفوذ وللحفاظ على المصالح فيما ظل صراع قوى الحداثة والقبيلة في اليمن قائماً من دون أن يؤثر على

الخارطة السياسية والاجتماعية، ويشير هؤلاء إلى أن تقاليد وقيم وقوانين القبيلة المنغلقة على حالها في إطارها الجغرافي لم يكن على مر الزمان مؤهلاً لقيادة النهوض الحضاري في اليمن ما أدى إلى أن التركيبة القبلية لمؤسسة الدولة صارت مشلولة تماما، ويشيرون في ذلك إلى تركيبة مجلس النواب التي تسيطر عليها الوجاهات القبلية الأمر الذي جعله مؤسسة مشلولة (الجرادي ،2011).

في حين ما تزال سلطة القبيلة تمثل مكوناً رئيساً في المجتمع اليمني، ورقماً صعباً لا يمكن تجاهله أو تجاوزه بأي حال من الأحوال، وحتى في ظل التعددية الحزبية والديمقراطية التي نص عليها الدستور اليمني منذ الثاني والعشرين من أيار 1990، فالمؤسسة القبلية تعد المُسيطر الأول على مركز صناعة السياسات العامة في اليمن ذلك أن القبيلة على مدى القرون الماضية ظلت هي المرجعية الأساسية لمراكز سلطة القرار (ناجي،2008).

و تمسك الفكر القبلي بالقوة ودعمه لكل مظاهرها، يفسر طبيعة العلاقة الجدلية بين القبيلة والسلطة، وكيف أن القبيلة عمدت عبر مراحل شتى إلى توسيع نفوذها، وتدعيمه بإختراق المؤسسة العسكرية وإحتكار الكثير من المناصب العُليا فيها لصالحها، كما عمدت القبيلة إلى عقد تحالفات عسكرية خارج إطار المؤسسة العسكرية عبر القبائل الموالية لها، لممارسة الضغوط على الدولة بهدف الإبقاء على نفوذها القبلي وضمان إستمرارية إذعان النظام الحاكم لسلطتها، مما يضعف أي إمكانية لتطبيق القانون المدني في البلاد، يقابله بنفس درجة الاهتمام سعي السلطة في اليمن ماضياً وحاضراً لإحتواء المؤسسة القبلية وضمان ولاءها بأشكال مختلفة تخدم سياساتها الرامية إلى الإطباق على الشعب اليمني، فان المؤسسة العسكرية في اليمن كانت تتعايش جنباً إلى جنب مع المؤسسة القبلية وتُمثلان مرتكزات بنيان السلطة القاهرة التي تنهض بدور مزدوج، بحيث بات يصعب التمييز بين القبيلة والدولة (ناجي، 2008).

ومع أن القبيلة ظلت هي المكون الأساس للسلطة المسيطرة على زمام الحكم في المجتمع اليمني طوال هذه الفترات، إلا أن اليمنيين يتذكرون بنوع من الإعجاب تجربة الحكم الفريدة للرئيس اليمني الأسبق إبراهيم الحمدي (1974- 1977م) التي

حاول من خلالها التأسيس للمجتمع المدني والتحرر من سلطة القبيلة، التي كانت تبسط نفوذها من أقصى الشمال في قبائل حاشد وبكيل، مروراً بقبائل مذحج ومراد، وصولاً إلى القبائل التي تقطن قريباً من الربع الخالي، لكنهم أيضا يدركون جيدا كيف انتهت هذه المحاولة مع سقوط الرئيس إبراهيم الحمدي في العاشر من تموز 1977م، مخلفاً وراءه تجربة نظام حكم ناجح أطاحت به سلطة القبيلة.

ويبقى مشروع الدولة المدنية في اليمن في حالة صراع دائم مع سلطة القبيلة التي ترفض الاندماج في المجتمع المدني، فإمكانية قيام مجتمع مدني في اليمن تبدو شبه مستحيلة، مع الأخذ في الاعتبار أن ذهنية القبيلة ترفض أي بناء معرفي قد يهدد سلطتها أو يقلص نفوذها، طالما وأن اللاعب الرئيس في ثورة التغيير ينتمي للقوى التقليدية، فالحديث عن إمكانية قيام دولة مدنية في ظل تنفذ القبيلة وسلطتها ضرب من الخيال، لأن ذلك يأتي في آخر سلم الأولويات بالنسبة لهم، ولا يمكن تقديمها بأي حال من الأحوال على أولوية المحاصصة وتقاسم تركة الرجل المريض (ناجي, 2008).

2.3.3 العلاقة بين القبيلة والحزب في اليمن

تتباين رؤى السياسيين بشأن علاقة القبيلة بالأحزاب السياسية إذ يرى البعض أن القبيلة كانت مكوناً رئيسياً لحركة النضال السياسي في اليمن واندمجت تاليا بالنظام السياسي للدولة في حين يرى البعض أن انحسار الدور المؤسسي للأحزاب المعبر عن الحالة المدنية حول القبيلة إلى قوة لتكريس العصبية كأساس للحماية والاستقراء لتحقيق مكاسب ريعية وضغطاً على الدولة وانتقاصا لحقوق المجتمع فيما ظل التعايش بين القبيلة والدولة والأحزاب تعايشا لتقاسم النفوذ وتحقيق المصالح المشتركة من دون أن يُترك للدولة قيادة حركة التطور في المجتمع اليمني، ويوضح (الدكتور ياسين سعيد نعمان) الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني أن الحزب الاشتراكي في تجربته مع القبيلة في جنوب اليمن سابقاً حيث كانت له مشكلة مع القبيلة إذ تصدى من البداية للتطور الاجتماعي وللقبيلة في إطار تصديه للمُعضلات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وساعد على ذلك أن القبيلة كانت في المراحل

المبكرة من مراحل الفرز الاجتماعي والسياسي مكوناً رئيساً في كثير من الأحيان لحركة النضال السياسي سواء في إطاره المحلي ضد ظلم الحكام المحليين أو المستعمر وحصل فرز في مرحلة تاريخية معينة داخل القبيلة نفسها بينما البنية العليا في القبيلة التي هي قيادة القبيلة انحازت لمصالحها وتعاملت مع حُماة هذه المصالح وانحاز أفراد القبائل حينها للنضال الاجتماعي ضد هذا الظلم، هذا الفرز مهد لنشوء انتقال طبيعي لأفراد القبلية للعمل السياسي في إطار التكوينات المحلية السياسية أولا ثم انفتاحها على أحزاب كبرى (الظاهري،1996).

ويفسر الدكتور نعمان أن الجبهة القومية تشكلت منذ البداية من حركات إصلاحية قبلية وكانت حركات إصلاحية قبلية ويشير إلى أن الصراع الذي حدث في كانون الثاني 1986م بما بدا أنه صراع بين قوى قبلية لم يكن صراعاً قبلياً بل كان صراعاً بين الفكرة الثورية وبرجماتية الدولة، فالفكرة الثورية كانت ممثلة بالحزب والمنظرين له وبنفس الوقت برجماتية السلطة التي فرضت مصالح وعلاقات معينة داخل المجتمع لم يتحاوروا بالشكل المطلوب ولم تستطع الفكرة الثورية أن تستوعب أهمية تطور هذا البرجماتي داخل الدولة والدولة ببرجماتيتها تعالت على الفكرة الثورية حصل التصادم والتنافس (الظاهري،1996).

إن الأحزاب السياسية عجزت عن إيجاد هوية وعصبية وطنية جديدة وجامعة قادرة على إستبدال الهويات والعصبيات القديمة وتحت تأثير وحضور كبير لشيوخ القبائل في النسيج الاجتماعي ولضعف مركزية الدولة، ولقلة النُخب وحضورها الهزيل مقارنة بزعماء القبائل، وللإستقطابات التي حدثت أثناء الصراعات الداخلية بين النُخب الحاكمة وللأمية والجهل تمكن هؤلاء الزعماء وأقربائهم من مد جذورهم في كل مفاصل الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية حتى تلك التي تبدو كشكل خالص من أشكال الدولة المدنية الحديثة، مما يؤكد بأن ثمّة علاقة تأثير متبادَلة بين الانتماءين القبيلي والحزبي في اليمن على نحو يثير التساؤل حول ما إذا كانت القبيلة معزِّزةً لمكانة التعدّدية الحزبية وداعمةً لها، وكذا الإجابة عمّا إذا كانت القبليَّة السياسية وقادرةً على التكيُّف والتعايش مع هذه التعدّدية، أم أن الثانية ليست سوى

امتداد للتعدّدية القبليَّة؟ ومن ثَّم معرفة ما إذا كانت القبيلة تمثِّل معوِّقاً للتجربة الحزبية والتطوّر السياسي في اليمن أم لا؟ (الظاهري،1996).

و تـُعرَّف القبيلة اليمنيّة، بأنها "مجموعة بشرية متضامنة، تشعر بانتسابها إلى أصل قرابي مشترك، تجمعها ثقافة وأعراف ومصالح مشتركة، تقطن أرضاً محدّدة، غالباً وتشكِّل تنظيماً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً واحداً، حيث تُعَدّ القبيلة اليمنية أحد مفاهيم القَبليَّة السياسية، فهي بحكم التعريف تشكِّل مفهوماً سياسياً، حيث تجمع بعضاً من سمات الحزب السياسي وجماعات الضغط أو جماعات المصلحة، فهي تسعى للوصول إلى السلطة، وتشارك في صنع القرار السياسي اليمني بشكل مباشر وهذه إحدى سمات الحزب السياسي، و تسعى للتأثير في صنع القرارات السياسية، بما يُحقِّق مصالحها ومطالبها وهذه من سمات جماعات الضغط أو جماعات المصلحة.

كما أنها ذات جذور سياسية بحكم تطوّرها التاريخي، فالقبيلة اليمنية تاريخياً، كانت تتحوّل إلى دولة قويّة أو إلى مملكة بزعامة القبيلة القويّة الغالبة، أما في التاريخ اليمني الحديث والمعاصر، فقد مارس وما زال يمارس، زعماء و شيوخ القبائل مهاماً سياسية عديدة، حيث شاركوا في الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة، كما أن أحد أبرز الشيوخ القبليّين الراحل الشيخ عبد الله الأحمر كان قد ترأس ثلاثة مجالس نيابية، فضلاً عن إستمرار ترؤسه لتنظيم "التجمّع اليمني للإصلاح" حتى وفاته في العام 2007م (الظاهري،1996).

وفي هذا السياق ثمّة تساؤل مُلِحٌّ مفاده لماذا القَبليَّة السياسية في اليمن؟ يمكن القول إن القبيلة اليمنية سياسية على الرغم من مكانتها، فهي ذات مكوِّنات سياسية وحاملة للسياسة لأسباب عدّة، منها التاريخي، فالقبيلة اليمنية كانت وما تزال من أهمّ مكوّنات الدولة اليمنية، فهي أساساً "قبَلِيَّة" النشأة والتكوين. كما أن الغياب التاريخي للسلطة المركزية للدولة اليمنية قد ساعد على الحضور السياسي للقبيلة اليمنية، ومنها السياسي كغياب شرعية كثير من السلطات اليمنية الحاكمة المتعاقبة أو ضعفها، وتدنّي قدرتها على القيام بوظائفها تجاه المجتمع اليمني، في مقابل حضور أنظمة

سياسية غير عادلة، سيطر عليها حاكم جائر أو سلطة مستبدّة، حيث يتمّ إختزال مفهوم الدولة والنظام السياسي في شخص الحاكم الفرد وقلّة من أتباعه.

العديد من السلطات اليمنية الحاكمة تقوم بإتباع سياسة التفريق بين مكوّنات المجتمع اليمني، حيث يتمّ ضرب قبيلة بأخرى، عبر قيام بعض الحُكّام السياسيين بتقديم العون السياسي لبعض القبائل الضعيفة لتوازن القبائل القوية بهدف إضعافها، بمعنى إتباع سياسة ما يمكن تسميته " بتقوية الضعيف من القبائل لا ليقوى وإنما ليُضعِف القوي ويكون أيضاً معه ضعيفاً (الظاهري،1996).

كما أن ثمّة أسباباً مرتبطة بطبيعة البُنية القَبليَّة اليمنية ذاتها. فالقبيلة اليمنية بحكم التعريف، تشابه مفهوم الدولة "بنيوياً"، وتحاكيها سياسياً. ومن شواهد هذا الإستنتاج، وجود شيوخ قبليّين، هم بمثابة قيادات أو "رؤساء" لقبائلهم يفترض فيهم ممثّلين لمصالحها ومدافعين عن حقوقها. وكذلك إمتلاك القبيلة اليمنية لأرض محدّدة، فالقبائل اليمنية قبائل مستقرّة غالباً، وهذا يعني وجود مصلحة مشتركة لرجال القبيلة جميعاً شيوخاً وأفراداً، وقيام تحالفات سياسية (قبليَّة – قبليَّة)، فضلاً عن أسباب عسكرية وحربية، فالقبيلة اليمنية تمتلك ثقافة حربية، وقيماً قتالية، ومن ثم فهي تُشكِّل تنظيماً عسكرياً حيث يلاحظ إمتلاكها لجيشها وأسلحتها الخاصة بها، وبالتالي فقد كانت القبيلة اليمنية وما تزال، تمثِّل المخزون البشري المزوّد والداعم للدولة والحكّام اليمنيين المتعاقبين بالرجال المحاربين والجيوش المقاتلة، فهي وفقاً لوصف ابن خلدون، تُعدّ من أهل السيف، فهي عادة ما تكون قريبة من أهل السلطة والحُكم في اليمن، متأثّرة بالحاكم السياسي ومؤثِّرة عليه، في علاقة تأثير وتأثّر، ومن أجل هذا نجد القبيلة اليمنية فاعلة في السياسة ومؤثرة بها (الظاهري،1996).

3.3.3 الأحزاب السياسية في اليمن

من خلال دراسة واقع الحياة الحزبية في اليمن، لا بد أن نطلع على أهم مراحل المشهد الحزبي في اليمن من خلال مجموعة من المراحل الهامة التي مر بها وهي على النحو التالي:

المرحلة الأولى: إمتدت من الأربعينيات حتى نهاية الخمسينيات، وتميزت بتجربة التعدد الحزبي حيث ظهرت في الشمال جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحزب الأحرار والاتحاد اليمني، كما ظهر في الجنوب الإتحاد الشعبي ورابطة أبناء الجنوب وحزب البعث العربي الإشتراكي وحركة القوميين العرب (ناجي،2008).

المرحلة الثانية : إبتدأت من الستينيات حتى نهاية الثمانينيات، وتميزت بتوقف النشاط الحزبي الحر وتحول العمل السياسي من العلن إلى السرية مع طغيان الملامح العقائدية والأيدولوجية، وهذا كَرَس مفهوم حكم الحزب الواحد في شطري اليمن.

المرحلة الثالثة : من التسعينيات إلى اليوم، وتميزت هذه المرحلة بالجو التعددي وإنشاء قانون الأحزاب وإجراء إنتخابات محلية وبرلمانية ورئاسية، وقد إنطلقت مع تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990م.

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/84b5fcaf-c1fc-45dd-b514-
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/84b5fcaf-c1fc-6d82a59a6db6 - TOP

45dd-b514-6d82a59a6db6 - TOP يتوزع المشهد الحزبي اليمني شأنه في ذلــك شان أغلب الدول العربية إلى تيارات سياسية منها الإسلامي والقــومي واليســاري ومنها أحزاب ظلت محافظة على وجودها بعد أن كانت قائمة أثناء حكــم الحــزب الواحد، فضلاً عن أحزاب صغيرة هنا وهناك تنحصر قاعدتها الشعبية في أعضائها المؤسسين (ناجي،2008).

ويمكن تصنيف الأحزاب اليمنية إلى ثلاثة أحزاب وعلى النحو التالي:

أولا: الأحزاب الإسلامية

- التجمع اليمني للإصلاح

نواة هذا الحزب هي حركة الإخوان المسلمين في اليمن وما انضم إليها من فعاليات سياسية إسلامية وشيوخ قبائل وضباط وعسكريين.

تأسس التجمع اليمني للإصلاح في 13 أيلول 1990م، وقد شارك التجمع في الانتخابات النيابية الأولى 1993م، وحصل على 63 مقعداً، كما شارك في الإنتخابات النيابية الثانية (1997م, وحصل على 54 مقعداً من بين المقاعد الـ301 التي تشكل مجموع نواب البرلمان اليمني، يرأس التجمع عبد الله بن حسين الأحمر منذ تأسيسه وحتى الآن، وقد أنتخب مراراً رئيساً للبرلمان اليمني، ويرى المراقبون

أن إنتخاب الشيخ عبد الله الأحمر في كل دورة رئيساً للبرلمان وبأصوات الحزب الحاكم يعود إلى عملية التوازن السياسي التي كان يسعى إليها الرئيس علي عبد الله صالح خاصة وأن الأحمر له أهمية مزدوجة، فهو شيخ تجمع قبائل "حاشد" وزعيم أكبر الأحزاب الإسلامية اليمنية (ناجي، اليمن،2008).

وقد ظل التجمع حليفاً للحزب الحاكم قبيل الوحدة وأثناء الحرب، لكنه ومنذ أقل من أربع سنوات بدأ الفتور يدب في علاقات الحزبين، وقد دخل التجمع الآن في التحالف المعارض المعروف باللقاء المشترك الذي تأسس في شباط 2003م.

وتتوزع الحركة الإسلامية في اليمن إلى تشكيلات سياسية عديدة، فعدا التجمع اليمني للإصلاح، وهو أكثرها تنظيماً وحضوراً، ونجد هناك ستة أحزاب ذات توجه إسلامي هي إتحاد القوى الشعبية والمنبر اليمني الحر، والحزب الإسلامي الديمقراطي، وحزب الحق وحركة التوحيد والعمل الإسلامي وحركة النهضة اليمنية، وقد اندمجت مع التجمع (ناجي، اليمن،2008).

ثانيا: الأحزاب القومية

1- ذات التوجه الناصري: بدأ النشاط القومي في اليمن عام 1959م على يد مجموعة من الطلبة اليمنيين الذين كانوا يدرسون في بيروت، وانطلق العمل القومي الناصري في الجنوب وفي الشمال متزامناً تستقطبه شخصية "جمال عبد الناصر" في مصر، وإن ظل مشدوداً إلى التنظيمات القومية في بيروت، ومن أبرز الأحزاب الناصرية اليمنية: التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وهو من بين بضعة أحزاب ناصرية صغيرة في اليمن بعضها يدعم الحزب الحاكم والبعض الآخر يدعم الحزب الإشتراكي، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري حليف الحزب الإشتراكي منذ القدم، خصوصاً وأن أمينه العام إرتبط بعلاقات وثيقة مع قيادة الحزب الإشتراكي خلال فترة المد الوحدوي لإلغاء التشطير وإستعادة وحدة اليمن.

حصل التنظيم الوحدوي الناصري في إنتخابات 1993م البرلمانية على مقعد واحد، وحصل في إنتخابات 1997 البرلمانية على ثلاثة مقاعد نيابية وقام بدعم العديد من المرشحين الآخرين والتصويت لهم في نحو 20 دائرة إنتخابية فازوا بها

في إنتخابات 1997م وهم من الناصريين السابقين أو المتعاطفين مع التنظيم، حيث يعد التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، و توجد عدة أحزاب سياسية ذات توجه ناصري من بينها الحزب الناصري الديمقراطي وقد حصل على مقعد في إنتخابات 1993م البرلمانية وتنظيم التصحيح الناصري (ناجي، اليمن،2008).

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/84b5fcaf-c1fc-45dd-b514-6d82a59a6db6 - TOPhttp://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/84b5fcaf-c1fc-45dd-b514-6d82a59a6db6 - TOP

2- ذات التوجه البعثي

نشأ حزب البعث العربي الإشتراكي باليمن في منتصف الخمسينيات، وله فرعان فرع في صنعاء وآخر في عدن وذلك بعد عقد من تأسيسه في سوريا.

وفي عام 1972م، إنقسم فرع حزب البعث إلى قسمين رئيسيين: الأول ظل محتفظاً بتسمية حزب البعث وحافظ على إرتباطه القومي، مجموعة إرتبطت بالبعث في العراق وأخرى إرتبطت بالبعث في سوريا، أما القسم الثاني فقد أطلق على نفسه حزب الطليعة الشعبية، وقام كحزب موحد في اليمن واندمج في الماركسية اللينينية، ثم ما لبث أن إنقسم بالتفاهم إلى حزبين أحدهما جنوبي واندمج في التنظيم السياسي الموحد"الجبهة القومية الحاكمة في الجنوب"، والآخر شمالي صار فيما بعد أحد فصائل حزب "الوحدة الشعبية" في الشمال وأحد الفصائل المكونة للحزب الإشتراكي اليمني، وحصل حزب البعث في إنتخابات 1993م على سبعة مقاعد وحصل في إنتخابات 1997م على مقعدين (ناجي، 2008).

ثالثا: الأحزاب اليسارية

الحزب الإشتراكي اليمني

انعقد مؤتمره التأسيسي الذي يجمع أهم الفصائل اليسارية في اليمن الجنـــوبي في تشرين الأول 1978م. وجاءت نشأته ثمرة لتقارب ثم توحد عـــدد كبيـــر مـــن الأحزاب والتنظيمات والجماعات السياسية خاصة في مؤتمره الأول في التاسع من آذار 1979م.

أحزاب السلطة

* المؤتمر الشعبي العام: تأسس عام 1982م ويرأسه علي عبد الله صـــالح رئـــيس الجمهورية، وأمينه العام عبد الكريم الأرياني.

حصل المؤتمر في انتخابات 1993 على 122 مقعدا من المقاعد الـ301، كما حصل في إنتخابات 1997 على 187 مقعداً.

ويرى المراقبون أن الحزب الحاكم كان بعد الوحدة اليمنية في حاجة إلى إلتفاف جماهيري فدخل في إئتلاف حكومي مع أهم حزبين سياسيين هما الإشتراكي والإصلاح، ثم تحالف أثناء الحرب وبعدها مع الإصلاح لمحاربة الإشتراكيين، وبعد الإنتخابات الرئاسية وفوزه بالأغلبية المطلقة لم يعد يجد تهديداً لا في الإسلاميين ولا في الإشتراكيين، ففي 23 أيلول 1999م أعيد انتخاب علي عبد الله صالح للرئاسة بنسبة 96.3% من الأصوات ليكمل 21 عاما أمضاها في السلطة (العبدلي،1996).

وتتهم أحزاب تكتل "اللقاء المشترك" حزب المؤتمر الشعبي العام بأمور منها:

1. الهيمنة على مجريات الحياة السياسية عن طريق تضييق الهامش المتاح لأحزاب المعارضة.
2. العمل المستمر على تفريخ أحزاب تدين له بالولاء والطاعة.
3. اختراق أحزاب المعارضة بغية إضعافها وخلق الانقسام في صفوفها والحيلولة دون ممارستها لدور سياسي يقلص دور المؤتمر الشعبي العام في إدارة الحياة السياسية اليمنية.
4. السيطرة على اللجنة العليا للانتخابات والعمل على أن تكون نتائج أي انتخابات لصالح المؤتمر الشعبي العام.
5. تعديل قانون الانتخابات بحيث يتم تجميد مشاركة الأحزاب السياسية وإلغاء التمثيل المتوازن للقوى والتيارات السياسية المختلفة وبطريقة تتضمن مزيداً من الهيمنة التي يمارسها المؤتمر الشعبي العام في إدارة العمليةالإنتخابية (أبو طالب، 1994). http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/84b5fcaf-c1fc-45dd-b514-6d82a59a6db6 - TOPhttp://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/84b5fcaf-c1fc-45dd-b514-6d82a59a6db6 - TOP

الفصل الرابع

نشأة الحوثيين (نفوذهم ومصادر دعمهم)

مقدمة

ظهرت حركة الحوثيين منذ سنوات كرقم أساسي في المعادلة السياسية اليمنية، فمن هم الحوثيون؟ وما هي مطالبهم؟ وهل هذه الحركة تلقى الدعم من قبل قوى إقليمية؟ وهم حركة سياسية يسيرون على خطى حزب الله اللبناني ولو أن الجماعة لم تعلن تحولها حتى الآن إلى حزب سياسي معترف به لدى السلطات، لكنها تستعير اسماً حديثاً دخلت به مؤتمر الحوار الوطني عُرف بمكون "أنصار اللة" (ابو حسين، 2014).

المذهب الزيدي

هو أحد أهم المذاهب الإسلامية، ويوصف دائما بأنه أقرب المذاهب الشيعية إلى فرق أهل السنة، بما يحمله من مبادئ وأسس كما أنه تأثر بالمذاهب السنية، وسمي بالمذهب الزيدي نسبة إلى الإمام زيد بن الإمام زين العابدين علي بن الحسين بن الإمام علي بن أبي طالب عليهم السلام، ولد سنة (76هـ) وقتل سنة (122هـ) وأنهم قاموا بتسمية مذهبهم على وجه الخصوص نسبة إلى الإمام زيد بن علي باعتباره العلم المميز لها وتميز بمدارسه الفقهية المتعددة واجتهاداته المتجددة (علي 2015).

المذهب الجعفري

هو مذهب شيعي ظهر منذ مطلع العصر العباسي وأصبح يعرف بالمذهب الجعفري نسبة الى الإمام جعفر الصادق، وكان أول ظهور للشيعة في الحجاز ثم وصل المدينة المنورة في القرن الرابع للهجرة، أما بلاد الشام فان إنتشار الشيعة في ربوعها يرجع الى القرن الأول للهجرة، وكان "أبو ذر الغفاري" أكثر الدعاة له تحمساً وتأثيراً، ولا يزال له حتى اليوم مقامه في قرية الصرفند اللبنانية بين صيدا وصور.

وقد شمل هذا الإنتشار مناطق واسعة من بلاد الشام بينها الجنوب اللبناني ودمشق وحوران وحلب وحمص وفي العراق كان الإنتشار الأوسع في بلاد الشام،

ومن هناك إنتشر في إيران حتى أصبحت هذه البلاد شيعية المذهب بشكل شبه كامل، وكان إنتشار الشيعة في أفريقيا وخصوصاً في شمالها كبيراً، حتى جاء "المُعز بن باديس " في مطلع القرن الخامس للهجرة وفتك بهم وشتتهم، واليوم ينتشر المذهب الشيعي على نطاق واسع في العالم الإسلامي حتى أصبح يشكل ربع أو ثلث المسلمين في العالم (علي ،2015).

1.4 الحوثيين في اليمن

تعود بداية تنظيم الحوثيين إلى عام 1991م، عندما أنشأ تنظيم (الشباب المؤمن) في بعض مناطق محافظة صعده والذي يعتنق معظم أهلها المذهب الزيدي، وتبعد عن صنعاء العاصمة نحو 240 كم شمالاً، منتدى فكري للأنشطة الثقافية، واستهدف مؤسس التنظيم بدر الدين الحوثي جمع أتباع المذهب الزيدي وعلمائه في صعده وغيرها من مناطق اليمن تحت مظلته، وكذلك عمل على التقريب بين المذهب الزيدي والمذهب الجعفري الإثني عشري (ابو حسين، 2014).

1.1.4 نشأة الحوثيين

الحوثيون حركة شيعية نشأت بمحافظة صعده في شمال اليمن، تُنسب إلى بدر الدين الحوثي، وتعرف بالحوثيين أو جماعة الحوثي أو حركة أنصار الله أو الشباب المؤم،. وعلى الرغم من ظهور الحركة فعلياً خلال العام 2004 إثر اندلاع أولى مواجهاتها مع الحكومة اليمنية، فإن بعض المصادر تعيد جذورها في الواقع إلى ثمانينيات القرن الماضي. ففي العام 1986م أنشئ "اتحاد الشباب" لتدريس شباب الطائفة الزيدية على يد صلاح أحمد فليته، وكان من مدرسيه مجد الدين المؤيدي وبدر الدين الحوثي (علي ،2015).

وبعد قيام الوحدة اليمنية في أيار1990م وفتح المجال أمام التعددية الحزبية، تحول الإتحاد من الأنشطة التربوية إلى مشروع سياسي من خلال حزب الحق الذي يُمثل الطائفة الزيدية، وقام بتشكيل منتدى الشباب المؤمن الذي تأسس خلال العام 1992م على يد محمد بدر الدين الحوثي وبعض رفاقه كمنتدى للأنشطة الثقافية، ثم حدثت فيه إنشقاقات، وفي العام 1997م تحول المنتدى على يد حسين بدر الدين

الحوثي من الطابع الثقافي إلى حركة سياسية تحمل إسم "تنظيم الشباب المؤمن". وقد غادر كل من فليتة والمؤيدي التنظيم واتهماه بمخالفة المذهب الزيدي (الزهر والحجر، 2006).

وقد إتخذ المنتدى منذ عام 2002م شعار " الله أكبر الموت لأميركا الموت لإسرائيل اللعنة على اليهود النصر للإسلام " الذي يردده عقب كل صلاة، وتشير بعض المصادر إلى أن منع السلطات أتباع الحركة من ترديد شعاراتهم في المساجد كان أحد أهم أسباب إندلاع المواجهات بين الجماعة والحكومة اليمنية، وأن بدر الدين الحوثي توجه بعد ذلك إلى إيران برفقة ابنه حسين، وتحديداً في نهاية عام 1994، ومكث فيها حتى عام 2002م، ثم عاد حسين الحوثي قبل أبيه من إيران وكان أن غير إسم تنظيم "الشباب المؤمن" إلى "أنصار الله"، في خطوة توحي بنوايا "سياسية" أكبر، مقارنة بالخطوات الاجتماعية السابقة التي رغّبَتْ الناس في حركة "الشباب المؤمن"، وهنا بدأ الإصطدام المباشر مع علماء الزيدية أنفسهم وحسين الحوثي وأتباعه، ولكن حسين لم يتخل عن طروحاته وأفكاره، مما دفع بعلماء الزيدية أن يحذروا منه ومن أتباعه وذلك في بيان لهم نُشر في صحيفة "الأمة"، وهي الصحيفة الناطقة بإسم حزب الحق، محذرين مما سموه "ضلالات الحوثي وأتباعه"، حيث إتهموه بمخالفة أصول المذهب الزيدي، ومذهب أهل البيت وتحوله بشكل كامل للمذهب الإثني عشري، والذي لم يكن له موطئ قدم في اليمن قبل ظهور هذه الجماعة (الزهر والحجر، 2006).

إن بعض الذين هاجموا حسين الحوثي وجماعته، كانوا أفراداً وعلماء يُحسبون على ذات القبيلة والمنطقة أو آخرين شاركوهم في تأسيس حركة "الشباب المؤمن" قبل أن يتغير إسمها إلى "أنصار الله"، متهمين الحوثيين بالخروج عن المدرسة الزيدية، والإقتراب من الإثني عشرية بينما إعتبرهم آخرون "زيدية متطرفون".

فقد قال عنهم محمد بن عبد العظيم الحوثي بأنهم "مارقين وليسوا من الزيدية في شيء" وحَكَم عليهم بالردة والخروج عما وصفه "بمذهب آل البيت" فرد الحوثيون على هذه الإتهامات بوصف الفقهاء الزيدية المعارضين لتوجهاتهم بعلماء السلطة (الزهر والحجر، 2006).

ويقول عنهم الشيخ مجد الدين المؤيدي (1914م – 2007م)، وهو عالم دين يمني، إن ظاهرة الحوثية غريبة على المجتمع اليمني المسلم في أفكارها، وطروحاتها، بعيدة كل البعد عن المذهب الزيدي الذي يُشكَل والمذهب الشافعي وهما توأمان رئيسيان وفرعين في أصل عَقَدي واحد هو الإسلام الحنيف، كما يُقر هذا الأمر عالم الزيدية محمد عبد العظيم الحوثي الذي نفى كون الحوثيين من الزيدية، أو حتى من الجعفرية (الإثني عشرية)، وقال: هم أنفسهم يسمّون الحوثيين أو أنصار الله، ويدعون أنهم أصحاب مسيرة قرآنية لا مذهبية، والواقع أنهم "طُلاب سُلطة، متهالكون في الإستخفاف بالدماء" على حد تعبيره (الزهر والحجر، 2006).

2.1.4 قادة الحوثيين والخلاف مع النظام وعلاقتهم مع إيران

يُعد بدر الدين الحوثي الأب الروحي للحوثيين، وهو أحد كبار علماء الزيدية باليمن، وقد عَدَ نفسه مُجدِداً يرفض التقليد، وانتقد العلماء الزيديين على جمودهم وعدم التقارب مع المذهب الجعفري (الإثني عشري)، وتوجه إلى إيران بصحبة إبنه حسين في نهاية حرب 1994، ومكث فيها حتى عام 2002م، وكان واضحاً منذ البداية أنه لا يعترف بأصول التشريع عند أهل السنة ومصادره بما في ذلك الصحيحين (البخاري ومسلم)، وهما أصلان متفق على صحتهما عند أهل السنة، وورث إبنه حسين هذا المذهب الموقف (أبوحسين، 2014).

ورجع حسين الحوثي قبل أبيه من إيران، وكان تغيير اسم تنظيم "الشباب المؤمن" إلى "أنصار الله"، أولى خطواته بعد العودة، ومع عودة حسين الحوثي إلى صعده بفكرٍ جديدٍ مستمد من المذهب الإثني عشري الذي يخالف مذهبه الزيدي القديم، واجهته صعوبات لرأب الصدع بين المذهبين، لعدة أسباب، منها: أن المذهب الإثني عشري لا يعترف بإمامة زيد بن علي، مؤسس المذهب الزيدي.

فهو ليس من الأئمة الإثني عشر، الذين يمثلون رُكناً رئيساً عند الإثني عشرية، ولا يمكن الإقتراب منه أو تغييره، ورغم ذلك لم يتخل حسين الحوثي عن طروحاته وأفكاره التي يؤمن بها، بل ثبت عليها ودخل في صدام مباشر مع علماء الزيدية ومن ناحية أخرى فإن الزيدية لا يقرون الإثني عشرية على تحديد أسماء

اثنى عشر إماما بعينهم، ولا يوافقونهم في إدعاء عصمة الأئمة الشيعة (فالعصمة عند الزيدية والسنة للأنبياء فقط وليس للأولياء)، وكذلك لا يقرونهم في عقيدة التقيَّة، والرجعة والبداءة وسب الصحابة (أبوحسين، 2014).

وفجر تنظيم أنصار الله خلافاً في أوساط علماء الزيدية، ورغم أنه ضم بين مؤسسيه محمد يحيى سالم عزان، وهو مُفكر زيدي معتدل إلا أنه إختلف مع القائد الحقيقي للتنظيم حسين الحوثي، وانشق عن التنظيم، وأرجع ذلك إلى خروج الحوثي عن المذهب الزيدي المعتدل، ورغم ذلك لم يتخل حسين الحوثي عن طروحاته وأفكاره التي يؤمن بها بل ثبت عليها ودخل في صدام مباشر مع علماء الزيدية، حتى وصل الأمر إلى تحذيرهم منه فقد حذروا فيها مما سموه ضلالات الحوثي وأتباعه، واتهموه بمخالفة أصول المذهب الزيدي ومذهب أهل البيت وتحوله بشكل كامل للمذهب الإثني عشري الذي لم يكن له موطئ قدم في اليمن قبل ظهور الحوثيين.

وقد أدى إمتزاج الزيدية بالإثني عشرية لدى الحوثيين إلى ما يمكن أن نعتبره "مذهباً حوثياَ" تتمثل مرجعيته الأساسية في خطابات سياسية لحسين الحوثي، تم تفريغها في مجموعة من المذكرات من قبل أنصاره وأصبحت المرجع الأول والأساسي للتنظيم وأنصاره على عكس المذهب الزيدي الذي يعتمد على مجموعة كبيرة من الكتب والمراجع في الفقه وأصوله والتفسير وعلومه والحديث والعقيدة، والسير والتراجم (أبوحسين، 2014).

والان ظهور لزعيم جديد عبد الملك الحوثي، الأخ الأصغر لحسين الحوثي والمعروف اليوم بخطاباته التصعيدية في ضل هذه الظروف التي تمر بها اليمن اليوم فبالنسبة للكثيرين لا يذكر عبد الملك الحوثي إلا ويذكر زعيم حزب الله "حسن نصر الله". فالتشابه برأي كثير من المراقبين لا يقف عند مستوى التأثر بالخطابين اللغوي والجسدي، بل يتعداه لفكرة التنظيمين كليهما، فتنظيم "أنصار الله" أخذ إسماً مُشابهاً منذ عودة الأخ الأكبر حسين الحوثي من إيران.

إضافة إلى التقليد والمحاكاة لأسلوب حزب الله اللبناني في الأناشيد الدينية، ورفع الشعارات المعادية لأمريكا وإسرائيل، في جميع التظاهرات، حتى الإقليمية منها

وهذا ما يعيد للواجهة اتهام الرئيس اليمني عبد ربه منصور إيران بدعم الحوثيين عسكرياً،وقبل ذلك إتهام حكومة علي عبد الله صالح، فوفقاَ للحكومة اليمنية -آنذاك- فقد تم إكتشاف مخازن للسلاح والذخيرة في مقرات الحوثيين مكتوب على بعضها صُنع في إيران، ويضاف إلى ذلك القبض على سفينة إيرانية محملة بالأسلحة والذخيرة بالقرب من سواحل اليمن متوجهة لمحافظة صعده، فضلاً عما كشفته مصادر سياسية ودبلوماسية يمنية عن أن إيران تُدرب أعداداً كبيرة من الحوثيين في إريتريا المجاورة لليمن، وهو ما كانت تستبعده الكثير من الجهات والحكومات في فترات سابقة، ووفقا لصحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية فإن بعض المسؤولين الأمريكيين الذين وصفوا مزاعم التدخل الإيراني بهدف الظهور كلاعب رئيسي وإن كانوا يؤمنون حالياً بأن هناك دعما إيرانياً مادياً.

إن هناك فرقاً واضحاً بين الحوثيين من حيث هم قبيلة أو طائفة زيدية يمنية، وبين الحوثيين كتنظيم وجماعة أنصار الله، الذين خضعوا بحسب كثير من الكُتاب اليمنيين لعقود من التربية والتعبئة "الأيديولوجية" التي تدعوهم للقتال والموت عن عقيدة أقرها بدر الدين الحوثي ورسَخها حسين الحوثي بينما يقطف ثمارها اليوم عبد الملك الحوثي بمباركة وتوجيه إيراني فهل يكون هذا مبرراً كافيا للمجتمع الدولي لتجريم الجماعة وإدراجها ضمن قائمة الميليشيات الإرهابية؟ (صحيفة عدن الغد، 2014/8/31).

3.1.4 الحوثيين والمواجه مع الحكومة اليمنية

تحول التنظيم من الدعوة الفكرية والمناظرات مع علماء الزيدية وطلاب المعهد الديني السني في مدينة دماج إلى حمل السلاح، وبرر التنظيم ذلك بالإستعداد للدفاع عن اليمن ضد التدخل الأمريكي المحتمل، ومع وجود سوق مفتوح للسلاح الخفيف والمتوسط لم يصعب على التنظيم الحوثي الحصول على السلاح بل قام بالتدرب عليه. وخاض هذا التنظيم سَبع معارك مع الجيش اليمني، وبعض القبائل المؤيدة له كحاشد وغيرها خلال الفترة من 2004 إلى 2014م، وهي على النحو التالي:

المعركة الأولى: إندلعت في حزيران 2004م، وقتل فيها قائد التنظيم حسين الحوثي والذي يظن الكثير من أعوانه أنه لا يزال حيًا حتى هذه اللحظة.

المعركة الثانية: إندلعت في آذار2005م لمدةأسبوعين، وكانت بقيادة الأب بدر الدين الحوثي.

المعركة الثالثة: اندلعت في تشرين الثاني 2005م، وشهدت بداية ظهور قائد جديد هو عبد الملك الأخ الأصغر لحسين الحوثي.

المعركة الرابعة: اندلعت في كانون الثاني 2007م، بعد أن اتهمت الحكومة الحوثيين بطرد اليهود من محافظة صعده، تمهيداً للإنفصال عن الدولة.

المعركة الخامسة: إندلعت في آذار 2008م، وكانت حرباً فارقة ومختلفة عن الحروب السابقة لها، وذلك في توسع نطاق عملياتها، إذ لم تنحصر في صعده كما حدث في الحروب الأربع السابقة لها، بل إمتدت إلى جبهات جديدة في مناطق يدين أهلها بالمذهب الزيدي، ومنها مديرية بني حشيش، وهي إحدى المديريات القريبة من العاصمة صنعاء.

المعركة السادسة: إندلعت في آب 2009م، وكانت فيها مفاجآت وأبعاد جديدة، حيث أعلنت الحكومة عن تورط إيران في دعم الحوثيين، من خلال إكتشاف ستة مخازن للسلاح والذخيرة المملوكة للحوثيين، ووجد على بعض الأسلحة عبارة "صنع في إيران"، وتشمل صواريخ قصيرة المدى، ومدافع رشاشة وذخيرة (أبوحسين 2014).

أعقب ذلك بقليل إعلان الحكومة القبض على سفينة إيرانية محملة بالأسلحة والذخائر كانت في طريقها للحوثيين.

وحملت تلك المعركة خطر إستدراج المملكة العربية السعودية،في عام 2009م وذلك بعد إعتداء الحوثيين على حدودها، من خلال التمركز بجبل الدخان، والذي يدخل جزء منه في الأراضي السعودية، حسب إتفاقية الطائف، ثم إعلان السعودية العثور على مخازن للأسلحة والذخائر في هذا الجبل، الأمر الذي جعل خطر جر المنطقة لصراع إقليمي طائفي مماثلا (محمد يوسف ولطفى سالم 21-01-2015).

المعركة السابعة :بدأت إرهاصاتها بحرب عمران، في آذار 2014، عندما إستغل الحوثيون الإرتباك المتزايد في المشهد اليمني، واضطرابات الجيش المخترق من قبل رجالهم وتشتته في أكثر من جبهة في الشمال والجنوب، حينها قام الحوثيون بهجوم مباغت على مواقع تابعة للواء 310 مدرع، وهو اللواء الأقوى تشكيلاً وتسليحاً والذي تعتمد عليه الحكومة بشكل كبير في معاركها مع الحوثيين، وتحولت محافظة عمران إلى ساحة حرب واستطاعت القوات الحوثية الإنتصار على اللواء 310مدرع والإستيلاء على كامل عتاده وأسلحته، وقتل قائده العميد حميد القشيبي (أبوحسين، 2014).

2.4 نفوذ الحوثيين في اليمن

حركة الحوثي هي تلك الحركة البسيطة التي كانت تمتلك بعض الأفراد المسلحين المنتشرين على جبال "مران" خارج محافظة صعده شمال اليمن، واليوم أصبحت تعد بالالاف، والحركة الأكثر حضوراً على الساحة اليمنية، والأقوى تأثيراً في صنع القرار السياسي، الحركة التي أصبحت الأقوى تسليحاً، وتبطش في أرجاء البلاد اليمنية شرقاً وغرباً، والعامل الرئيس في زعزعة الاستقرار اليمني، في ظل صمت رسمي وإقليمي مثير للقلق.

1.2.4 العوامل التي ساعدت على تقوية النفوذ الحوثي في اليمن.

قبل التطرق للحديث عن النفوذ الحوثي ومراحل تطوره في اليمن لا بد من ذكر أهم العوامل التي ساعدت على تقوية النفوذ الحوثي في اليمن، ومن أهمها:

- **الغزو العراقي للكويت**: لقد كان غزو العراق للكويت 2 آب 1990م، والحرب الدولية التي شنت ضده مطلع العام 1991، ثم حالة الحصار والضربات الجوية المتواصلة عليه، كل ذلك التدهور في الوضع العراقي كان يقابله زيادة في قوة إيران والتي تبنت ومنذ قيام ما عُرف بـــ"الثورة الإسلامية"، مبدأ تصدير الثورة الشيعية إلى الوطن العربي والعالم الإسلامي، وإذا كان العراق سدّاً منيعاً ضد التوسع الشيعي -في وقت من الأوقات- في منطقة الخليج فإن نظام إيران لم يتخلى عن تواصله

بالأقليات الشيعية في دول الخليج العربي عموماً، بل سعى جاهداً إلى تصدير الفكر الشيعي لدول أخرى.

وقد شكلت الأرضية الطائفية في اليمن حاضنةً خصبةً لهذا التغلغل الشيعي خاصة بعد حرب الخليج الثانية وتدمير العراق، وبذلت الدبلوماسية والسفارة الإيرانية في صنعاء جهداً مكثفاً لإستقطاب أتباع المذهب الزيدي منذ عام 1990م، حيث توجهت الأنظار إلى اليمن كلاعب إقليمي ناشئ ومؤثر وكانت إيران مُخيّرة بين دعمها حزب الحق ودعمها للشباب المؤمن، وكان الحظ حليف هذا الأخير كونه يتوافق وطبيعة سيناريو التغيير الذي كان مخططاً له والذي بدأت تتكشف ملامحه بعد سقوط بغداد في آذار 2003 (الحجي، 2004).

1. **أحداث الحادي عشر من أيلول**: إن النقلة الكبرى في آلية عمل التنظيمات الشيعية في المنطقة تمت عقب أحداث 11أيلول 2001م، وما أحدثته ردودُ الفعل الأمريكية إزاء تلك الهجمات من إقصاء لبعض التيارات الإسلامية بحجة الإرهاب، فتم إقصاء المنابر السلفية، وبعض المنابر الإخوانية تحت فزّاعة الإرهاب ومعتقل "جوانتانامو"، وكذلك تأثيراتها من حيث موجة الإستياء والكراهية، فجاءت أحداث 11 أيلول والتي أخذتها أمريكا كذريعة لتعزيز سيطرتها في الخليج والعالم أجمع، ومن ثمَّ قيامها بإسقاط نظامي "طالبان" في أفغانستان و"صدام" في العراق (الحجي، 2004).
2. **التمدد الشيعي في بعض الأقطار العربية (اليمن)**: على أثر ذلك كله إنتهزت التنظيمات الشيعية في الوطن العربي، ومنها تنظيم الشباب المؤمن، هذا الغياب المِنبريّ لأطراف العمل الإسلامي السلفي والإخواني. ورَفَعَ التنظيم شعار: "الله اكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، النصر للإسلام، اللعنة على اليهود". وتحت هذا الشعار تم حشد الآلاف من الشباب الناقم على الجبروت الأمريكي المتغطرس. وانتقل عمل التنظيم من طابعه الفكري إلى طابعه السياسي وتحت هذا العنوان تم التجييش الداخلي للتنظيم والتعبئة المواكبة لقبائل في صعده وما جاورها.

وبين عامي 1999 - 2004 بدأ نشاط "تنظيم الشباب المؤمن" يأخذ طابعاً عسكرياً إلى جانب تكثيف الدور الثقافي عبر المخيمات الصيفية. وخلال هذه الفترة توسع نشاط التنظيم في أرجاء محافظة صعده، ثم افتتح العديد من الفروع في محافظات الجمهورية؛ ففي صعده وحدهاكان هناك 24 مركزاً، وعمران 6 مراكز، المحويت 5 مراكز، حجة 12 مركزاً، الأمانة 5 مراكز، ذمار 7 مراكز، إب مركز واحد، وكذلك تعز، بينما في محافظة صنعاء 4 مراكز. إلى ذلك تم إنشاء الجمعيات الخيرية والتعاونية التي تصبُّ مواردها في دعم التنظيم وأنشطته وفي الفترة ذاتها 1999 – 2004م حدثت أوسع عملية تغلغل في المرافق الحكومية وأجهزة الدولة اليمنية ومنها العسكرية مع تركيز موازٍ على المرافق التعليمية في محافظات صعده، عمران، حجة، صنعاء والجوف، وخصوصاً أثناء حركة الدمج بين المدارس الحكومية والمعاهد العلمية التي كان يشرف عليها حزب الإصلاح (الحجي، 2004).

واستطاعت حركة الحوثي التي أطلقت على نفسها سياسياً إسم (أنصار الله) كتقليد ومحاكاة لحركة (حزب الله) الشيعية في جنوب لبنان، أن تقلب طاولة التوقعات بعد أن إنتقلت في استخدام قوتها العسكرية من وسيلة للدفاع إلى أداة للتوسع والإنتشار مستفيدة من إنشغال الدولة بالتحديات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي تواجهها، حيث حققت الحركة خلال الثلاث السنوات الأخيرة منذ عام 2011 الى عام 2014 تقدماً واضحاً على المستوى السياسي والعسكري، وتحركت خارج معاقلها الرئيسية في محافظة صعده، حتى وصلت إلى أبواب محافظة صنعاء، ضاربة عليها حصاراً شاملاً من المداخل الأربعة (الصباحي،2014).

وبشكل لافت للنظر، إستغلت حركة الحوثي ثورة الشباب اليمنية في عام 2011م، وقدمت نفسها كفصيل سياسي للعملية السياسية، وشاركت بقوة في الثورة لكنها إنحرفت عن مسارها لصالح مطامع خاصة، معلنة عن عدم قبولها بأي تسويات سياسية لحل الأزمة، وبدأت بتنفيذ مشروع التوسع عبر فتح جبهات قتال في أنحاء مختلفة من المحافظات الشمالية، وكان الهدف الأول إخراج السلفيين من دماج. أثناء تهجير السلفيين من دماج شرق مدينة صعده كانت مليشيات الحوثي تحاول فتح جبهة أخرى في بعض مديريات الجوف لمحاولة السيطرة على بعض مراكز

الجيش والأمن، وبعد فشلها في الجوف حولت مسارها إلى محافظة عمران وبدأت بمعاقل قبيلة حاشد أكبر القبائل اليمنية التي يتزعمها الشيخ الراحل عبدالله بن حسين آل الأحمر وأولاده من بعده وانتهت بإسقاط محافظة عمران والسيطرة على معسكر اللواء 310 مدرع وقتل قائده العميد حميد القشيبي (الصباحي، 2014).

وتركت الإنتصارات العسكرية التي الحوثيين على الجيش وبعض الأطراف المناوئة لها والمحسوبة على أهل السنة يطرح العديد من التساؤلات حول الأهداف النهائية للمشروع الحوثي ومصادر القوة البشرية والعسكرية والمالية التي ساهمت في تحقيق كل ذلك التقدم على المستوى العسكري والسياسي (الصباحي، 2014).

2.2.4 التقدم الحوثي في اليمن

قبل عام 2011م، كانت حركة الحوثي محصورة ببعض مديريات محافظة صعده، حيث خاضت سبعة معارك مع الدولة لم تتجاوز حدود المناطق التي كانت تسيطر عليها وتطورت الأحداث بعد الثورة الشبابية عندما قررت المكونات المشاركة في الثورة والقبول بحركة الحوثي كشريك في الثورة، وكانت تلك نقطة بداية مشروع التوسع.

أثناء إنشغال نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح بمواجهة الثورة الشبابية في ربيع 2011م بصنعاء، أحكمت حركة الحوثي سيطرتها العسكرية على محافظة صعده، وبدأت بإرسال مسلحين إلى محافظة الجوف لمحاولة السيطرة على بعض المديريات والمعسكرات بعد خروج الكثير من الجنود منها، ولكن قبائل الجوف وقفت أمامهم بقوة وأفشلت خطتهم الرامية إلى نهب المعسكرات والسيطرة على تلك المناطق.

وأثناء تلك الأحداث بدأ الحوثيون بفرض حصار شامل على منطقة "دماج" غرب صعده، في محاولة لإخراج "السلفيين" منها حتى تصبح صعده أشبه بدولة مكتملة النفوذ للحوثيين، وهو الأمر الذي تحقق لهم بعد معارك طاحنة انتهت بمبادرة رئاسية تقضي بخروج أهل دماج من صعده إلى صنعاء (الصباحي، 2014).

وبعد ذهاب التخوف من سلفيي دماج بدأت الأطماع تتوجه إلى مدينة "حاشد" مسقط رأس أقوى القبائل اليمنية الموالية لحزب الإصلاح وللثورة الشبابية السلمية وانتهت الأوضاع بإستسلام آل الأحمر وخروجهم من المنطقة، وسيطرة الحوثيين عليها مع عقد تحالفات مع بعض القبائل المحسوبة على حزب المؤتمر الشعبي العام. في تلك الأثناء إستطاع الحوثيون إخضاع منطقة كتاف (تتبع جغرافياً محافظة صعده) إلى سيطرتهم العسكرية بعد إنسحاب القبائل من المعركة بفعل خيانات حدثت من الداخل.

وكانت مليشيات الحوثيين تخوض مواجهات في عدة جبهات، حيث حاولت فتح جبهة في مديرية الرضمة بمحافظة إب جنوب صنعاء، وانتهت المواجهات بصلح بين الطرفين تحت إشراف رسمي، كما فتحت الجماعة جبهة أخرى في منطقة الحدأ بمحافظة ذمار جنوب صنعاء ثم ما لبثت أن توقفت بسبب تدخل رجال القبائل في تلك المنطقة، ونتيجة لضعف السلطة، وصاحب القرار السياسي في الدولة اليمنية، بدأ الحوثيون يشنون هجمات عنيفة على مداخل مدينة عمران، لوضعها تحت سيطرتهم العسكرية وهو الأمر الذي تحقق لهم بعد حصولهم على دعم سياسي وعسكري رسمي وقبلي وحزبي أوصلهم إلى مركز المدينة وإعلان سقوطها (الصباحي، 2014)

كان ذلك التوسع السريع بإتجاه المحافظات الشمالية يعتبر عاملاً أساسياً في تشجيع الحوثي عندما قرر أن يرسل مسلحيه لحصار العاصمة صنعاء تحت ذريعة الثورة ضد قرار رفع الحكومة الدعم عن المشتقات النفطية، وعدم تنفيذ مخرجات الحوار الوطني. أما داخل العاصمة صنعاء، فهناك الكثير من المناصرين لحركة الحوثي من أبناء الفكر الزيدي، وبعض الفئات التي تريد أن تنتقم من الثورة الشبابية وحزب الإصلاح بشكل خاص، بالإضافة إلى أن الحوثيين يسيطرون بشكل فعلي على الجزأ الشمالي من العاصمة تحديداً في منطقة الجراف حيث يقع فيها المكتب السياسي الخاص بالحركة، وبشكل عام، فإن تمدد حركة الحوثي، قد تم داخل المناطق التي تقع ضمن المجال الحيوي للفكر الزيدي، ولدولة الأئمة سابقاً، وهو ما

يعني بأنها قد نجحت في التمدد داخل حواضنها الاجتماعية والتاريخية، ومن الصعب عليها التمدد في المناطق التي تقع خارج مجالها (الأحمدي، 2006).

3.2.4 المواجهات المسلحة بين السلطات اليمنية والحوثيين

جاءت المواجهات المسلحة بين السلطات اليمنية وأتباع الحركة الحوثية من خلال محطات هامة وبارزة كانت عنواناً لهذه المواجهات من أبرزها:

-**المواجهات الأولى**: من 18 حزيران 2004م إلى 10 أيلول 2004م. واتسمت المواجهات في هذه المرحلة بالحرب محدودة النطاق حيث دارت فيها المواجهات على سياق متصل، وانتهت بسيطرة القوات الحكومية على جبل سلمان ومقتل زعيم التنظيم "حسين بدر الدين الحوثي" في 2004/9/10م.

وجاء خطاب السلطة في هذه المرحلة متسماً بالإندفاع الكلي بادئ الأمر، عبر الإذاعة والتلفزيون والصحافة الرسمية، وكان إندفاعاً تنقصه المعلومات الكافية والتخطيط، وينقصه التوقع السليم لنتائج المعركة، موهذا جعله يقع في سقطات عدة، خصوصاً في ظل حديثه المستمر عن قرب حسم المعركة، فيما العكس يحدث على أرض المواجهة، مما دفع الإعلام التلفزيوني والإذاعي الرسمي إلى التراجع والصمت، وتكفّلَ بالمهمة صحافة الحزب الحاكم، التي وقعت هي الأخرى في سقطات عدة بعضها صور المعركة وكأنها مواجهة طائفية، الأمر الذي استغلته الصحف المتعاطفة مع الحوثي وأهمها ("الشورى" و"البلاغ") وتفننت فيه إلى حد كبير.

لقد إتسم الخطاب الحوثي في هذه المرحلة بردة الفعل القائمة على دحض ونفي مزاعم الإعلام الرسمي، وتأكيد التزامهم بالنظام الجمهوري واحترامهم للدستور، وأن السلطات هي المعتدية. فيما انبرت أقلام في صحف الحوثيين تصور المعركة على أنها حصلت بعد أخذ الإذن من السلطات الأمريكية في إشارة منهم إلى (مشاركة الرئيس صالح في قمة الدول الثمان مطلع 2004). كما شنت حملة نقد مركزة على محافظ محافظة صعده (سابقاً) العميد يحيى العمري، وكذلك قائد

المواجهات العميد علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية التي تقع مديرية حيدان في نطاقها (الأحمدي، 2006).

وشهدت هذه المرحلة سلسلة من الإعتقالات طالت أعداداً كبيرة من المشتبه بإنتمائهم للحركة الحوثية. وامتدت هذه الإعتقالات لتشمل أكثر من مكان في داخل المدن اليمنية، وقد بررت السلطات ذلك بأنه إجراء إحترازي منعاً لوصول المزيد من المقاتلين إلى صفوف الحوثيين، ولتجنب أية مواجهات مسلحة قد تندلع في مناطق أخرى تأييداً للحوثيين. وأوضحت السلطات بأنه كان لدى الحوثيين مخطط تفجير واسع للوضع في أكثر من محافظة (الأحمدي، 2006).

وقامت الدولة بإعتقال عدد من الرموز والخطباء أهمهم: (محمد مفتاح، يحيى الديلمي، والقاضي محمد لقمان) وخضع هؤلاء للمحاكمة بتهم متفاوتة حيث اتُّهم مفتاح والديلمي بتأييد التمرد وبالتخابر مع دولة أجنبية لإسقاط النظام ودعم تمرد الحوثي وحُكم على أحدهما بالإعدام، فيما خضع بقية المعتقلين لما عُرف بجلسات الحوار الفكري التي تولى مهمتها القاضي حمود الهتار، ومجموعة من العلماء بهدف إثناء المعتقلين عن أفكارهم وإقناعهم بالوسطية والاعتدال وعدم الخروج على النظام.

في هذا المرحلة أيضاً شهدت الأحداث إغلاق صحيفة "الشورى" الناطقة بإسم حزب "إتحاد القوى الشعبية" وتم القبض على رئيس تحريرها"عبد الكريم الخيواني" الذي حكم عليه بالسجن عاماً كاملاً بتهمة تأييده التمرد الحوثي، والإساءة إلى رئيس الجمهورية وتعرّضت السلطات لضغط محلي وخارجي شديد بسبب حبس رئيس تحرير الصحيفة الذي تُعدّ قضيته فصلاً مهماً من فصول أزمة الحركة الحوثية، حيث تركزت كثير من الإعتراضات على الطريقة التي تمّ اعتقاله بها، وايضاً للأسلوب الذي اعتمدته السلطات في إسكات الصحيفة (الأحمدي، 2006).

-**المواجهات الثانية**: واتسمت المواجهات الثانية والتي اندلعت بتاريخ 2005/7/12م بتغير ميدان المعركة وإتساعه، مع حدوث بعض المناوشات والهجومات المباغتة من قبل أتباع الحوثي على أهداف حكومية في مدينة صعده، إلى جانب محاولات أخرى حدثت في بعض المناطق من محافظة الجوف المجاورة لصعده من جهة الشرق.

واتخذت المواجهات في هذا المرحلة طابعها السياسي (الشيعي) بصدور بياني مناصرة من قبل الحوزات الإثني عشرية في كل من النجف وقُم (الأحمدي، 2006).

وبدا واضحاً تصاعد نبرة المواجهات من قبل الحوثيين على الصعيد الإعلامي خصوصاً مع إنتقال يحيى بدر الدين الحوثي إلى أوروبا وبذل مساعٍ حثيثة لتدويل الأزمة وكذلك بعد أن تقمصت الأزمة طابعها السياسي الشيعي بعد صدور بياني الحوزة الإثني عشرية في النجف وقم، واللافت أنه كثيراً ما كانت هذه النبرة تتأثر صعوداً أو هبوطاً في تصريحات الإدارة الإيرانية الجديدة برئاسة "محمود أحمدي نجاد" الذي أعلن بعد فوزه في الإنتخابات الرئاسية الإيرانية عن عزم بلاده إحياء مبدأ تصدير الثورة علماً أن الإيرانيين كانوا قد بذلوا جهوداً مضنية في ندوات التقريب بين السنة والشيعة لإثبات أن "مبدأ تصدير الثورة" لم يعد له وجود.

وفي هذا المرحلة برزت عدد من الأسماء والمسميات المكرِّسة للطابع السياسي الشيعي للحركة الحوثية حيث برز إلى السطح مسمى "المجلس الأعلى للزيدية في اليمن" وكذلك تداولت الصحف اسم "آية الله عصام العماد" المقيم في إيران وهو صاحب كتاب "رحلتي من الوهابية إلى الإثني عشرية" وكان إماماً في جامع "الأسطى" بشارع الزبيري في أمانة العاصمة، إعلامياً تصدّت صحيفة "البلاغ" الأسبوعية لتكون ناقلاً ذكياً لتصريحات الحركة الحوثية، مع تصعيد بالمقابل على القنوات التابعة لإيران وحزب الله ، وفي 28 شباط 2006م انتهت المواجهات الثانية بتوقيع صلح مثّله من جانب الحوثيين عبدالملك بدر الدين الحوثي، وعن الجانب الرسمي العميد "يحيى الشامي" محافظ صعده الجديد والذي أعلن أنه وبموجب هذا الصلح انتهى التمرُّد و"إلى الأبد" (الأحمدي، 2006).

3.4 مصادر دعم الحوثيين

للإجابة على العديد من التساؤلات حول المرامي النهائية للمشروع الحوثي ومصادر القوة البشرية والعسكرية والمالية التي ساهمت في تحقيق كل ذلك التقدم على المستوى العسكري والسياسي، وللإجابة على هذه التساؤلات سنبحث في مصادر الدعم المتمثلة في المجال الإعلامي، والمالي، والعسكري، لذلك فان النفوذ

الحوثي في اليمن لم يأت من فراغ، فالحوثيين مجرد جماعات تبحث عن وجودها وكينونتها، إلا أن الدعم الإيراني للحوثيين أفسح لهم حالة من التطور والبحث عن وجودهم، وتجمعهم من خلال تجمعات ثقافية كانت في البداية، ومن ثم إلى تجمعات سياسية وبعد ذلك عسكرية ومليشيات (الأحمدي، 2006).

1.3.4 الدور الإيراني في دعم الحوثيين

التورط إيران بدعم الحوثيين وتدخلها في الشأن اليمني الداخلي لم يعد بحاجة لأدلة دامغة، فالحقائق التي تقع على الأرض تثبت يوماً بعد يوم حجم الدعم المالي والعسكري والإعلامي الذي تتلقاه مليشيات الحوثي لدعم مسيرة التوسع في أرجاء الأراضي اليمنية، لقد طالبت اليمن إيران عدة مرات بالكف عن التدخل في الشأن الداخلي اليمني، والتوقف عن دعمها لمليشيات الحوثي عسكرياً ومالياً وإعلامياً، كان آخرها تصريحات الرئيس عبد ربه منصور هادي، في 2014/10/10م, حيث جدد إتهاماته لإيران بالتورط في دعم جماعة الحوثي، وأكد الرئيس هادي على وجود أدلة كثيرة تثبت تدخل إيران في شؤون اليمن عن طريق دعمها للحوثيين، ويبدوا الدعم الذي تقدمه إيران للمتمردين الحوثيين في اليمن واضحاً في ثلاثة جوانب هي: الإعلامي، المالي، العسكري (سويلم، 2015).

إعلامياً، قامت إيران بتجهيز وتوفير كافة الإمكانيات الفنية والتقنية لإطلاق قناتين تابعة للحوثيين من بيروت، الأولى قناة المسيرة الناطقة باسم الحوثيين رسمياً والثانية قناة الساحات والتي يرأس مجلس إدارتها الشيخ سلطان السامعي، أحد أعضاء البرلمان اليمني الموالين للحوثيين، كما أن إيران كانت تقدم كافة أنواع الدعم الإعلامي عن طرق قنوات العالم والميادين والمنار وغيرها من القنوات التابعة لها عبر تغطيات واسعة للشأن الحوثي في اليمن بالإضافة إلى إستقبالها مئات من الإعلاميين والصحفيين وتدريبهم وإعدادهم ومن ثم توزيعهم على المحافظات كموظفين تابعين للقناتين المذكورتين سابقاً (سويلم، 2015).

مالياً تضخ إيران مئات الآلاف من الدولارات شهرياً لدعم خارطة برامجية للقناتين وفق ملامح ورؤى إيرانية واضحة (الديني، 2014).

وعلى المستوى العسكري، فقد أكدت السلطات اليمنية أكثر من مرة أن إيران تدعم الحوثيين بالسلاح عبر إدخاله من بعض المنافذ بطريقة سرية بواسطة مهربين كبار ونافذين في الدولة، وإيصاله إلى الأيادي الحوثية، واستطاعت السلطات الأمنية أن تقبض على سفينة إيرانية يطلق عليها (جيهان2) كانت محملة بكافة أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة وراجمات الصواريخ، حيث أكدت السلطات أن السفينة كانت متوجهة إلى أحد المنافذ حيث ينتظرها مهربون ثم يتم سحب تلك الأسلحة عبر قوارب صغيرة تصل إلى أيدي الحوثيين، كما أكدت تقارير دولية أن إيران تقوم بدعم الحوثيين عبر إستقبال مئات من المجندين الحوثيين للتدريب العسكري على كافة أنواع الأسلحة، وتقول تقارير أن إيران استأجرت جزيرة في ارتيريا لتدريب المقاتلين الشيعة التابعين للحوثي في صعده (سويلم، 2015).

وبما أن إيران تقدم كل ذلك الدعم العسكري تدريباً وتسليحاً والدعم الإعلامي عبر إفرادها لمساحات طويلة لدعم الحوثيين، وتقديم كافة الدعم للقنوات التي أطلقتها بدعم رسمي شهرياً بمئات الآلاف من الدولارات، فمما لا شك فيه أنها تقدم الكثير من المال لدعم أنشطة ومشاريع حركة الحوثي التوسعية، بل إن إيران تجاوزت الدعم العسكري والمادي والإعلامي المقدم للمتمردين الحوثيين في صعده، وأصبحت تجاهر بدعمها لهم على المستوى الدبلوماسي العلني، ومن يراجع تصريحات الخارجية الإيرانية حول الشأن الحوثي سيجد ذلك جلياً وواضحاً (سويلم، 2015).

ومن يوم لآخر تتزايد شواهد وبراهين وأدلة الأصابع الإيرانية في تحريك الحوثيين عبرالأسلحة، المال، التدريب الإعلامي والعسكري، تصريحات رسمية، وهذه كلها أدلة تكشف بوضوح عن حقيقة وجود مشروع حقيقي في اليمن تحاول إيران تنفيذه عبر الحوثيين في اليمن، ومن ثم تصديره إلى المنطقة ككل، وهي أحداث تشير بشكل واضح إلى التواطؤ الإيراني ومحاولة زعزعة المنطقة في كل من اليمن والعراق كجزء من مخطط إيراني كبير لتصدير المشاكل الطائفية كمقدمة ليسهل على إيران التغلغل داخل البؤر المتوترة وتمرير مشروعها التوسعي (سويلم، 2015).

2.3.4 الدور الخليجي

تشير الكثير من المصادر الخاصة إلى حصول حركة الحوثي على مصادر دعم مالية إضافية من بعض الأقليات بدول الخليج، وبعض المراكز الشيعية في العراق وإيران وعُمان، كما أن الحركة تحصل على مبالغ مالية هائلة من عائدات التهريب من اليمن إلى الخارج، مثل المشتقات النفطية والمخدرات والحشيش والسلاح والقات عبر الحدود السعودية والمنافذ الأخرى التي تسيطر عليها، بالإضافة إلى المبالغ التي تفرضها كضرائب على المناطق الواقعة تحت حكمها، تحت ذرائع الخُمس، الزكاة، دعم المجاهدين (الديني، 2014).

لقد أكدت المصادر(مجلة البيان) إمتلاك جماعة الحوثي لعدد من المباني والمراكز التجارية في عدد من المحافظات كصنعاء وذمار، حيث تحصل منها على موارد مالية تساهم في دعم الحركة، كما أن الحوثيين الذين يسيطرون على محافظتي صعده وعمران ويتحكمون بمليارات الريالات التي تصل إلي المحافظتين كميزانية سنوية، تخضع للتصريف والإشراف الحوثي المباشر، بالإضافة إلى الضرائب التي تفرضها الحركة على بائعي القات وتجار تلك المناطق التي تسيطر عليها، وبالنسبة للأسلحة والمعدات العسكرية فقد حصلت حركة الحوثي على عدد كبير من الأسلحة أثناء حروبها مع الجيش، كما أن سيطرتها على محافظة صعده بالكامل جعل الألوية العسكرية تحت سيطرتها (الديني،2014).

كما أن قيادات في الجيش المحاصر بصعده سلمت كميات كبيرة من أسلحة وعتاد الجيش لجماعة الحوثي مقابل حصولهم على مبالغ مالية كبيرة، كما أن أكبر دعم عسكري حصل عليه الحوثيون أثناء سقوط مدينة عمران، حيث إستولى مسلحي الحوثي على أسلحة ثقيلة ومعدات الجيش والمراكز الحكومية تقدر بملايين الدولارات وتم سحبها إلى محافظة صعده، كل تلك المصادر ضمنت لجماعة الحوثي إستمرار كافة أنشطتها وأعمالها الإرهابية وحملتها العسكرية التوسعية التي تخوضها في عدة محافظات يمنية. وحقيقة الأمر أن الإنتصارات العسكرية التي حققتها جماعة الحوثي تثير الكثير من الريبة حول سرعة تطور القدرة القتالية الحوثية،والإمكانات العسكرية والبشرية التي تمتلكها حتى تحقق ذلك التقدم الواضح

على أرض الواقع، لكن الحقيقة الصادمة أن حركة الحـــوثي ليســـت بتلـــك القـــوة الضاربة عسكرياً وبشرياً حتى تستطيع القتال في أكثر من جبهـــة بوقـــت واحـــد، واسقاط اللواء 310 مدرع بكامل عدته وعتاده الذي يعد من أقوى ألويـــة الجـــيش اليمني وأكثرهم تدريباً، بل إن الواقع يكشف تفاصـــيل وحقـــائق أخـــرى (الـــديني، 2014).

إن حركة الحوثي حركة متمردة على الدولة ولم تُشَكل حـــزب سياســـي ولا مؤسسة دعوية ولا تُشكل أي بُعد شرعي أو قانوني لهويتهـــا، إلا أنهـــا إســـتطاعت وبسبب عجز القرار السياسي في الدولة اليمنية وليس القوة العسكرية أن تتمدد داخل المدن، فالجيش اليمني لا يحتاج إلى قائداً قوياً يتخذ القرار لإخمـــاد هـــذه الحركـــة المتمردة بأبسط الكلف، ولغياب مثل هذا القرار السياسي نجد الحـــوثيين يبســـطون سيطرتهم الشمولية بقوة السلاح وينازعون الدولة في سيادتها، وتجد رضوخاً كبيـــراً لهم من قبل الدولة التي تتعامل معهم بلغة الضد وكأنهم دولة أخرى مستقلة، الأمـــر الذي شجع الحوثيين في الدفع بكل مقوماته للوصول إلى أبعد مدى فـــي الأراضـــي اليمنية (الديني،2014).

3.3.4 دور الرئيس السابق علي عبدالله صالح

لقد كان للرئيس السابق علي عبدالله صالح الدور الكبير في إيجاد حالة من عدم الاستقرار في اليمن، وعن مدى استخدام الرئيس السابق علي عبدالله صالح لحركة الحوثي كوسيلة للضغط على خصومه، حيث تكشف المصادر عن تلقي مسلحي الحوثي دعماً مالياً وبشرياً وعسكرياً كبيراً هذا الدعم الكبير ساهم في إسقاط منطقة "حاشد" مسقط رأس أولاد الشيخ عبدالله بن حسن الأحمر الذين وقفوا مع الثورة الشبابية بمعية اللواء علي محسن الأحمر وحزب الإصلاح، وشاركت قيادات عسكرية وقبلية في الجبهات القتالية مع حركة الحوثي ضد حزب الإصلاح وقوات الجيش في محافظة عمران، حيث ساهم بعض القادة بفتح الأبواب لمسلحي الحوثي للدخول في المدينة والسيطرة عليها بدون قتال، فيما ساهم آخرون بمعاونة الحوثي في الوصول إلى مقر قائد اللواء 310 مدرع وقتله مع عدد من الجنود الذين كانوا

معه، ليس علي صالح فحسب من ساهم في تقوية شوكة الحوثيين بل إن بعض القوى السياسية المحسوبة على التيار الليبرالي ساهمت في تقوية الحوثيين، حيث يرون أن الوضع في اليمن يحتاج إلى إضعاف حزب الإصلاح المحسوب على الإخوان والقبائل الموالية له ممثلة بأسرة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وقبائل سنية في الجوف ومأرب وعمران، فتقاطعت مصالحهم مع الحوثيين واستخدموهم لهذه المهمة.

كما أن حركة الحوثي، عملت بذكاء في إستغلال كل تلك الخلافات بين القوى السياسية ودعمت واحتوت كثير من القيادات الشابة المحسوبة على الحزب الإشتراكي والناصري وحزب المؤتمر الشعبي العام، بالإضافة إلى توغلها في العمق القبلي واستغلال الصراعات القبلية لصالحها (الديني، 2014).

ويضاف إلى ذلك عامل استخدام حركة الحوثي للصراعات القبلية واستقطاب البسطاء من رجال القبائل ودعمهم لنشر الفكر الحوثي في مناطقهم، وتقديم الدعم الكافي لبسط سيطرتهم عليها، بحجة أن أبناء المناطق يثورون على الظلم والطغيان الذي لحق بهم من مشايخهم والجهات الرسمية، ومن خلال كل ما سبق نستطيع أن نصل إلى حقيقة واحدة وهي: أن حركة الحوثي ليست بتلك القوة الجبارة التي لا يغلب جيشها، بل الواقع يقول أنها لا تملك قوة ذاتية بقدر ما تلعب على الظروف (عايش، 2015).

3. **علاقة الحوثيين بالأحزاب اليمنية**: لم تكن علاقة الحوثثين مع الأحزاب اليمنية من أجل الإصلاح والمشاركة وإنما عمل الحوثيين على تفكيك الأحزاب اليمنية بكل إمكانياتهم وقدرتهم، فقد نجح المسلحون الحوثيون إلى حد كبير في العمل على تفكيك الأحزاب السياسية العريقة في اليمن منذ سيطرتهم على العاصمة صنعاء في 21 أيلول الماضي والتي قضت على الحراك السياسي كما أصابت الدولة بالشلل (الحماوي، 2014).

حيث أن المسلحين الحوثيين سيطروا على كل شيء في القرار السياسي من خلال الآلة العسكرية والقبضة الحديدية التي يملكونها، والتي خلقت شروخ حزبية وتنظيمية كبيرة في أبرز الأحزاب العريقة، وأسهموا في تفكيكها والدفع بها إما نحو

الهاوية أو عبر التحالف معهم، وإما نحو الصمود على المبادئ السياسية والحزبية وبالتالي التعرض لكل الأذى والعنف والقهر من قبل المسلحين الحوثيين الذين لا يحترمون القيم والمبادئ السياسية ولا حتى القبلية والاجتماعية والدينية.

وكان الحزب الوحدوي الناصري في مقدمة الأحزاب التي طالتها عملية التغيير القيادي مع بداية توسع النفوذ الحوثي في اليمن، حيث شجعت المتغيرات السياسية التي خلقتها الحركة الحوثية على إندلاع ثورة شبابية داخل الحزب الوحدوي الناصري، طالبت بتغيير القيادة العليا في الحزب ونجحت في ذلك عبر إنعقاد المؤتمر العام للحزب وتغيير الأمين العام بالأضافة إلى تغيير بقية القيادات الهامة فيه بوجوه شابة (الحماوي، 2014).

في حين يمثل حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه الرئيس السابق علي عبدالله صالح والذي يعتبر الأكبر في البلاد، شهد أيضا حالة ثورية من قبل صالح وأعوانه، ضد رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي الذي كان يحتل منصب الأمين العام، حيث تمت الإطاحة به من قيادة الحزب وإقالة العديد من المتعاطفين معه وفي مقدمتهم السياسي المخضرم عبدالكريم الارياني، الذي كان يحتل موقع النائب الثاني لرئيس حزب المؤتمر، و الحزب الإشتراكي اليمني أيضا طالته من شرارة الحوثيين الكثير، حيث لجـــأ الأمين العام للحزب ياسين سعيد نعمان إلى الإفصاح عن رغبته في التخلي عن قيادة الحزب إثر شعوره بعدم القدرة على إدارة شؤون الحزب والحفاظ على مكتسباته السياسية (الحماوي، 2014).

الفصل الخامس
التوسع الحوثي وعدم الاستقرار السياسي في اليمن

المقدمة

إن المخاطر التي يتعرض لها اليمن، وتتعرض لها دول الخلـيج العربيـة جراء التدخل الإيراني في اليمن تتطلب من دول الخليج التحرك الجـاد فـي عـدة إتجاهات من أجل إحتوائها والتعامل مع هذه المخاطر، فدول الخليج مطالبـة مـن ناحية بتعزيز وتطوير منظومتها الأمنية لمواجهة أي إختراق أمني يمكن أن تتعرض له انطلاقـًا من الأراضي اليمنية، كما أنها مطالبة بإحتضان اليمن سياسياً من خلال العمل على إنجاح المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية وضـمان تنفيـذ مختلـف بنودها، وإحتضانه إقتصادياً من خلال تبني وتمويل برامج فاعلـة لتنميـة وإعـادة إعماره والعمل على تطوير المناطق التي تشكل مصدر خطر مـن خـلال التـأثير الحوثي فيها، ولاسيما المتاخمة لحدود هذه الدول فضلاً عن البحث في إمكانية ضـم اليمن إلى المنظومة الخليجية.

1.5 علاقة الحوثيين مع إيران وعدم استقرار اليمن

يشكل التدخل الإيراني في اليمن مصدراً من مصادر القلق البارزة على المستويين الإقليمي والدولي، وأيضا على المستوى المحلي داخل اليمن وذلك بالنظر إلى ما يتركه هذا التدخل من توترات وحالة عدم استقرار سواء في اليمن الذي يبحث عن التعافي من أزمته وجني ثمار ثورته التي بذل من أجلها شعبه الغالي من دماء أبنائه، أو بالنسبة لدول الجوار التي ترى في هذا التدخل خطرًا كبيرًا على أمنها واستقرارها، ولاسيما أن هذا التدخل لا يخلو من أهداف تخدم الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة، التي لا تنفصل بدورها عن دائرة صراعات إيران الإقليمية مع دولها وكذلك صراعها الأوسع مع العديد من القوى الدولية وتحديدًا الولايات المتحدة فيما يخص الهيمنة في المنطقة، الذي يبرز في أوضح مشاهده في البرنامج النووي الإيراني) فورين أفيرز، 2015).

وتبرز عدة تساؤلات تطرح نفسها فيما يتعلق بالدور أو التدخل الإيراني في اليمن، أولها يتعلق بطبيعة الأسباب التي تدعو إيران إلى هذا التدخل، وثانيها يتعلق بشواهد هذا التدخل، وثالثها يدور حول المخاطر التي يمكن أن تترتب على هذا التدخل بالنسبة لليمن وأيضا بالنسبة لدول الجوار وتحديدًا دول الخليج العربية ولو نظرنا إلى الأسباب التي تقف وراء التدخل الإيراني في اليمن، فإنه يمكن القول إن هذه الأسباب تنقسم بطبيعتها إلى قسمين الأول منها داخلي محلي مرتبط بطبيعة النظام القائم في إيران، وهذا بدوره مرتبط في جانب منه بأيديولوجية النظام منذ قيامه 1979، فهذه الأيديولوجيا تقوم على فكرة تصدير الثورة إلى الدول الأخرى من خلال إتباع سياسة التدخل في شؤون هذه الدول، ولاسيما تلك التي بها تجمعات طائفية تدين بنفس المذهب، وهي سياسة اتبعتها ومازالت تتبعها مع بعض دول الخليج العربية وتتبعها في العراق ولبنان وكذلك في اليمن حيث الوجود الشيعي الحوثي.

كما أن النظام الإيراني بطبيعته يتبع سياسة تصدير مشاكله إلى الخارج، حيث إنه في ظل ما يواجهه من معارضة ومشاكل داخلية يحاول إلهاء شعبه بقضايا ومشاكل خارجية من قبيل أزمة البرنامج النووي والحديث عن إرتباطها بالكرامة الوطنية الإيرانية أو الحديث عن دور إقليمي يعيد مجد الإمبراطورية الفارسية الكبرى أو الحديث عن مواجهة قوى الإستكبار والشر في العالم) فورين أفيرز، 2015).

وبالنظر إلى القسم الثاني من الأسباب، وهي الأسباب الخارجية يلاحظ أنها ذات طبيعة إقليمية مرتبطة كما سبقت الإشارة بإستراتيجية إيران ورؤيتها لمصالحها ودورها في محيطها الإقليمي حيث تتركز أبرز هذه الأسباب في الآتي: فإن الموقع الإستراتيجي لليمن، فاليمن بحكم موقعه على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر يسيطر على أحد أهم الممرات الملاحية، وهو مضيق باب المندب حيث تمر ناقلات النفط منه عبر البحر الأحمر متجهة إلى قناة السويس ومنها إلى الأسواق الرئيسية في أوروبا والولايات المتحدة، وبالتالي فإن حصول إيران على موطئ قدم في المنطقة يُعزز من حضورها الإقليمي، ويساعدها على السيطرة على المداخل والمخارج

الرئيسية لتجارة النفط الدولية إذا قامت بالسيطرة على مضيق هرمز والتهديد بإغلاقه من حين لآخر.

بالإضافة إلى سعي إيران من خلال وجودها في اليمن إلى مناهضة الوجود الأمريكي هناك خصوصًا وفي المنطقة عمومًا، وذلك في إطار الصراع المتبادل بين الجانبين على النفوذ والهيمنة في تلك المنطقة الحيوية من العالم فضلاً على إمكانية أن يكون اليمن جبهة أخرى جديدة للمواجهة مع أمريكا إذا نشبت حرب بين البلدين في منطقة الخليج حيث يمكن أن تتخذ من اليمن نقطة انطلاق لضرب المصالح الأمريكية في المنطقة، و استغلال الموقع اليمني واشتراكه في الحدود مع بعض دول الخليج وتحديدًا المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في توليد مضايقات والتسبب في مشاكل لهذه الدول، ولاسيما السعودية التي تعتبرها إيران قاطرة الوحدة الخليجية وقلب العالم الإسلامي والمناوئ الرئيسي للمخططات الإيرانية في المنطقة، ويساعد على ذلك وجود التجمعات الحوثية الشيعية في شمال اليمن بالقرب من الحدود السعودية، مما تسبب في كثير من المشاكل الأمنية للمملكة، علاوة على محاولة أي جهود سعودية أو خليجية من أجل إعادة الاستقرار إلى اليمن) فورين أفيرز،2015).

لذلك إن ما يمكن وصفه بأنه رغبة إيران في استغلال وجودها في اليمن لاتخاذه كقاعدة انطلاق إلى شرق أفريقيا، وذلك في إطار سياستها لتوسيع دائرة علاقاتها ونفوذها في القارة الإفريقية، وهو ما ترجم في أكثر من زيارة لعدد من كبار المسؤولين الإيرانيين لدول مثل كينيا وأوغندا، وسعي إيران في مساندة الحوثيين في موجهاتهم المتكررة مع الدولة ؟ إلى نشر التشيع في بعض المناطق اليمنية السنية، ولا سيما في المناطق الجنوبية، وهي سياسة كشف عنها بعض التحركات الإيرانية في اتجاه التواصل مع قوى وفصائل جنوبية (فورين أفيرز،2015).

مما يفسر مبررات التدخل الإيراني في اليمن تكشف عنها بعض الشواهد التي تؤكد أن هذا البلد قد تحول إلى ساحة خلفية للاستخبارات الإيرانية لتنفيذ مخططات طهران في المنطقة ولو أردنا استعراض بعض هذه الشواهد فسنجد أن لإيران دوراً في دعم وتمويل التمرد الحوثي، وهو ما ظهر بوضوح في الحروب الست التي

خاضها الحوثيون ضد الدولة في الفترة من 2004 - 2009، وهو دور أماطت اللثام عنه تقارير دولية حين تحدثت عن تورط إيران ودول أخرى معادية للدول العربية في الحرب بين الجيش اليمني والمتمردين الحوثيين، ومن هذه المؤشرات:

1- رصد خفر السواحل اليمنية سفينة إيرانية أثناء توقفها في منطقة رأس معوة في خليج عدن وعلى بعد 20 ميلاً من سواحل محافظة لحج جنوب البلاد، حيث فُسر وجود السفينة القادمة من ميناء بندر عباس بأنه محاولة لتهريب شحنات ممنوعة للسواحل اليمنية أو تفريغ مواد غير معروفة في المياه الإقليمية اليمنية.

2- حديث مصادر إستخباراتية عن احتمال وجود دور لإيران أو سوريا في محاولة إغتيال الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، وذلك بهدف دفع اليمن إلى السقوط في أتون الحرب الأهلية، حيث نشطت الإستخبارات الإيرانية والسورية بشكل مكثف في هذا البلد، كما جرى إجتماع في دمشق لقياديين في الحراك الجنوبي وقياديين من حركة الحوثيين التقوا خلاله مسؤولين أمنيين سوريين وإيرانيين، حيث صدرت توجيهات بإغتيال الشيخ صادق الأحمر بهدف إشعال الفوضى القبلية وإتهام الرئيس السابق صالح بإغتياله، فيما كُلفت جهة أخرى بإغتيال علي صالح وإتهام دول خليجية بتدبير محاولة الإغتيال (فورين أفيرز، 2015).

3- إتهام الحكومة اليمنية القيادي القبلي حسين الأحمر بالحصول على دعم مالي من إيران، حيث كانت زيارته لدمشق في آب 2011 ولقائه حجة الإسلام أحمد موسوي السفير الإيراني في سوريا، وبحث معه جوانب الدعم المالي التي يمكن أن يحصل عليه من الحكومة الإيرانية بعدما فقد مصدر تمويل رئيسيا بسقوط نظام معمر القذافي حيث أبدى الأحمر حرصه على تعزيز علاقته مع إيران وأنه سيتعاون معها بشكل إيجابي كأحد حلفائها الأساسيين الذين يمكن لإيران الإعتماد عليهم في المنطقة وقامت إيران بدعم الحركة الحوثية من أجل توتير الأجواء وتعطيل مبادرة التسوية الخليجية من خلال حشد شباب الحوثيين في الساحات المعارضة ومحاولتهم توجيه مسيرات إلى

القصر الرئاسي في صنعاء، فضلاً عن إعلان الحركة مؤخرًا مقاطعتها للانتخابات الرئاسية بدعوى أنها مخطط أمريكي لإفشال الثورة اليمنية. (فورين أفيرز، 2015).

4- كما أشارت مصادر يمنية إلى لقاءات ومشاورات أجرتها قيادات جنوبية مع مسؤولين يمنيين في الآونة الأخيرة من أجل تنسيق الخطوات في المرحلة المقبلة على خلفية مصالح قد تجمعهما ضد دول الخليج والدولة اليمنية، وهو ما يعني محاولة طهران فتح جبهة أخرى مع الخليج على الأرض اليمنية.

5- تصريح جيرالد فايرستاين السفير الأمريكي في صنعاء 9/6/ 2014م والذي يبدي فيه قلق بلاده من إستغلال دول أجنبية وتحديدًا إيران، الأوضاع في اليمن لإيجاد موطئ قدم لها في هذا البلد، حيث وصف هذا التدخل بأنه جاء لخلق مشاكل أمنية أو سياسية، مُستغلة الإنقسامات الطائفية لتحقيق نتائج سلبية وزعزعة الاستقرار.

لذلك فإن وجود تدخل إيراني في اليمن يمثل مصدر قلق يحمل في طياتها مخاطر عديدة تتجاوز حدود اليمن إلى غيرها من دول الجوار ولاسيما دول الخليج، وبإلقاء نظرة سريعة على الأخطار التي يتعرض لها اليمن جراء هذا التدخل يُلاحظ أن **أول**: هذه المخاطر يتمثل في تعميق سياسة التشرذم الطائفي بهذا البلد من خلال دعمها غير المحدود للحركة الحوثية، وما يمكن أن يترتب على ذلك من صراعات طائفية يمكن أن تقضي على وحدة اليمن، **وثاني**: هذه المخاطر تتمثل في تعريض المبادرة الخليجية للفشل ولاسيما أن إيران تحاول إستقطاب الجنوبيين الناقمين على هذه المبادرة التي تؤكد على وحدة اليمن وترفض النزعات الانفصالية. **وثالث**: هذه المخاطر يتمثل في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في اليمن في ظل ما يتداول عن وجود تعاون وتنسيق بين الحركة الحوثية وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (فورين أفيرز،2015).

1.1.5 العلاقات الإيرانية اليمنية

الإستراتيجية الإيرانية كانت مبنية على أنها ترى في نفسها الدولة المدافعة عن الإسلام، والمرجعية للأقليات الشيعية في العالم العربي، والمسؤولة عن ضمان حرية الملاحة في الخليج ومضيق هرمز، وفي مقابل هذه الإستراتيجية الإيرانية الواضحة كان العالم العربي وما يزال يعاني من تفكك، وإختلاف عميق في نظرته لقضاياه الجوهرية، فمساحة خلافاته الضيقة تغلبت على مساحة مصالحه المشتركة الأكبر والأهم، فلم يتمكن من إيجاد رؤية سياسية موحدة، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في مؤتمر القمة العربية في ليبيا (2010م) بالخواء الإستراتيجي (مرعي، 2015).

وفي ظل هذا الوضع العربي غير المطمئن، وفقدان دور جامعة الدول العربية، لا نرى في الأفق أي مؤسسة عربية قائمة وقادرة على مواجهة التمدد الإيراني في هذه الظروف المعقدة سوى مجلس التعاون الخليجي، من هنا تبدو المهمة شاقة والتحدي كبير لأن القوى العظمى ضالعة في الفوضى التي يعيشها العالم العربي، والأمر يحتاج إلى صياغة إستراتيجية برؤية سياسية خليجية موحدة تجاه إيران، فالتعامل معها يحتاج إلى جلد ونفس سياسي طويل، وضربات إستباقية، سواءً على الصعيد الاقتصادي أو الدبلوماسي أو الأمني والعسكري، وأعتقد أن لدى دول الخليج من عناصر القوة، ما يجعلها مجتمعة قوة إقليمية عظمى، مؤثرة وفاعلة على الصعيد الدولي، وهو ما رأيناه بإمتياز في مصر والبحرين (مرعي، 2015).

من الناحية العملية دول الخليج بحاجة إلى انتصار في اليمن من خلال استعادة الشرعية وتقليص نفوذ الحوثي، وما زال بالإمكان تحقيق ذلك من خلال حرمان التنظيم من موارد النفط والغاز، فالجيوش تمشي على بطونها وإذا تعذر على عبدالملك دفع رواتب الميليشيات التابعة له والقادة المؤتمرين بأمره سوف تتزعزع صفوف التنظيم ويصبح آخر ما يفكر فيه المرتزق الحوثي الولاء لنظام الملالي، ويترافق مع ذلك الضغط على صالح لإخراجه من المشهد السياسي وحشد المجتمع الدولي ضد الانقلاب، ودعم القبائل اليمنية والمحافظات الرافضة له.

2.1.5 التمدد الإيراني في اليمن

ما يميز المرحلة الراهنة، هو الدور الإيراني المتعاظم وتمدد نفوذها على المشهد اليمني، بفعل الغياب الكبير لأي مشروع أو دور مقابل عربيا وخليجيا تحديدا، فعلى مدى الشهور الأولى للثورة السلمية كان يعزف الإعلام الإيراني على أن هذه الثورة هي إمتداد طبيعي للثورة الإسلامية في طهران، ونزلت المجاميع الحوثية للساحات مشاركةً بالثورة السلمية (مرعي فبراير 2015م ص 28)، لكن التحول المفاجئ، في موقف إيران وحلفائها من الثورة، كان بعد واقعة جمعة الكرامة في آذار2011م، وبعد إنشقاق اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية حينها عن نظام علي صالح، وتطورات الأحداث السياسية بعدها وصدور بما عُرف بالمبادرة الخليجية المعلنة في 3 نيسان 2011م، حيث غير الإعلام الإيراني وحلفاؤه من موقفهم تجاه الثورة، بالانتقال مباشرة إلى مربع الثورة المضادة، بالتحالف غير المعلن مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح وبقايا نظامه، ثم بدء تعاظم النفوذ الإيراني يزداد مع ضعف أداء الدولة اليمنية المكبلة بما بات يُعرف بالتوافق الوطني، الذي أملته المبادرة الخليجية، والذي مثل عائقاً كبيراً أمام سرعة وجودة أداء الحكومة في هذه المرحلة وابتعادها عن المشهد الخدماتي والأمني والاقتصادي الذي يزداد سوء (البكيري، 2013).

لقد بات معروفا للجميع محاولة الرئيس السابق علي صالح وأنصاره وحلفائه الجدد، والذين لا يزالون ممسكين بنصف الحكومة الحالية، عرقلة العملية السياسية بممارستهم التخريبية للمصالح العامة كالكهرباء وأنابيب النفط والغاز، وإفتعال للفوضى الأمنية بحسب تقرير مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر لمجلس الأمن الدولي في 2013/2/16م والذي أشار أيضا إلى نائب صالح السابق علي سالم البيض، ودوره هو الأخير في عرقلة العملية السياسية، وكلاهما (صالح والبيض) باتا حليفين لإيران (البكيري، 2013).

لا شك أن كل هذا ساعد المشروع الإيراني بتوسيع ساحة إستقطاباته وتحالفاته داخل الخارطة السياسية اليمنية، في كل اتجاهاتها وأطرافها شمالاً وجنوباً، وتبلورت من هذا التمدد حالة أكثر شُبهاً للحالة اللبنانية، التي يُراد إعادة استنساخها يمنياً من

خلال ما يحدث حالياً من دعم مالي وإعلامي وعسكري وتدريبي لكوادر وأفراد جماعة الحوثي، وتجلى ذلك بشكل لافت أثناء دفن رفات زعيم الجماعة حسين بدر الدين الحوثي في 2013/6/7م، في مدينة صعده، في تلك المراسم الإستعراضية التي ظهرت بها الجماعة كنسخة يمنية لحزب الله اللبناني باللباس العسكري لأفراد أمن الجماعة والبساط الأحمر الذي يمرون عليه وشعاراتها المرفوعة (البكيري، 2013).

إن ما تقوم به إيران في شمال الشمال المتاخم للحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية هو نفس السيناريو بعنوان ولون آخر، في جنوب اليمن حيث تدعم هناك بقوة الحراك الإنفصالي الجنوبي بالمال والسلاح والإعلام والتدريب المتواصل لكوادر هذا الفصيل، في لبنان وطهران وغيرها من مناطق النفوذ الإيراني، كالعراق وسوريا.

إن خطورة المشروع الإيراني بالنسبة لما هو حاصل في اليمن، يكمن في توزيع الأدوار والتلون والتَشكُل مع كل مرحلة من مراحل العملية السياسية، فمثلما كانت إيران معارضة في العلن للحرب الأميركية على العراق في 2003م، كانت موافقة على تلك الحرب في الخفاء، من حيث سيطرتها على كل تفاصيل المشهد الأمني والسياسي والديني، لتظل هي حتى النهاية صاحبة القول الفصل في العراق، لسيطرتها على كل خيوط اللعبة هناك وهذا ما تحاول اليوم تكراره في يمن ما بعد ثورة شباط السلمية.

يتجلى ذلك في موقفين متناقضين لإيران وحلفائها تجاه المرحلة السياسية الراهنة ففي أحدهما تقف وحلفاؤها معارضةً للمبادرة الخليجية، في حين أنهم جزء من مقتضياتها المتمثل بحكومة الوفاق والحوار الوطني، حيث إن حلفاءها ممثلين في الحكومة والحوار، وفي هذا لعب سياسي مكشوف لا يجيده سوى سادة الشطرنج في طهران، مستهدفين بذلك التمكين لنفوذها بكل الطرق والوسائل المتاحة وغير المتاحة السلمية وغير السلمية.

خلال فترة أحداث الثورة جندت إيران لمشروعها أموالاً طائلة إستطاعت من خلاله كسب ولاء الكثير من الأطراف، ودعمت بسخاء كبير الجهاز الإعلامي

لمشروعها المتمثل بإطلاق عدد من القنوات الفضائية الموجهة، بالتزامن مع إطلاق قناة الميادين، ومن مكان واحد في الضاحية الجنوبية في بيروت، حيث تم إطلاق قناة المسيرة التابعة لجماعة الحوثي، وقناة الساحات، وأيضاً قناة عدن لايف التابعة للحراك الانفصالي، لهذا لم يكن التمدد الإيراني في اليمن وليد الصدفة بقدر ما كان وليد تراكم لمحاولات سابقة عديدة للاختراق والتواجد على الأرض اليمنية، كغيرها من البلدان العربية الأخرى مثلما صنعت في لبنان والعراق وسوريا وغيرها، بدافع مبدأ تصدير الثورة الإسلامية التي لم تكن سوى غطاء للإستراتيجية الإيرانية القائمة على السيطرة ومد النفوذ في محيطها الإقليمي والعربي تحديداً (البكيري، 2013).

لكن المحاولات الإيرانية في الحالة اليمنية كانت في كل مرة -وخاصة قبل قيام ثورة شباط السلمية- تخفق في تحقيق كل أهدافها، لأسباب عدة في مقدمتها تمايز الحالتين الشيعيتين الزيدية يمنياً والإثني عشرية إيرانياً، نظراً لما بينهما من عداء تاريخي وصل إلى درجة تكفير الإثني عشرية من قبل مؤسس المذهب الهادوي الزيدي في اليمن الإمام الهادي يحيى بن الحسين الرسي (245-298هـ)، غير أن السياسة الإيرانية بفعل متغيرات ثورة 1979 وبغطاء "تصدير الثورة"، بذلت جهوداً كبيرة لنشر التَشيُع في اليمن طوال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي عبر إستقدام بعثات طلابية يمنية للدراسة في إيران وسوريا ولبنان. لكن تأثيرات مثل هذه الأساليب لم تكن كبيرة بحكم براغماتية التدين اليمني وعوامل أخرى تاريخية واجتماعية لم تساعدهم في تحقيق كل أهدافهم تلك، إلا أنه بفعل متغيرات عدة طرأت محلية وإقليمية فرضتها نتائج ثورات الربيع العربي، وجد الإيرانيون الفرصة سانحة للتدخل بحثاً عن مناطق للنفوذ، وبشكل أكثر وضوحاً وتحديداً على أرض اليمن (البكيري، 2013).

3.1.5 التغلغل الإيراني في اليمن

بمجرد توقيع المبادرة الخليجية 3 نيسان 2011م بشأن إنتقال السلطة سلمياً في اليمن، بدأت تظهر ملامح التغلغل الإيراني والذي جاء على شكل تمويل ودعم طهران لعدد من الأحزاب مثل الأمة والحزب الديمقراطي اليمني، إضافة لتمويل

عدد من وسائل الإعلام ما بين صحف وقنوات فضائية كتلك التي تم إطلاقها بالتزامن مع إطلاق قناة الميادين الإخبارية حيث تبث جميعها من بيروت، ومنها قناة المسيرة التابعة لجماعة الحوثي وقناة الساحات ذات الصبغة "غير المذهبية ،ولم يقتصر هذا الدعم لحلفاء إيران فقط على الجانب الإعلامي، بل تعدى الأمر إلى تمويلهم مالياً وتزويدهم بالسلاح والتدريب عليه عبر مدربين لبنانيين وعراقيين، حيث تشير بعض المعلومات أنه تم تدريب أعداد كبيرة من الأفراد التابعين لجماعة الحوثي أو من أنصار الحِراك المسلح طوال الفترة الماضية (البكيري، 2013).

إن الفرصة التي سنحت للإيرانيون كدولة تريد أن تظهر دورها الإقليمي في المنطقة للتمدد والتأثير على مجريات السياسة الإقليمية لن تكون افضل من هذه الفرصة التي أُتيحت لهم في اليمن، فعملوا بكل طاقتهم من أجل أن لا تفوتهم فرصة ثمينة كهذه مكنهم منها إنعدام وجود إستراتيجية واضحة المعالم لدى خصومهم في دول الخليج، وربما تواطؤ الأمريكان في الأمر مثلما حصل في الحالة العراقية التي سلمت فيها أمريكا العراق للإيرانيين على طبق من ذهب، ومثلما وجد الإيرانيون فرصة ثمينة لتحقيق مصالحهم الإستراتيجية، فقد وجدها الحوثيون أيضا فرصةً يحاولون من خلالها تحقيق حلمهم التاريخي العقائدي في الحكم، وإعادة ترتيب أوراقهم عبر البحث عن حلفاء لهم، وهو ما كشف عن سعيهم الحثيث للتحالف مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح وبقايا أسرته (البكيري، 2013).

ولا يخفى أن سبب هذا النشاط الكبير والمحموم لدى جماعة الحوثي في إعادة الانتشار والتمدد بالقوة والسياسة، هو دخول العامل الخارجي الإيراني بقوة في هذه المرحلة بالذات، وهو الدور الذي أصبح ظاهراً وبارزاً من خلال حالة الانفتاح والدعم الكبير الذي تتمتع به هذه الجماعة من قبل حلفاؤهم الإيرانيين على أكثر من صعيد رغم حداثة نشأتها نسبياً، الذي ساعد الحوثيين على خدمة مشروعهم أنهم إستفادوا من حالة الصراع الإقليمي المحتدم بين محوري إيران والمملكة العربية السعودية، فكان رفضهم للمبادرة التي ترعاها رسميا المملكة بإيعاز إيراني تظهر بشكل كبير من خلال ازدياد نشاط طهران الكبير على الساحة اليمنية، وبخاصة بعد إجبار على صالح عن التخلي عن السلطة وصعود هادي إلى سُدة الرئاسة، حيث

عملت إيران على إعادة تأهيل كثير من كوادر الحوثيين وكل الذين يلتقون عند هدفهم وذلك إستعداداً للمرحلة القادمة (البكيري، 2013).

إن العلاقة القائمة اليوم بين إيران وجماعة الحوثي علاقة سياسية براغماتية ترتكز على تحقيق مصالح الطرفين، وهذا ينسجم مع الإستراتيجية الإيرانية في التمدد والانتشار من خلال الجماعات الطائفية كالحوثية لاستخدامها كأوراق سياسية في وجه خصومها ومنافسيها الإقليميين والدوليين، إن ما يميز الحالة السياسية الإيرانية عن غيرها هو إستراتيجيتها القائمة على نوع من البراغماتية المفرطة في تعاملها مع كل الظواهر والأحداث والأشخاص من حولها، بحيث يتم تسخير كل شيء تباعاً لمرتكزات تلك الإستراتيجية القائمة على تحقيق المصالح الإيرانية القومية وبأي شكل أو ثمن كان، ولا تقف عند سقف أيدولوجياتها الطائفية الضيقة (الشجاع، 2009).

فالمجتمع اليمني الجنوبي "شافعي المذهب"، ولم يخضع يوماً لحكم دولة الأئمة الزيدية إلا في فترة تاريخية قصيرة وعابرة كغيره من بقية أجزاء وسط اليمن، بينما رزح تحت حكم الاستعمار البريطاني لما يزيد عن قرن من الزمن، وبعد رحيل الاستعمار في تشرين الثاني 1967م، حُكم جنوب اليمن بعد ذلك من قبل نخبة سياسية يسارية ممثلة بالحزب الاشتراكي اليمني منذ العام 1976، والذي أستمر في الحكم حتى إعلان قيام الوحدة اليمنية مع شمال اليمن في أيار 1990م.

وأزاحت حرب صيف 1994 بين طرفي الوحدة الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام النُخبة السياسية الجنوبية عن دائرة القرار، وتعاملت سياسات الرئيس السابق علي عبدالله صالح مع الجنوب كأرض محتلة مارس فيها كل أنواع الظُلم والفساد في حق أبناء الجنوب، وهذا ما أدى بعد ذلك إلى تفجر ثورة شعبية سلمية جنوبية عام 2007 ضد نظام صالح، وتطورت مطالب هذه الثورة الجنوبية في وجه القمع وعدم الإصغاء، من مطالب حقوقية إلى مطالب سياسية تتراوح بين الانفصال والفدرالية (الشجاع ،2009)

ومع بدء ثورة 11 شباط السلمية الشعبية في كل أرجاء اليمن شمالاً وجنوباً، وجد الجنوبيون أنفسهم في خندق واحد مع إخوانهم الشماليين ضد نظام صالح الذي

سقط سلمياً، ليعتلي الحكم نائبه الجنوبي الرئيس هادي بموجب المبادرة الخليجية المدعومة دولياً، ويبدو أنه بعد توقيع المبادرة الخليجية، كان هناك عدد من أطراف النخبة الجنوبية السابقة في الحكم مثل علي سالم البيض نائب رئيس دولة الوحدة يُصر على الاستمرار في ما أسماها الثورة الجنوبية لاستعادة دولة الجنوب العربي، ذلك المطلب الذي بدء يتلاشى مع الاستمرار في تحقيق أهداف الثورة اليمنية السلمية، ووقوف المجتمع الدولي والإقليمي ضده، باستثناء إيران التي وجدت في موقف البيض ضالتها (الشجاع، 2009).

إن موقع اليمن الإستراتيجي والتشابه الطائفي هما ركائز الإستراتيجية الإيرانية تجاه اليمن، فقرب اليمن الجغرافي وإطلاله على أهم ممرات الطاقة في العالم ممثلاً بمضيق باب المندب الذي يعبره قرابة سبعة ملايين برميل نفط يومياً، عدا عن سعي دولة الإمارات لشق قناة الإمارات لنقل النفط إلى بحر العرب وخليج عمان بديلاً عن مضيق هرمز الواقع تحت السيطرة الإيرانية، هذا كله كان في حسابات الإستراتيجية الإيرانية، بل إن الأهم بالنسبة للإستراتيجية الإيرانية هو موقع اليمن في خاصرة المملكة العربية السعودية التي يسعى الإيرانيون لتطويقها جنوباً بعدما نجحوا في تطويقها شمالاً بإسقاط نظام الرئيس صدام حسين في بغداد، وتمدد النفوذ الإيراني فيها بفعل مليشياتها الحاكمة.

بالإضافة فإن جزءاً من الإستراتيجية الإيرانية تعمل على تعويض أي خسارة قد تحدث لنفوذهم في سوريا في اليمن، مع محاولة تكرار تجربة حزب الله اللبناني وإستنساخها أيضاً من خلال جماعة الحوث، والذي من خطورة النفوذ الإيراني في اليمن هو غيابُ أي إستراتيجية عربية تقابلها -على الأقل- في الوقت الحاضر، فالمجتمع الدولي لا يمانع في تقاسم النفوذ والمصالح مع أي قُوى تثبت نجاحها في مد نفوذها هنا أو هناك، كما هو الحال بالنسبة للعراق الذي إنتهى به المطاف كأفغانستان في السلة الإيرانية حسب تصريحات الرئيس الإيراني الأسبق أحمدي نجاد (البكيري،2013).

2.5 الجيش اليمني (الإنهيار، والإختفاء)

1.2.5 أسباب الإنهيار في الجيش اليمني: لم يكن تأسيس جيش وطني قضية سهلة في التاريخ السياسي لليمن الحديث، حيث ظل الجيش محكومًا بأربع محددات رئيسية، هي:

1- تَحكُم قوى النفوذ السياسي وسيطرة عقيدة الولاء لرأس النظام السياسي.
2- تداخل الجيش والقبيلة.
3- سيطرة الفساد وعدم الشفافية على صفقات الجيش وميزانيته.
4- الانقسام الذي ظل السمة الأبرز للجيش اليمني.

ويبدو أن هذه المحددات ما زالت تحكم مسيرة الجيش والأجهزة الأمنية في اليمن رغم سقوط صالح وتنفيذ بعض إجراءات إعادة الهيكلة ورغم التطورات الأخيرة التي أدت إلى إنهاء نفوذ الرجل القوي علي محسن وسيطرة الحوثيين على صنعاء، وقد يؤدي سقوط صنعاء إلى إستمرار سيناريو إزدواجية الأجهزة الأمنية والولاءات السياسية داخل الجيش بين الرئيس عبد ربه منصور هادي والقوة الصاعدة لحركة الحوثيين، كما أن سيناريو تفكك الجيش كما حدث للجيش الجنوبي عام 1994م، أصبح أحد السيناريوهات المحتملة إذا إندلع الصراع بين هادي والحوثيين داخل صنعاء، إن سقوط صنعاء في يد قوات الحوثيين سلطَ الضُوء مجدداً على الإختلالات التي يعاني منها الجيش والقوات اليمنية، وهي إختلالات ليست وليدة اللحظة ولكنها نتيجة تراكمات سابقة وتحولات راهنة (الوادعي،2014).

وقد دار الجدل في منتصف الستينات بين جناحي "اليسار الجمهوري" و"اليمين الجمهوري" حول جدوى إنشاء جيش نظامي أو الاكتفاء فقط بالمقاتلين من أبناء القبائل بصفتهم مقاتلين جاهزين للتجنيد عند الضرورة، وزادت حقيقة إستمرار "اقتصاد الحرب القبلي" من الوضع الهش والقلق لتكوين الجيش فإقتصاد الحرب يُشكِّل مصدراً إضافياً لدخل النُخب القبلية وأبناء القبائل حيث يُشكِّل بعض شيوخ القبائل ميليشيات قبلية لدعم الأطراف المتحاربة في النزاعات المسلحة الداخلية، وقد كانت الميليشيات القبلية طرفاً أساسياً في كل حروب السلطة إبتداءً من حرب 1994م, وحتى حروب صعده والحرب الأخيرة ضد القاعدة، و أسهم إنتشار الولاء

السياسي داخل الجيش في تعثر بناء جيش وطني قوي إذ مارس الرؤساء اليمنيون جميعًا إبتداء من الرئيس الحمدي في منتصف السبعينات وحتى الرئيسين علي عبدالله صالح وعبد ربه منصور هادي سياسة تنصيب الأقارب والقيادات الموالية على رأس المؤسسة العسكرية (الشرجبي،2012).

في حين بات الإنقسام السمة الأبرز للجيش اليمني سواء الإنقسام بين جيش الشمال وجيش الجنوب خلال االفترة 1990م -1994م, وتكرر المشهد بين جيش اللواء الركن علي محسن الأحمر وجيش الرئيس السابق علي عبد الله صالح 2001-2011م، ويبقى السؤال مطروحاً عن ما الذي تغير في الجيش والأجهزة الأمنية منذ الإطاحة بصالح عام 2011م, وحتى الآن؟ وهل إستطاعت الهيكلة الجديدة التغلب على المُحددات الأربع السابقة التي حَكمت نشوء وتطور الجيش اليمني؟

وبإستعراض مؤسسات الجيش في كل بلدان العالم نجد أنها مؤسسة تابعة للدولة، مهمتها الأساسية الدفاع عن الدولة في ضد أي عدوان خارجي، في الوقت الذي تقوم فيه بقية القطاعات العسكرية بمهام محددة، تصب كلها في مصلحة الدولة وبقاءها قوية متماسكة، وبالتأكيد هذا لا ينطبق على مؤسسات الجيش في العالم الثالث حيث تقوم المؤسسة العسكرية بخدمة النظام الحاكم بدرجة كبيرة، لكنها في الوقت ذاته تخلط بين مفهومي الدولة والنظام (بابطين،2015).

ومن خلال قراءة تحليلية لما سبق يبدو أن الجيش اليمني متفرد في نوعه ونظامه وعقيدته العسكرية وولائه وبخلاف كل جيوش الأرض لا يخدم نظاما سياسيا ولا يخدم مؤسسة الدولة، فمن يخدم إذا؟ ومن يدير ويتحكم بولاء هذا الجيش المُتقلب عندما سقط الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح أُتُهم الجيش بأنه وبإيعاز من آل الأحمر تخلي عنه في وجه الثورة الشعبية، وبدا لوهلة أن هذا الجيش جيش وطني لا يرغب في مواجهة الثوار وكانت هذه فكرة زائفة خادعة وفي لحظة إجتياح الحوثيين لعمران وبعدها العاصمة صنعاء قيل أن الجيش تخلى عن صنعاء وعمران نظراً لرغبة الرئاسة اليمنية المتمثلة في الرئيس المستقيل

عبدربه هادي للتخلص من خصومها السياسيين من آل الأحمر، وقيل أن القيادة الخفية في صنعاء كانت خلف هذا السيناريو الفاضح (خصروف،2014).

واليوم بعد استقالة الرئيس والحكومة وتهميش مجلس النواب لا يمكن لأحد أن يدعي أن الدولة اليمنية باقية، بل هي مؤسسة ساقطة ويمكن القول بدون مواربة أن اليمن بلا دولة، فأين الجيش من كل ذلك، للأسف أثبتت الأحداث أن هذا الجيش هو عبارة عن مجموعات من المرتزقة – ضباطه وجنوده – وأنهم لا علاقة لهم بالدور الوطني المنتظر من الجيش في كل بلدان العالم، وتصديقاً لهذا نجد الجيش اليمني ومعه كافة القطاعات العسكرية من الشرطة والحرس الجمهوري وقوى الأمن القومي تمارس دوراً مشبوهاً في بسط سيطرة ميليشيات الحوثي على كافة مناطق اليمن الشمالي، وستحاول هذه الميليشات غير المؤهلة عسكرياً للتمدد، أن تبسط سيطرتها على مناطق خارج اليمن الشمالي سواء في عدن أو حضرموت تحت مظلة الجيش اليمني وباستخدام ترسانته العسكرية، هذه الحقيقة يجب أن تؤمن بها كافة الأطراف لكي لا يكتمل مسلسل سقوط المناطق التابعة سابقاً لصنعاء كما سقطت صنعاء وهي أول خطوات المقاومة الفاعلة للمد الحوثي (بابطين،2015).

كيف حصل هذا الإنهيار الكبير لمؤسسات الدولة اليمنية أمام المد الحوثي الذي تعاظم حجمه حتى إجتاح العاصمة في الواحد والعشرين من شهر أيلول 2014م، واستمر في تهديده بتشكيل مجلس رئاسي في حال لم تتفق المكونات السياسية اليمنية على حل بعينه للخروج من أزمة إستقالة الرئيس عبد ربه منصور هادي؟

التساؤل الأكبر متعلق بالجيش اليمني، كيف إنهار؟ وهو الجيش الرابع عربياً في عام 2013م، بحسب "موقع جلوبال فاير باور" المتخصص في مجال التسليح، وكيف لم يستطيع الدفاع عن معسكراته على الأقل أمام مليشيات متمردة لا تمتلك في أفضل أحوالها ما يمتلكه هذا الجيش (بابطين،2015).

2.2.5 تكوينه الجيش اليمني:

إن أسباب إنهيار الجيش اليمني تعود إلى آلية الهيكلة التي بدأ تنفيذها بموجب المبادرة الخليجية، بعد قرار الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي عزل اللواء علي محسن الأحمر، قائد الفرقة الأولى مدرع، وعزل إبن الرئيس السابق علي عبد الله صالح العميد أحمد علي من قيادة الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وتعيين الأول مستشاراً عسكرياً له، والثاني سفيراً لليمن في الإمارات، وقد أدت هذه القرارات وما تبعها من تنقلات لكبار الضباط الى إضعاف الجيش اليمني وتعدد ولاءاته.

إن الهيكلة كانت بمثابة قرار لتفكيك للجيش، ولم تكن هناك هيكلة حقيقية له من خلالها، وبدلاً من أن ترفع هذه القرارات من قدرات الجيش، نزلت بالقوة الأكثر تدريباً وتسليحاً، وهي الحرس الجمهوري، إلى ما دون المستوى المطلوب.

كذلك هناك تواطؤ واضح وتسهيل تام لإسقاط المعسكرات، وإن كانت هناك مقاومة فهي من دون دعم ولا توجيه من القيادة كما حدث بمقاومة اللواء 310 بعمران أمام الحوثيين، وفي الوقت نفسه كان وزير الدفاع السابق يأتي لإنقاذ الحوثيين بالهدنة عندما يتقهقرون كذلك إزدواجية التعامل مع "الإرهاب"؛ فنرى الجيش يستميت في حربه ضد القاعدة، ويلتزم الحياد في أثناء المواجهات مع الحوثيين.

إن أهم أسباب تفكك الجيش هو الولاء على حساب الوطن، ويعطي دخول الجيش في ما أسماها "حروب وكالة في الفترة السابقة مثالاً على ذلك. وكذلك هناك إزدواجية للقوى في اليمن فالحراك الجنوبي -مثلاً- يواجه بالحديد والنار وكذلك تفعل قوى الأمن والجيش اليمني أمام القاعدة، لكن تلك القوات بمختلف قدراتها الأمنية والإستخباراتية والعسكرية تقف عاجزة أمام الحوثيين بل وتُسلم أماكنها وتستسلم لهم في أي لحظة (بابطين،2015).

إن من الأسباب التي أدت إلى إنهيار الجيش ما يلي:

1- وجود 70 بالمئة من أفراد القوات المسلحة في المنازل، وإستمرار العديد من ضباط هذه القوات وقياداتها في مناصبهم لسنوات طويلة، وعدم فسح المجال للشباب من الضباط لـــ "تطوير" الجيش، والسبب الأخير يرجعه لتحول القوات

المسلحة خلال الـــ33 عاماً الماضية لقوات أمنية، مهمتها حماية مصالح القوى النافذة والقيادات العليا بدلاً من حماية الوطن.

2- حدوث خيانات في الجيش، حيث أن 90% من ضباط الجيش ينتمون لمنطقتين بعينهما، بني مطر وسنحان، وولاء تلك القيادات والضباط ليس للوطن أو للرئيس هادي بل لمن جندهم ولمشايخهم ولمن يدفع لهم، والدليل أنه من المستحيل سقوط ثلاث ألوية حماية رئاسية بكل عتادها المتطور في 24 ساعة فقط منذ بدء المواجهات مع الحوثيين.

3- الحوثيون يملكون 70% من مقدرات الجيش وبحسب تقديرات مركز أبحاث يمني (مركز أبعاد للدراسات والبحوث) فإن لدى الحوثيين 70% من قدرات الجيش العسكرية، وفقد الجيش اليمني ألفاً من ضباطه وقياداته سواء في المواجهات أمام الحوثيين أو بسبب إغتيالات عناصر القاعدة بمختلف الطرق (خصروف، 2014).

كذلك فإن جميع الأحزاب تقوم بالسعي للمكاسب السياسية من وراء الجيش على حساب ترابطه، "فحزب الإصلاح مثلاً سبق أن رفض دخول الجيش في مواجهات مع القاعدة بل طلب التحاور معهم، وترفض المناطق التي تشهد سيطرة الحوثي الآن الدخول في مواجهات معهم لأنه بحسب إعتقادهم سوف يسيطر الحوثيين على الحكم في المدى المنظور.

ومن المعلومات الرائجة التي لا بد من النظر فيها لفهم المسألة بشكل كامل، أن الأحداث المتعلقة بقوات الحماية الرئاسية صدرت فيها أوامر لتلك القوات بمهاجمة مسلحي الحوثيين، مع تطمينها بأن هناك إمدادات ستصل من المعسكرات الأخرى، لكن أمراً سبب إنقطاع الإمدادات من بقية المعسكرات، ومن ثم صدرت توجيهات للجنود والضباط بتسليم المواقع للحوثيين، وهذا أمر تكرر سابقاً بحسب مراقبين، وهو سبب رئيسي لإنهيار معنويات الجيش وإنهياره.

من ناحية أخرى، فإن منظمة الشفافية الدولية صنفت الفساد في الجيش اليمني عام 2013م, بدرجة "مخاطر فساد حرجة"، وهي أسوأ درجة ممكنة، ومن المعلوم للجميع أن موازنة القوات المسلحة التابعة لوزارة الدفاع باتت غير معروفة منذ عام

2011م، وكانت قبل ذلك تدرج في قوائم الموازنة العامة بشكل رمزي (خصروف،2014).

3.2.5 بوادر سقوط الدولة

أصبح العسكريين يشعرون بالإهانة نتيجة سيطرة الحوثيين على معسكراتهم، كما وأن الحوثيين حصلوا على أسلحة نوعية من إقتحامهم لقيادة المنطقة السادسة الفرقة أولى مدرع سابقاً والمعسكرات التابعة لها مثل اللواء 310 في عمران، ومن القيادة المركزية لوزارة الدفاع وهيئة الأركان، لقد أصبح في يد الحوثيين منذ بدء إسقاطهم لمعسكرات الدولة أكثر من 120 دبابة، وحوالي 70 مدرعة، و20 مدفع شيلكا وهاوتزر ذاتي الحركة، وحوالي 10عربات كاتيوشا، وما يقارب من 100 صاروخ بين حراري مضاد للطيران وغراد بر - بر، وأكثر من 100 مدرعة تحمل رشاشات ثقيلة ومتوسطة، إلى جانب مئات الأطقم العسكرية وعشرات المخازن للذخيرة الحية (مجلة جديد برس، 2014/1/4).

وهناك إحتمالية حصولهم على شحنات صواريخ إيرانية نوعية إلى جانب شحنات سفينة جيهان التي كانت محتجزة، إذا إنهم اليوم يمتلكون حوالي 70 % من قدرات الجيش اليمني، في أثناء ذلك يحاصرون معسكرات أخرى فيها أسلحة نوعية واستراتيجية مثل الصواريخ بعيدة المدى، ويتحكمون بالمطارات العسكرية بالطيارات الموجودة فيها.

لم يعد هناك جيشاً وطنياً بعد 21 أيلول من العام 2014م، وكل ألويته في المناطق الشمالية والغربية والتي كانت مرهقة في صراعاتها السابقة مع الحوثيين سقطت في يد الحوثيين بعد إجتياحهم لقيادة الدفاع المركزية في العاصمة صنعاءً ، وإن كانت هناك وحدات في الشمال لم يتم السيطرة عليها من قبلهم إلا أنها محاصرة وممنوعة من التحرك، كما أن هناك وحدات في بعض المناطق الوسطى وصل الحوثيون إليها وهي ضعيفة تسيطر على تحركاتها وحدات مايعرف بالحرس الجمهوري سابقا، وهناك وحدات في المناطق الشرقية والجنوبية بعيدة عن تحكم

الحوثيين، لكنها تتعرض للإستنزاف وقد تنهار جراء الهجمات المستمرة عليها من القاعدة وبعض المحسوبين على الحراك الجنوبي المسلح وبعض المسلحين القبليين.

إن الحرس الجمهوري الذي أنشاه الرئيس السابق علي عبدالله صالح منتصف التسعينيات كجيش موازي للجيش الوطني له عشرات الألوية في مختلف محافظات الجمهورية أهمها المعسكرات المحيطة بصنعاء، وقد تم هيكلة هذه الوحدات وتدريبها وتسليحها وفق خطط أشرف عليها ضباط عرب وغربيون محترفون، ولم تدخل هذه الوحدات في إستنزاف وحروب، وشاركت فقط بشكل بسيط في الحرب السادسة أثناء تقدم الحوثيين إلى منطقة بني حشيش في صنعاء والمحيطة بالعاصمة.

ويبدو أن الحرب التي خاضتها ضد القبائل الداعمة للثورة الشبابية في 2011م في مناطق متعددة أهمها أرحب والحصبة، أعطى شعوراً لدى قادة هذه الوحدات بالإنتقام والعداء، ولهذا بقيت هذه القيادات معارضة للإنتقال لمشروع الهيكلة، لكن ذلك لم يكن السبب الرئيسي لدعم الحوثيين للإنتقام من ثورة الشباب. إن طريقة تعامل الرئيس هادي مع هذه القوات بإعتبارها "مُلكاً" للرئيس السابق أضرت كثيراً بقدرات هذه الوحدات حيث عمد على تفكيك بعض وحداتها، وتهميش بعض قادتها وسحب إمتيازات مالية كبيرة.

وتبقى وحدات ما كان يعرف بالحرس الجمهوري هي الوحدات العسكرية التي لم تتعرض للإنهيار، لكن الإستقطابات الموجودة داخلها أثرت على عقيدتها، فأصبحت متعددة الولاءات بعد إختراق واضح لها من قبل الحوثيين رغم أن ترك قيادات موالية لصالح في الجيش الحرية لجنود من هذه الوحدات تدعم الحوثيين بهدف إسقاط نظام هادي وعودة علي صالح، إلا أن بعض المحسوبين على هذه الوحدات أصبحوا أكثر ولاءً للحوثي من صالح ! (مجلة جديد برس، 2014/1/4).

ويمكن تلخيص أبرز التحولات التي حدثت للجيش منذ سقوط صالح حتى سقوط صنعاء في النقاط التالية:

1. سطحية قرارات الهيكلة التي إكتفت بتدوير القيادات السابقة ضمن نفس النظام.
2. إضعاف قبضة صالح على الجيش في مقابل تعزيز سلطة هادي واللواء محسن.

3. إستمرار تداخل الجيش والميليشيا القبلية في الحرب ضد القاعدة في أبين والحرب ضد الحوثيين في عمران.
4. إستمرار الفساد المالي والإداري داخل الجيش خاصة مع إخفاء ميزانية الجــيش عن الرأي العام منذ 2011م.
5. إستمرار إنقسام الأجهزة الاستخباراتية (الأمن القومي والأمن السياســي) رغــم إضعاف نفوذ محسن وصالح وتقوية نفوذ هادي عليها.
6. تأثر الأجهزة الأمنية الأخرى بسياسة المحاصصة، مع عجز وزارة الداخلية عن مواجهة الإنفلات الأمني في كل المحافظات اليمنية واستمرار غموض وظــائف وأدوار الوزارة.
7. غموض في الهيكلية والقيادة لبعض ألوية الجيش وخاصة ألوية الحماية الرئاسية والألوية التي تم تفكيكها من معسكري الفرقة والحرس الجمهوري.

3.5 مستقبل اليمن والسيناريوهات المتوقعة

1.3.5 التحولات السياسية: إن الحديث عن مستقبل الجيش والأجهزة الأمنية بعد سقوط صنعاء خاصة في ظل الغموض الكبير الذي يكتنف الوضع السياسي والأمني في صنعاء سيكون من الصعب التنبؤ به، لكن بالقراءة الأولية "لإتفاق السلم والشراكة" الذي يُعتبر الوثيقة السياسية الرئيسية لفترة ما بعد سقوط صنعاء إضافة إلى الممارسات التي قام بها الحوثيون منذ إستيلائهم على صنعاء في 21 أيلول2014م يُمَكِنُنا من توقع التحولات السياسية التالية:

* المرحلة الحالية بشكل عام لن تكون في مصلحة وحدة الجيش وتقويته حيث إنه يعاني من غياب قيادة عسكرية ذات كفاءة، كما أنه يعاني من إنهيار للمعنويات القتالية، بالإضافة إلى أن بعض المعسكرات ما زالت محاصرة من قبل الحوثيين.

* إستمرار نفوذ هادي على بعض ألوية الجيش والأجهزة عبر أقاربه والقادة الموالين له

* قد تشهد المرحلة القادمة إنقسامًا جديداً للجيش بين هادي والحوثيين في حالة مطالبتهم بنفوذ داخل الجيش والأمن. ومن المتوقع أن تصب مطالب الحوثي في إتجاهين:

الاتجاه الأول: الضغط من أجل تعيين قيادات عسكرية موالية للحوثيين خاصة في المحافظات التي يسيطرون عليها.

والاتجاه الثاني بتجنيد آلاف المقاتلين الحوثيين وإستيعابهم في الجيش والأجهزة الأمنية (الوادعي،2014).

* تفاقم ظاهرة إزدواجية أجهزة الأمن والجيش في ظل وجود الفصائل الحوثية المسلحة التي أصبحت تمتلك الأسلحة الثقيلة والصواريخ وفي ظل تشكيل الحوثيين لجهاز أمني مواز تحت إسم اللجان الشعبية.

* نموذج إسقاط صنعاء قد يُغري بعض فصائل الحِراك الجنوبي بتوجيه ضربات جديدة للجيش في محاولة للسيطرة على المحافظات الجنوبية.

* رغم أن القاعدة قد أعلنت عن نيتها إستهداف الحوثيين كعدو رئيسي في المرحلة القادمة، وهذا قد يُخفف من ضغط ضربات القاعدة على الجيش، إلا أن القاعدة ستستمر في توجيه ضربات جديدة للجيش والأجهزة الأمنية عن طريق الإغتيالات الفردية أو الهجمات الإنتحارية.

* ليس من الواضح كيف يكون رد فعل القوى الإقليمية والدولية على سيطرة الحوثيين على صنعاء، لكن أحد السيناريوهات المطروحة يتمثل في دعم قادة قبائل مناهضين للحوثيين من قبيلتي حاشد وبكيل من أجل تشكيل قوات قبلية لمواجهة الحوثيين، وإذا تحقق هذا السيناريو سيكون هذا عاملاً إضافياً لإضعاف الجيش وتقوية دور الميليشيات القبلية في المشهد السياسي.

* السيناريو الأسوأ قد يتحقق في حال إستمرار الخلاف بين الحوثيين والرئاسة حول تطبيق إتفاق السلم والشراكة مما قد يؤدي هذا إلى دفع الحوثيين للضغط الميداني عبر مواجهات عسكرية جديدة وربما إسقاط المزيد من المعسكرات، وهذا السيناريو قد يؤدي إلى إنهيار واسع للجيش شبيه بإنهيار الجيش الجنوبي وتفكيكه بعد حرب عام 1994م (الوادعي، 2014).

إلى جانب إنهيار الجيش كان هناك إختفاء واضح للأجهزة الأمنية يوم دخول الحوثيين صنعاء لدرجة أن وزير الداخلية اللواء عبده حسين الترب أصدر بياناً يدعو فيه منتسبي الوزارة للتعاون مع قوات الحوثي بصفتهم "أصدقاء الشرطة" ! وقد سيطر الحوثيون على نقاط التفتيش في العاصمة وبدأوا بتنظيم حركة المرور واستمروا في إقتحام المنازل والبيوت والمؤسسات دون أي تدخل من الأجهزة الأمنية.

وقد إتضح منذ البداية أن للحوثيين مطالب معينة بخصوص الأجهزة الإستخباراتية "الأمن القومي"، فقد حاصرت قوات الحوثي مقر الأمن القومي لعدة أيام إنتهت بإفراج الأمن القومي عن البحارة الإيرانيين المتهمين بتهريب الأسلحة عبر سفينتي جيهان1 وجيهان2، ورفعت بعض قيادات الجماعة مطالب بإعادة إصلاح جهاز الأمن القومي بما يتناسب والمرحلة الجديدة.

ورغم استيلاء الحوثيين على خمسة معسكرات في صنعاء ونهب أسلحتها إلا أن عددًا كبيرًا من الألوية لا يزال متواجدًا بكامل عتاده وجنوده من ضمنها ألوية قوية تسليحًا وتدريبًا، مثل ألوية الحماية الرئاسية وألوية الصواريخ والقوات الخاصة وألوية الأحتياط والدفاع الجوي. رغم ذلك فإن هذه المعسكرات أصبحت معنوياتها متدنية بعد سقوط المعسكرات داخل العاصمة دون مقاومة وغياب قيادة عسكرية قوية في ظل تخلي الرئيس هادي ووزير الدفاع عن حماية العاصم (الوادعي، 2014).

من هنا تظهر بعض التحولات التي حصلت داخل الأجهزة الأمنية والعسكرية بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء ومن أبرزها:

* نهاية نفوذ علي محسن بسقوط معسكرات الجيش التابعة له في صنعاء، وخروجه من اليمن.

* إستمرار سيطرة الرئيس علي هادي على ألوية الحرس القوية وبعض المناطق العسكرية والتي عيَّن فيها قيادات موالية له.

* إستعادة الرئيس السابق علي صالح لبعض نفوذه داخل الجيش .

* إستمرار الصراع بين الحوثيين والرئيس هادي على الأجهزة الإستخباراتية خاصة الأمن القومي، ومطالبات الحوثيين بإصلاحها.

* إزدواجية الأجهزة الأمنية داخل المحافظات التي سيطر عليها الحوثيون (قوات الأمن الرسمية في مقابل اللجان الشعبية) خاصة بعد قيام الحوثيين، تحت إسم اللجان الشعبية، بمهام حفظ الأمن وتنظيم المرور والتفتيش.

2.3.5 سيناريوهات مستقبل دولة اليمن

إن الوضع الحالي في اليمن والذي تشير جميع المؤشرات فية الى صعوبة استقراره على المدى القريب، يحمل في طياته مخاطر متعددة نظراً لكل تلك التداخلات على الساحة اليمنية، وإن عدم إنزلاق اليمن في حرب أهلية شبيهة بما يحصل في سوريا والعراق، تحكمها سيناريوهات متعددة وعلى النحو التالي:

1. **السيناريو الأول**: الحل الوطني من الداخل، فقد يكون هناك حلاً سياسياً من خلال إنتخابات رئاسية لترشيح رئيس مقبول من كل الأطراف بما فيهم الحوثيين، مع ضرورة قبول هذه الحركة التي أصبحت مسيطرة على الوضع بالإندماج في الحالة السياسية وتشكيل تيار حزبي مدني.
2. **السيناريو الثاني**: يفترض حصول مقاومة شعبية وطنية تعيد للدولة والمؤسسة العسكرية هيبتها، وهذا السيناريو يرى ضرورة تغيير قناعات الجوار الخليجي والمجتمع الدولي تجاه بعض التيارات الشعبية والإسلامية والليبرالية والقومية واليسارية المشاركة في ثورة 11 شباط السلمية 2011م، لأن ذلك التكتل وحده الذي كسب ثقة المجتمع المحلي قبل أن تزعزعه سلطة الإنتقال التي فشلت في تحقيق أهداف ومطالب الشباب.
3. **السيناريو الثالث**: أنه الأخطر في حال لم يحصل أيا من السيناريوهات السابقة لأنه مرتبط بالفشل، لإنه يترك أدوات الصراع تواصل إضعاف الدولة والمجتمع، قد تؤدي إلى فراغات تملؤها الجماعات الجهادية في مقاومة الحوثيين من خلال حروب دينية ومذهبية وطائفية، تدفع البلاد لمزيد من الإنهيار وربما السقوط في مهاوي الحروب الأهلية ومستنقع الفوضى المسلحة.

- **السيناريو الرابع**: أن يستولي الحوثيون على السلطة، ويعيدون النظام الملكي مثلما كان عليه الحال قبل الثورة عام 1962، فالهاشميون موجودون في اليمن،

وزاد حضورهم في الفترة الاخيرة، وما زالوا يتطلعون للعودة إلى السلطة، والجيل الثالث منهم تعلم في الخارج وأكثر تعليما وخبرة من الأجيال السابقة.

- **السيناريو الخامس**: أن يتحول السيد عبد الملك الحوثي زعيم "أنصار الله" الى "مرشد أعلى" لليمن على طريقة السيد علي خامنئي في إيران، ويمسك بزمام الأمور في يديه، ويحكم البلاد من خلال حكومة تنفيذية قوية تتزعمها شخصية موالية له.

- **السيناريو السادس**: أن يبقى الرئيس اليمني الحالي عبد ربه منصور هادي في السلطة "شكليا" ودون أي صلاحيات ولو لفترة مؤقتة، ويكون التيار الحوثي هو صاحب القرار الحقيقي في البلاد ويحكم من خلف ستار.

- **السيناريو السابع**: هو الفوضى المسلحة، وتفكك الدولة لأن التيار الحوثي غير مهتم ببسط سلطته على الجنوب، ويحصر إهتمامه في المناطق الزيدية فقط في الشمال، فمن جنوب صنعاء وحتى مدينة تعز يعتبر اليمنيون ممن ينتمون للمذه الشافعي أنفسهم في حل من الدولة، ولا رغبة لديهم أساسا لمحاولة السيطرة على مناطق جنوبية مقسومة بين الحراك الجنوبي الذي يريد الإنفصال، ومناطق الجنوب الشرقي التي يسيطر على معظمها تنظيم "القاعدة" أو بالأحرى يتواجد فيها بشكل مكثف.

من الصعب التنبؤ "بسيناريو" معين على الآخر فالصورة ضبابية الى جانب كونها مأساوية في اليمن، والشعب اليمني الفقير المُنهك المسحوق يعيش حالة غير مسبوقة من خيبة الأمل، ويشعر بالخذلان من الدولة والجيران والمجتمع الدولي في الوقت نفسه، وخاصة أنه يرى نفاق هذا المجتمع الدولي في أبشع صوره في العراق وسورية ،لقد إنهارت الدولة اليمنية، وكل عمليات الترقيع المقترحة من المبعوث الدولي أو غيره لن تمنع هذا الإنهيار، وإن إستطاعت فلن تكون سوى لفترة قصيرة، ولنا في ليبيا خير مثال، ولذلك قد يكون السيناريو الأخير هو الأكثر ترجيحاً، فلا أحد يهتم باليمن (نبيل البكري،2013).

إن إنهيار الدولة اليمينة ومؤسساتها سيشكل عامل عدم استقرار وتهديد للجوار الخليجي، وللمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، فمجلس التعاون الخليجي إرتكب أكبر خطيئة في تاريخه عندما أهمل اليمن وشعبه، ووضع العراقيل

أمام إنضمامه الى منظومة المجلس، ولم يضع مُبكراً خططاً حقيقية للتنمية والاستقرار من خلال مشاريع تحفز إقتصاده، وتخلق فرص العمل لشبابه العاطل حيث تصل نسبة البطالة في صفوفه الى أكثر من خمسين في المئة، وطالما انه لا يريد فتح أسواق العمل في الدول الخليجية له فالوضع لدول الجوار الليبي من تخوف من فوضى السلاح وخطر الجماعات الإسلامية المتشددة على أمنها واستقرارها، مشابه لوضع دول الخليج والسعودية خصوصاً قد تواجه الأخطار نفسها، فهناك أكثر من ثلاثين مليون قطعة سلاح في اليمن، إبتداء من البندقية حتى الدبابة ومدافع الهاون، والأخطر من ذلك أنها ستجد نفسها في مواجهة حركات إسلامية شيعية وأخرى سنية على الدرجة نفسها من التشدد (البكري،2013).

أما كيف ستتعاطى دول الخليج مع هذا "التسونامي" الزاحف اليها؟ فكل ما نعرفه أنه ليس لديها أي إستراتيجية أو خطط في هذا الخصوص مثلما كان الحال عليه في أماكن أخرى وخاصة في العراق قبل الغزو الامريكي وبعده، الصورة قاتمة والأخطار كبيرة، ولكن هذا هو حال المنطقة بأسرها ومن الصعب أن يكون اليمن إستثناء رغم كل إطرائنا ومديحنا لثورته السلمية ونموذجها الفريد في الإنتقال السلمي للسلطة، وهو نموذج إنهار ولم يصمد طويلاً، مثل معظم النماذج العربية البديلة الأخرى (عطوان، 2014).

3,3,5 تفكك مكونات البني السياسية لدولة اليمن (غياب الدولة)

بدأت تظهر بوادر لتفكك البني الأساسية للمكونات السياسية لدولة اليمن الدينية والقبلية فهناك أزمة الحوثيين والسلفيين بالتزامن مع تغلغل القاعدة في الجنوب وبناء ما يشبه الدولة، إضافة إلى رغبة الجنوبيين في الإنفصال، وكل ملف من هذه الملفات الملغومة يمكن أن يسهم في تفجير الوضع في بلد الـــ 30 مليون قطعة سلاح.

لمصلحة اليمن يجب أن يتدخل المجتمع الدولي لوقف هذا الصراع وحالة الشخصنة السياسية، حيث السلطة في اليمن تُبنى على العلاقات الشخصية بعيداً عن هيبة الدولة من جهة، والمستمدة من التحالف مع سلطات أخرى منفصلة ككيانات

مستقلة ومتصلة في الوقت ذاته بما تستمده من منح وإمتيازات هائلة من الدولة من جهة أخرى، بل وحتى من الخارج على إعتبار قوتها في التأثير على صنع القرار السياسي (البكري،2013).

إن معضلة اليمن في إقامة شرعية سياسية جديدة خارجة عن منطق الصراع بين مراكز القوى، فالمطلوب أن تُبنى هذه الشرعية على أساس المواطنة التي تحققها صيغة توافقية تمثل كل أبناء اليمن من أقصى جنوبه إلى شماله، ويتزامن ذلك مع إقامة إقتصاد منتج يقوم على خطط سليمة لمعالجة الفقر والتردي العام في، فاليمن بحاجة إلى رؤية إنقاذ سياسية حتى لا تتحول المساعدات الدولية الشحيحة أصلاً إلى وقود لمزيد من الحرائق السياسية.

إن غياب الدولة في اليمن نموذج مصغر ومهم جداً لدراسته بإستفاضة لما يمكن أن تكون عليه الأوضاع في ظل غياب مفهوم الدولة الحديثة، وهو ما يجعل المراقبين للحالة اليمنية يتوقعون تحولاً ما غير معلوم توقيته أو مداه، فالتطور التصاعدي للحالة الإيرانية في اليمن عبر وكلائها بالمطابقة الحوثيين أو عملائها بالمصلحة من بعض القادة السياسيين في الجنوب والشمال، يُدرك أن خسارة اليمن بتركيبته الحالية ووحدته السابقة واستقراره المأمول ما هو إلا نتاج مخطط محكم تم الإعداد له، وكذلك يمكن القول أن ما يحدث في اليمن ما هو إلا ضريبة الحرية والتعددية السياسية التي هي من تباشير زمن الثورات.

لقد كان الرئيس السابق علي صالح رجل التفاصيل الصغيرة في الداخل، حيث أطلق رجال عائلته والمقربين منه لإحكام القبضة الأمنية والاقتصادية وحتى العلاقات بين الفرقاء، كما كان رجل الشِعارات الكبيرة في الخارج، حين كان التلويح والضغط بكارت القاعدة للغرب والدول المجاورة، وبث القلق حول إنفجار الأوضاع بسبب ما صارت إليه الحالة اليمنية، حيث إستطاع أن يتنصل من مسؤولية الدولة ليجعل المجتمع الدولي يشعر بتأنيب الضمير السياسي تجاه تقصيره في اليمن، فاليمن بات أكثر خطراً وتهديداً مع هجرة القاعدة إليه، وأكثر إستقطاباً للتحالفات السياسية بعد دخول المحور الإيراني له عبر بوابة الحوثيين العريضة والغامضة (البكري،2013).

أن المحور الإيراني بدأ يتخطى إرتكازه على الحوثيين في اليمن لينتقل إلى مجموعات وأطياف من المعارضة ومن النُخب التي تضم عناصر غير مؤثرة من الصحافيين والناشطين ذوي الميول اليسارية والناصرية، الذين إستطاع صالح بإقتدار تهميشهم بل وجعل الشارع اليمني الثائر يلفظهم، إن دهاء علي صالح السياسي مكنه من التحكم في إيقاع الثورة، وإن كان الخطأ الإستراتيجي الذي قام به هو إرتباكه في تقديره حجم أنصاره، وقدرة الغضب السياسي في الشارع على التحول إلى براكين مشتعلة لحظة ما سال الدم اليمني، وإن كان الأكيد أن جزءاً من تصاعد الثورة اليمنية كان منوطاً بالخارج، وسرعة المبادرة الخليجية ودقتها ووحدة النسيج اليمني بسبب مكانة القبيلة حتى بين الإصلاح واللقاء المشترك والقبائل إضافة إلى الإرتدادات المعنوية لباقي الثورات على اليمن (الديني، 2014).

ان الإختلاف على مستوى الدولة في اليمن يتجاوز هيكل الدولة، كما في تجارب عربية أخرى إلى حدودها ومنطقها الداخلي، فهي أقرب ما تكون إلى سلطة مركزية مطلقة قائمة على إدارة التحالفات القبلية التي صبغت وجه الحياة السياسية والاجتماعية، فتسلسل الإقتراب من السلطة قائمة على مدى قوة القبيلة وتمددها داخل الحزب الحاكم وداخل قوى المعارضة كالإصلاح، وداخل النسيج الاجتماعي ومدى قدرتها على الإستقلال الجغرافي بحيث تتحول إلى ورقة ضغط على العاصمة صنعاء الممثل السياسي للإدارة المركزية، بحيث تصبح باقي المحافظات غير المدنية كتعز، أو المهمشة كالساحل، أو شبه المستقلة كالجنوب، مجرد إنعكاسات للعبة التحالف تلك، وهذا لا يعني أن تسيير الأمور على مستوى الإقتصاد والحياة اليومية وأن تخضع لمنطق الدولة المدني، إلا أنه مندمج في منطق القبيلة المتحالفة مع المركز، وهذا ما يُفسر سهولة إستقلال مناطق القبائل بحكم تسلحها بما يشبه الدولة داخل الدولة بمعناه الحرفي متى ما ضعف التحالف، بل وقطع إمدادات النفط أو إختطاف السياح وجعلهم أوراق ضغط على القرار السياسي، وهو ما يجعل ثورة اليمن رغم سلميتها وصبرها الطويل، لا تشكل سوى أداة جديدة لدخول سوق التحالفات السياسية، حيث لا مستقبل لها في ظل الرغبة في إسقاط النظام الذي لا يعدو أن يكون دولة شكلية موجودة في الأذهان وليس على الواقع (الديني، 2014).

الخاتمة

باتَ الآن واضحاً حقيقة المخطط الإيراني لتطويق المنطقة العربية وتشكيل ما أُطلق عليه الهلال الشيعي المُمتد من باكستان مروراً بإيران فالعراق فسوريا فلبنان ومن ثم التوجه لإشعال فتيل الأقليات في الخليج العربي، وما يجري حالياً في سوريا من تدخل إيراني سافر في القتال هناك بشكل مباشر من خلال ألوية الحرس الثوري أو غير مباشر من خلال قوات حزب الله ولواء أبو الفضل العباس العراقي، لهو دليل كاف على حقيقة ذلك السيناريو الإيراني المرسوم للمنطقة العربية.

أما يَمَنياً فقد بات واضحاً أيضاً أن المشروع الإيراني باتت له عناوينه الرئيسة التي تمثله وتعمل تحت غطائه كجماعة الحوثي وفصيل الحراك الجنوبي الانفصالي عدا عن تيار الرئيس السابق علي عبد الله صالح في المؤتمر الشعبي العام، الذي بات في تحالف واضح وغير معلن مع جماعة الحوثي، وإذا ما تم تحديد هذه الأطراف كعوامل مساعدة للمشروع الإيراني في اليمن، يكون قد وضحت الرؤية للتعامل مع هذا الوضع ومتغيراته.

يحرص الخبراء والمهتمون بهذا الشأن، على أن تكون هناك خطة وإستراتيجية واضحة للتعاطي مع هذا الوضع، بالنظر إلى تلك الأطراف المتحالفة مع إيران أنها جزء من مشروعها في المنطقة، التي باتت مُهددةً برمتها بحرب طاحنة.

التعامل مع حلفاء المشروع الإيراني بجدية وحذر شديدين، ومن ثم اتخاذ موقف واضح وحازم حيال تلك الأطراف، التي تقدم نفسها للخليجيين كتيار الرئيس السابق صالح، على أنه حليف للأنظمة الخليجية في وجه الإخوان المسلمين في اليمن، فيما هو في حقيقة الأمر حليف غير معلن لإيران ومشروعها بتحالفه مع جماعة الحوثي ودعمه لنظام بشار وميليشيات حزب الله.

وفي ظل هذا الانهيار السياسي والتردي الاقتصادي، تسير اليمن نحو حقبة جديدة من الانقسام والحروب الطائفية برعاية إقليمية ودولية، حيث تغيب أي بوادر لمنع الانقسام الاجتماعي الذي خَلفتهُ صراعات الحوثيين مع القبائل اليمنية، كما يبدو

المسار الإنتقالي المسدود غير قابل لإعادة إنعاشه مجددًا خاصة مع فشل محاولات التقارب بين حزب الإصلاح والحوثي مؤخراً.

وإزاء هذا الإنسداد السياسي والممارسات الطائفية لجماعة الحوثي فإنه من المتوقع تزايد نشاط تنظيم القاعدة في الأراضي اليمنية وتوسع عملياتها وقاعدتها الشعبية التي باتت تمثل ملاذاً لعدد كبير من القبائل التي عانت من تمدد الحوثي وبذلك يتحول اليمن إلى مسرح صراع طائفي فيما يبدو وكأنه إستنساخ للتجربة العراقية في اليمن.

المراجع

الكتب والمراجع العربية

الأحمدي عادل، 2006م " **الزهر والحجر التمرد الشيعي في الــيمن**"، منشــورات مركز "نشوان الحميري للدراسات والنشر".

القحطاني عبد القادر حمود،1993م " **التطور السياســي فــي الــيمن (1928م-1962م)** "، قطر، جامعة قطر.

هلال علي الدين، 1975 – 1976م " **مدخل فــي الــنظم السياســية المقارنــة** "، مجموعة محاضرات، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

العبدلي فضل محسن، 1996 " **التحول الديمقراطي في اليمن (1990 - 1995)** "، مكتبة النهضة المصرية.

ثامر فؤاد محسن، " **السلطة التشريعية في اليمن بعد إنشاء مجلــس الشــورى** " المركز الوطني للمعلومات .

المنوفي كمال،1987 " **أصول النظم السياسية المقارنة** " (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

الظاهري محمد محسن، 1996 " **الدور السياسي للقبليــة فــي الــيمن (1962 - 1990م)** "، القاهرة، مكتبة مدبولي ط 1.

ربيع محمد محمود، 1978، **مناهج البحث في السياسات**، مطبعة جامعة بغــداد.

البكيري نبيل ، **التمدد الإيراني في اليمن** علاقة إيران بجيرانها العرب.. ما بين

عامر العمران، **الإقتصاد اليمني واقع مؤلم ومستقبل غــامض**، مركــز الــروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،وحدة الدراسات العربية ،2014.

المجلات والدوريات

آل مرعي ابراهيم بن سعد، 2015, " **كيف نستطيع إحتــواء التمــدد الإيرانــي؟** " صحيفة الرياض، العدد 17035.

ناجي أبو بكر، 2008 " **بين غلبة نفوذ القبيلة ومتطلبات الدولة الحديثة** "، العـــدد 12666، صنعاء.

الشجاع أحمد، 2009 "**التدخل الإيراني في اليمن حقائقه وأهدافـــه ووســـائله** "، صحيفة (الأخبار) اللبنانية.

صحيفة رأي اليوم، 2014 ، " **التمدد الإيراني في اليمن جريدة الشـــرق الأوســـط علاقة إيران بجيرانها العرب ما بين التوتر والخصومة** "، العدد 12642

مجلة جديد برس،2015 " **الحوثيـــون يســـيطرون علـــى 70% مـــن القـــدرات العسكرية للجيش اليمني** "، مركز أبعاد للدراسات والبحوث.

خصروف محمد، 2014، "**الجيش اليمني، النشأة والتطور واتجاهات المســـتقبل**"، منشورات مركز الجزيرة للدراسات.

الظاهري محمد،2015 "**القبيلة والحزبيّة في اليمن**" الإثنين، جامعة صنعاء.

التوتر والخصومة ، 2013 ،جريدة العرب الدولية العدد 12642.

يمن برس، 2015 ، "**كيف انهار الجيش اليمني أمام الحوثيين خلال أيام؟**" صنعاء.

الديني يوسف، 2014 "**إنهيار اليمن الواحد بحروب طائفيـــة انقـــلاب،الحوثيـــون حزب الله الجديد** ".

طقّوش، محمد سهيل، 2009 " **تاريخ العرب قبل الإسلام** " بيروت، دار النفائس.

أحمد عبدالله، 1998، "**السياسة الخارجية اليمنية خلال عشرين عاماً** "، مجلة أبحاث سياسية العدد 2، صنعاء

قاسم أنور، 2009،"**العالم الإسلامي تحديات وإستراتيجيات المستقبل**" (مجلة البيان).

الشرجبي عادل، 2009، " **الدور السياسي للقبيلة في الـــيمن** " المرصـــد اليمنـــي لحقوق الإنسان بالتعاون مع المركز الدولي لأبحاث التنمية بكندا(ICDR)

الظاهرى محمد حسن،1997 " **المؤسسة التشريعية فى اليمن** "، القاهرة، مركـــز البحوث والدراسات السياسية.

فؤاد محسن ثامر ،2011، " **السلطة التشريعية في الـــيمن بعـــد إنشـــاء مجلـــس الشورى**" المركز الوطني للمعلومات.

أبو طاحون عادل علي ،1998 ، " **مناهج وإجراءات البحث الاجتمـــاعي** " ج1 ، ط1، الناشر المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية جمهورية مصر العربية.

عبــدالرغيب الجــرادي، 2011 " **الجمهوريـــة اليمنيـــة 15عامـــاً مـــن البنـــاء والتطوير1990م-2005م**-وزارة التخطيط والتعاون الدولي .

أبو حسين عبد الرحيم،2014/826 " **تنظـــيم أنصـــار الله (الحوثيـــون)، تكوينـــه المذهبي ومعاركه السياسية** " ، مجلة السياسة الدولية

علي عبدالرحيم، 2015، " **الزيدية المذهب الشيعي الأقرب لأهل الســـنة** "، موقـــع بوابة الحركة الإسلامية

الحجي يعقوب يوسف، 2004 مركز البحوث والدراسات الكويتية.

سويلم حسام، **2015 " سيناريو الإنتشار الحوثى فى الأراضى اليمنيـــة** "، مجلـــة الوفد

عايش عبده، **2015 " المخلوع صالح يتبنى مطالب الحوثي ويبعث برســـالة إلـــى هادي للاستجابة لشروطه** " ، يمن نيشن.

أفيرز فورين، 2015 " **ما الذي يجب أن نعرفه عن الحوثيين؟** " مجلـــة ســـاس بوست

الصحف والمواقع الالكترونية

" **جماعة الحوثيين في اليمن** "، موقع الجزيرة نت ، 2009 ، تقارير وحوادث

" **الحركة الحوثية النشأة والصراع** " موقع الجزيرنت ، **2011** ، تقارير وحوارت aljazeera.net/news/reportsandinterviews

أبو طالب حسن، 1994، " **الوحدة اليمنية** "، مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة، بيروت.

الوادعي حسين، 2014،" **تفكك مستمر: مستقبل الجيش والأجهـــزة الأمنيـــة فـــي اليمن**" مركز الجزيرة للدراسات

المجيدي حمزة ، "**اليمن في عام 2015: صراعات إقليمية ومصـــير مجهـــــول** " مجلة نون بوست اليمنية http://www.noonpost.net/

الدستور اليمني: **الباب الأول - أسس الدولة. ,.الباب الثاني - حقــوق وواجبــات المواطنين الأساسية/ تنظيم سلطات الدولة.**

صحيفة عدن الغد/ الرياض ,2014 ،" **نشأة جماعة الحــوثي وعلاقتهــا بــإيران**" http://www.adenalghad.net/news

الشرجبي عادل، 2012 ،" **التحولات في خريطة توزيع القوة السياســية للقبائــل اليمنية**" السفير العربي.

مقلد، صبري، **نظريات السياسة الدولية**، منشورات ذات السلاس، الكويت، 1987

البكيري نبيل، 2013, " **التمدد الإيراني في اليمن**" موقع الأهالي نت

البكيري نبيل، 2013 " **حقيقة التــدخل الايرانــي فــي الــيمن** " الجزيــرة نــت http://www.aljazeera.net/

عطوان عبدالباري ، 2014" **الدولة اليمنية انهارت للأسف.. والبلد على ابــواب التفتت**". صحيفة رأي اليوم اللندنية.

الصباحي عبدالرحمن، 2014 " **الإنتشار الحوثي ومصادر قوته في اليمن**" مجلــة البيان.

علي بن محمد بابطين علي بن محمد، ،2015" **جيش يمني للبيع** " جريدة المكلاء اليوم.

" **علي عبدالله صالح يعود إلى المشهد اليمني: "دعم للحوثي ودعــوة لإنتخابــات مبكرة " 2015** , المجلة الاقتصادية العدد 7772

المنوفي كمال،1987 " **أصول النظم السياسية المقارنة** "(الكويت: شركة الربيعــان للنشر والتوزيع،

المركز الوطني للمعلومات، أبحاث، دراسات ، اليمن ، http://www.yemen-nic.info/

المعلومات الشخصية

الاسم: يوسف عادل الحلو

التخصص: ماجستير العلاقات الدولية

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة: 2015م.